



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم : الاقتصاد

أثر الاقتراض الحكومي الداخلي في الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (2010-2021)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الادارة و الاقتصاد – جامعة القادسية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب :

أيار سالم خماس الوائلي

بإشراف:

الاستاذ الدكتور

نبيل مهدي كاظم الجنابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
فِيضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة طه

الحديد/ الآية: 11

الإهداء

إلى منجى البشرية بالهدى والفرقان خير الخلق اجمعين محمد صلى الله عليه

واله الطيبين الطاهرين

إلى اهل العترة ال البيت الكرام . . عليهم افضل التحية والسلام .

إلى من سهرت عيبتها في تربيتنا وصارعت مصاعب الحياة من اجلنا والدتي العزيزة

إلى من كنت اتمنى وجوده معي في هذه اللحظة الى عنزي وفخري والدي العزيز

(مرحمه الله تعالى)

إلى من قاسمني لحظات التعب والارهاق وقدم لي الدعم والمساعدة لإتمام هذه

الرسالة وكان خير دافع ومشجع لي . . إلى شريكتي في هذه الحياة

نزوجتي

إلى عنزي وسندي في الزمان اخوتي الاحبة

إلى كل من يسعده نجاحي اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وآله الطيبين الطاهرين.

أتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان والثناء والتقدير الى مشرفي وأستاذي الفاضل الدكتور (نبيل مهدي الجنابي) لاشرافه على هذه الرسالة ولما ابداه من دعم متواصل وما بذله من جهود كبيرة وسخية، اذ كان لتوجيهاته القيمة وأرائه السديدة الفضل في اتمام هذه الرسالة فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان إلى عمادة كلية الادارة والاقتصاد متمثلة بالأستاذ الدكتور (سوسن كريم هودان) والسيد رئيس قسم الاقتصاد والأستاذ المساعد الدكتور (مهند فائز سعدون) وإلى جميع أساتذة قسم الاقتصاد لما قدموه من مساعدة ودعم معنوي وفقهم الله جميعاً.

كل الشكر والعرفان الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي وأغنائها بمعلوماتهم القيمة .

كما اقتضى واجب العرفان بالجميل ان أتقدم بجزيل الشكر الى زملائي طلبة الدراسات العليا / كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد والى كل من مدّ لي يد العون من قريب وبعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، بورك فيهم جميعاً وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى .

الباحث

المستخلص

يهدف هذا البحث الى تحليل وقياس اثر الاقتراض الحكومي الداخلي في الائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة 2010-2021 وبفرضية مفادها "ان العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي الخاص هي علاقة تحشيد (crowding in). وفي تحليل واقع الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد العراقي ، تبين ان بداية الارتفاع الكبير في الاقتراض الحكومي الداخلي كان نتيجة للصدمة المزدوجة في عام 2014 و الصدمة المركبة عام 2020 وكان مستوى الائتمان المصرفي دون مستوى الطموح وهناك ضعف واضح لاداء القطاع المصرفي في دعم القطاع الخاص وتم قياس واختبار الفرضيات المفسرة للعلاقة بين المتغيرين وباستعمال الأساليب الحديثة في التحليل القياسي في دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث ، فضلاً عن التعرف على الخصائص للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، إذ تم تطبيق اختبارات السكون (الاستقرارية) واختبار التكامل المشترك Co-integration لمنهج الحدود Bound Test ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM، ونموذج الفجوات المتباطئة ARDEL . وظهرت النتائج الفرضية المفسرة للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص هي الفرضية الكينزية ووجود علاقة إيجابية طويلة وقصيرة الاجل بين (الائتمان المحلي الخاص والنتاج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي) وعلاقة سلبية قصيرة وطويلة الاجل بين (الائتمان الخاص ومعدل التضخم ومعدل فائدة الاقتراض) . وختم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
---	الآية القرآنية
---	الإهداء
---	الشكر والامتنان
أ	المستخلص
ب - د	قائمة المحتويات
هـ	قائمة الجداول
و	قائمة الأشكال
3 - 1	المقدمة
34 - 4	الاقتراض الحكومي (الدين الحكومي) والائتمان المصرفي مدخل نظري
4	تمهيد
19 - 5	المبحث الأول : الاقتراض الحكومي (الدين الحكومي) أطار مفاهيمي ومعرفي
8 - 5	المطلب الاول : أنواع القروض الحكومية
6	اولا. القروض الاختيارية والقروض الإجبارية
7 - 6	ثانيا. القروض الداخلية والقروض الخارجية
8 - 7	ثالثا. القروض المؤبدة والقروض المؤقتة
8	رابعا. القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل
11 - 8	المطلب الثاني : شروط القرض العام وطرق اصداره
9	اولا. تحديد مبلغ القرض
10 - 9	ثانيا. شكل سندات القرض
11 - 10	ثالثا. طرق إصدار القرض العام
12 - 11	المطلب الثالث : مزايا القروض
14 - 13	المطلب الرابع : مصادر تمويل الدين العام الداخلي
13	اولا - الاقتراض من الجمهور
14 - 13	ثانيا - الاقتراض من المصارف التجارية
14	ثالثا - الاقتراض من البنك المركزي
17 - 14	المطلب الخامس : استهلاك القروض الحكومية
15 - 14	اولا - تعريف استهلاك القروض الحكومية
17 - 15	ثانيا. انكار الدين الحكومي
19 - 17	المطلب السادس : آثار القرض الحكومي في مرحلة إصدار القرض

27 – 20	المبحث الثاني : الائتمان المصرفي Bank credit : مدخل مفاهيمي معرفي
22 – 20	المطلب الاول : مفهوم الائتمان المصرفي واهميته
24 – 22	المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي
22	أولا – الغرض
23 – 22	ثانيا. شخصية المتلقي
23	ثالثا - المدة الزمنية
23	رابعا - نوع الضمان
24	خامسا - الصفة الاقتصادية
25 – 24	المطلب الثالث : أسس منح الائتمان
27 – 26	المطلب الرابع : إدارة الائتمان المصرفي والمخاطر والديون المتعثرة
34 – 28	المبحث الثالث : النظريات المفسرة للعلاقة
29 – 28	المطلب الأول : الفرضية النقودية
32 – 30	المطلب الثاني : الفرضية الكينزية
34 – 32	المطلب الثالث : فرضية التكافؤ الريكاردي
63 – 35	الاقتراض (الدين) الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي الخاص في العراق للمدة (2010-2021)
35	تمهيد
49 – 36	المبحث الأول : تحليل واقع الاقتراض (الدين) الحكومي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021)
41 – 38	المطلب الاول : ادارة الدين الحكومي الداخلي
49 - 41	المطلب الثاني: واقع واتجاهات الدين الحكومي الداخلي في العراق
44 – 41	أولا. مسار الدين الحكومي الداخلي للمدة (2010-2021)
48 – 44	ثانيا. هيكل الدين الحكومي الداخلي
49 – 48	ثالثا. قانون الاقتراض المحلي والخارجي لسد العجز المالي لعام 2020
63 - 50	المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع المصرفي والائتمان المقدم في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021)
53 – 50	المطلب الأول : هيكل الجهاز المصرفي العراقي
55 – 53	المطلب الثاني: الودائع المصرفية
63 – 55	المطلب الثالث : مسار الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد العراقي

58 – 55	أولاً. إجمالي الائتمان المصرفي
60 – 58	ثانياً. الائتمان المقدم للقطاع الخاص
63 – 61	ثالثاً. الائتمان المقدم الى الحكومة
87– 64	تقدير واختبار الفرضيات المفسره للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة (2010 – 2021)
64	تمهيد
71 – 65	المبحث الأول : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
66 – 65	أولاً / مدخل نظري
71 - 66	ثانياً/ اختبار التكامل المشترك
67 – 72	المبحث الثاني: قياس العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص للمدة 2021-2010
72	أولاً . متغيرات النموذج القياسي
75 – 72	ثانياً. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج
88 – 75	ثالثاً . اختبارات خصائص السلاسل الزمنية
77 – 75	1. اختبار جذر الوحدة
87 - 77	2. نتائج اختبار التكامل المشترك
89 – 88	الاستنتاجات والتوصيات
88	أولاً : الاستنتاجات
89	ثانياً : التوصيات
96 – 90	المراجع والمصادر
---	الملاحق
A	المستخلص باللغة الانكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
43	تطور اجمالي الدين الحكومي الداخلي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية للمدة (2010-2021) مليون دينار عراقي	1
45	هيكل الدين الحكومي الداخلي العراقي للمدة 2010-2014	2
47	هيكل الدين الحكومي الداخلي للعراق للمدة 2015-2021	3
50	الأهمية النسبية لمكونات هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2020	4
52	هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة 2010-2020 مليون دينار	5
54	الودائع المصرفية للقطاع المصرفي للعراق للمدة (2010-2021) مليون دينار	6
56	الائتمان المصرفي المحلي المقدم الى الاقتصاد العراقي 2010-2021	7
59	الائتمان المصرفي الممنوح الى القطاع الخاص للمدة 2010-2021 مليون دينار	8
62	الائتمان المصرفي المحلي الى القطاع الحكومي للمدة 2010-2021 مليار	9
74	الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث	10
76	نتائج اختبار جذر الوحدة	11
79	نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك	12
81	معاملات الاجل الطويل في النموذج العام	13
82	اختبار عدم تجانس الثباين	14
83	اختبار LM للارتباط الذاتي	15
83	نتائج اختبار ارتباط مربعات البواقي	16
84	العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL	17
86	نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل	18

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	ت
29	اثر مزاحمة الاقتراض الحكومي الداخلي للانتمان الخاص	1
31	اثر تحشيد الاقتراض الحكومي على الاستثمار الخاص	2
44	تطور اجمالي الدين الحكومي الداخلي والنتائج المحلي الإجمالي العراق للمدة (2010-2021)	3
46	هيكل الدين الحكومي الداخلي العراقي للمدة 2010-2014	4
48	هيكل الدين الحكومي الداخلي للعراق للمدة 2015-2021	5
51	هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020	6
52	عدد المصارف داخل الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2010-2021	7
53	تطور هيكل الجهاز المصرفي العراقي (رؤوس الأموال والموجودات او المطلوبات	8
55	تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي للمدة 2010-2020	9
56	اجمالي الائتمان المصرفي المقدم الى الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021	10
58	معدل التغير السنوي للانتمان المصرفي المقدم للاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021	11
60	الائتمان المصرفي الممنوح الى القطاع الخاص للمدة 2010-2021	12
60	معدل التغير السنوي للانتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص للمدة (2010-2021)	13
62	الائتمان المصرفي المحلي المقدم الى الحكومية للمدة 2010-2021	14
63	معدل التغير السنوي للانتمان المصرفي المحلي المقدم للقطاع الحكومي للمدة (2010-2021)	15
73	مشاهدات نموذج البحث 2010-2021	16
77	سكون مكونات النموذج للمدة 2010-2021	17
80	النموذج الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية طويلة وقصير الاجل	18
82	بواقي النموذج المقدر	19
84	اختبار توزيع الأخطاء العشوائية	20
85	معادلة التكامل المشترك العلاقة طويلة الاجل	21
87	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة CUSUMSQ	22
87	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابعة CUSUM	23

المقدمة

المقدمة

تمتلك الحكومة حوافز قوية لتمويل نفقاتها من خلال الاقتراض المحلي والدولي. ومع ذلك ، قد يكون الوصول إلى سوق الائتمان الدولي محدودًا في بعض الأحيان. وهكذا ، لجأت الحكومة العراقية مؤخرًا إلى الاقتراض أكثر من المصادر المحلية. وكان القطاع المالي ، وخاصة النظام المصرفي ، في معظم البلدان النامية خاضعًا لتدخلات حكومية واسعة النطاق وغالبًا ما يتم تحديد أسعار الفائدة إداريًا من قبل البنك المركزي. إذا لم يتم تحديد أسعار الفائدة من خلال مقاصة السوق ، فإن 'توافر الائتمان' سيكون أكثر أهمية في فهم آثار الاقتراض الحكومي على الائتمان الخاص. على الرغم من تنفيذ سياسة التحرير والانفتاح المالي في معظم الاقطار النامية في السنوات الأخيرة ، لا تزال التدخلات الحكومية كبيرة في العديد من البلدان. حتى لو تم تحرير القطاع المصرفي بالكامل ، فإن تأثيرات الاقتراض الحكومي في الائتمان الخاص للاقطار النامية قد يستمر التوسط فيها في المقام الأول من خلال توافر الائتمان ، نظرًا لأن أسواق الائتمان أقل تطوراً وأن ترشيد الائتمان قد يكون أكثر أهمية.

وقد عانى الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021) من عدة صدمات داخلية وخارجية ، تمثلت بالصدمة المزدوجة عام 2014 احتلال العصابات الارهابية ثلث الاراضي العراقية فضلا عن انخفاض اسعار النفط العالمية والتي استمرت اثارها لغاية 2018 ثم تلتها الصدمة المركبة جائحة كوفيد-19 وما رافقها من انخفاض اسعار النفط العالمية وازمة مالية داخلية بسبب عجز الحكومة على تسديد رواتب الموظفين . إن الاقتراض من السوق المحلية بمعدل أعلى من ذلك في السوق الدولية يضع عبئاً إضافياً على الميزانية ويخلق إمكانية استبعاد القطاع الخاص من تلقي الأموال المتاحة. ومن المحتمل أن يكون لتوسيع نطاق الاقتراض المحلي تداعيات خطيرة على المدى الطويل. خلال هذه الفترة الحرجة ، من المتوقع أن تؤدي معدلات الإقراض المرتفعة ، إلى جانب القيود العديدة الأخرى ، إلى تقليص السيولة وإعاقة دور القطاع الخاص في العراق .

اهمية البحث :

- حداثة الموضوع اذ يتناول مشكلة حديثة قائمة في الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن.
- يعد هذا البحث من البحوث التي تدعم القطاع الخاص العراقي ، وتفعيل دوره ، وهو من المتطلبات الأساسية في اي تنويع للاقتصاد والابتعاد عن الاحادية .

- ندرة البحوث العربية في التخصص المذكور .

مشكلة البحث :

على أساس التأصيل النظري على الأقل، فإن العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، هي مبهمة. إذ هناك ثلاث فرضيات تفسر هذه العلاقة : الفرضية الأولى: الفرضية الكينزية ، علاقة موجبة بين المتغيرين (تحشيد Crowding on). والثانية: الفرضية النقودية ، علاقة عكسية بين المتغيرين (مزاحمة Crowding out). والاخيرة هي فرضية التوقعات العقلانية عدم وجود علاقة بين المتغيرين (فرضية التكافؤ الريكاردى) .

وتتحدد مشكلة البحث باي من الفرضيات اعلاه تنطبق على واقع الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021) ، في قيام المصارف بمنح الائتمان بشكل كبير الى قطاع الحكومي وذلك لكونه أتمان مضموناً و أقل مخاطر على حساب الحصة المطلوبة للائتمان الخاص الذي يتصف بالمخاطر العالية .

هدف البحث :

- تقديم اطار نظري للعلاقة بين المتغيرين والفرضيات المفسرة لها .
- قياس واختبار العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص كميًا.
- تقديم بعض المقترحات إلى البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي والمستثمرين من القطاع الخاص ، وكذلك الحكومة لتيسير دخول الائتمان للقطاعات المختلفة وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

فرضية البحث :

ان العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي الخاص هي علاقة تحشيد (crowding in).

منهجية البحث :

لغرض الوصول الى هدف البحث، استخدم المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي لتحليل البيانات والمؤشرات المتاحة عن مشكلة البحث من مصادر وطنية فضلا عن المجالات والكتب والرسائل الجامعية المتوفرة في هذا المجال. فضلا عن المنهج الاستنباطي واستخدم في الاسلوب الكمي والقياسي من البحث

حدود البحث :

- الحدود الزمانية : يغطي البحث المدة 2010-2021 واختيار المدة هذه لها مبرراتها لانها تتضمن بدايات الارتفاع في الدين العام الداخلي ، وضرورات تتعلق بالقياس الاقتصادي .

- الحدود المكانية : مكان البحث الاقتصاد العراقي .

هيكلية البحث :

من اجل تحقيق البحث لاهدافه واختبار فرضيته ، جزء على ثلاثة فصول . تناول الاول : الاقتراض الحكومي والائتمان المصرفي مدخل نظري ، واعد في مباحث ثلاثة ، كان الاول : الاطار المفاهيمي والمعرفي للاقتراض الحكومي ، والثاني : الائتمان المصرفي : مدخل مفاهيمي معرفي ، والمبحث الثالث: الفرضيات المفسرة للعلاقة النظرية بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص . وتناول الفصل الثاني الجانب التحليلي الوصفي وكان : تحليل واقع الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص في العراق للمدة (2010-2021) وكان فصاله في مبثي ، نتناول الاول تحليل واقع الاقتراض (الدين) الحكومي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021) ، والثاني تحليل واقع القطاع المصرفي والائتمان المصرفي المقدم الى الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021) . وكان العمل القياسي متناولا في الفصل الأخير وبعنوان : قياس اثر الاقتراض الحكومي الداخلي في الائتمان الخاص للمدة (2010-2021) ، و بجزيين ، كان الأول عن : مدخل نظري لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة : ARDL ، و الثاني تعرض لتطبيق نموذج ARDL على بيانات الاقتصاد العراقي. بعنوان قياس العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص للمدة 2010 - 2021

الفصل الأول

الاقتراض الحكومي (الدين الحكومي)

والائتمان المصرفي : مدخل نظري

تمهيد:

يعد العجز المالي من الجوانب المهمة والعملية لتحليل سياسات الاقتصاد الكلي ، وما الدين الحكومي الا هو نتاج للعجز التراكمي . وتمثل وسائل القروض الحكومية مكوناً مهماً من الاصول الاجمالية في الأسواق المالية العامة للبلدان المتقدمة ، وهي حلقة الوصل بين مالية الحكومة و سياسة البنك المركزي من خلال معدل الفائدة والسيولة. لقد كان الدين الحكومي وانتقاده موضوعاً حساساً ألحق به التنظير الفكري بدأ بفقاعة الاسكان عام 2008 ، ثم الاضطراب الاقتصادي لوباء كورونا وانهيار أسعار النفط ، أعادت الدين العام ليتصدر المشهد الحالي . لذلك ، من المتوقع اعادة الاطر الفكرية والنظرية للديون ومقارباتها في سياسة المالية العامة والسياسات الكلية. واعد هذا الفصل ليتناول هذا الغرض لعرض ومناقشة المناهج الرئيسية للعلاقة بين الاقتراض الحكومي والائتمان المصرفي و إلقاء الضوء على الإطار النظري الفكري لطبيعة هذه العلاقة وعليه قسم الفصل على المباحث الاتية :

المبحث الاول : الاقتراض (الدين) الحكومي والائتمان المصرفي : اطار مفاهيمي معرفي.

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي : مدخل مفاهيمي معرفي .

المبحث الثالث: الفرضيات المفسرة للعلاقة النظرية بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي الخاص.

المبحث الاول : الاقتراض الحكومي (الدين الحكومي) أطار مفاهيمي ومعرفي

Government borrowing (government debt) is a conceptual and cognitive framework

يقصد بالقروض الحكومية ، هي ما تقترضه الحكومة من اموال ، أو احدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو من الهيئات الخاصة الوطنية والأجنبية أو من المؤسسات الدولية نظير تعهدا برد ما تم اقراضه وبدفع فائدة سنوية محددة وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد . وقد كان الفكر المالي التقليدي الذي كان سائداً إبان الدولة الحارسة يرى في القروض الحكومية مصادر استثنائية لا يجوز الالتجاء اليها الا في اضيق الحدود، لأن هذه القروض تؤدي إلى نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار الخاص. وقد تكلفت النظرية الكينزية بإظهار خطأ الاطروحة التقليدية وبينت أن القروض الحكومية يمكن أن تستخدم كأداة اقتصادية من أجل تنشيط الطلب الفعال وتقليل حدة الدورات الاقتصادية. وفي البلدان النامية فقد تم الاعتماد على القروض الحكومية (وغالبيتها قروض أجنبية) من أجل تمويل استثمارات الخطة القومية . (وفي نطاق هذا البحث في القروض الحكومية سيتعرض هذا المبحث الى : أنواع القروض الحكومية؛ وإصدار القروض الحكومية ؛ وتبديل القروض الحكومية واستهلاك القروض الحكومية والاثار الكلية للقروض الحكومية) .

المطلب الاول : أنواع القروض الحكومية

تقسم القروض الحكومية تقسيمات مختلفة تبعاً لوجهة النظر التي يقوم عليها التقسيم .فمن ناحية الحرية في الاكتتاب في القروض تقسم القروض الحكومية على قروض اختيارية وقروض إجبارية. ومن ناحية نطاق القرض تقسم القروض الحكومية على قروض داخلية وقروض خارجية. ومن ناحية توقيت القرض تقسم القروض الحكومية الى قروض مؤبدة وقروض مؤقتة. وأخيراً من ناحية مدة القرض تقسم القروض الحكومية الى قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل⁽¹⁾. ونتعرض فيما يلي لكل نوع من هذه التقسيمات .

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط2، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر ، 2010، ص 76.

اولا. القروض الاختيارية والقروض الإجبارية

القرض الاختياري هو أن يكون هناك حرية للأفراد في اقرار الاكتتاب او عدمه في القرض الحكومي، بمعنى اخر يمكن للحكومة من خلال القرض الحكومي الاختياري ان تحصل على ما تحتاج إليه من أموال دون أن تستخدم سلطتها الدستورية كما هو الحال في الضريبة. و يترتب على صفة الاختيارية هو ما يميز هذا القرض عن الضريبة . والقاعدة في القروض الحكومية أن تكون اختيارية. وعلى الرغم من ذلك تتجه الحكومة الى القروض الإجبارية بحيث تستخدم صفة الاجبار لحث الأفراد والهيئات على الاكتتاب بها . ومبررات الحكومة في التوجه إلى القروض الاجبارية هو انعدام الثقة المتبادلة بين افراد المجتمع والحكومة في قدرتها المالية ؛ أو رغبة الحكومة في تخفيض الطلب الكلي عن العرض الكلي من خلال سحب جزء من دخول القطاع الخاص للحد من الضغوط التضخمية التي يواجهها الاقتصاد . كما يحصل عادة في أوقات الانفاق الضخم خلال خطة التنمية الاقتصادية . وتقترب القروض الحكومية الاجبارية من الضريبة من جانب الاجبار والالزام في تحصيل ايرادات الحكومة . وعلى الرغم من ذلك فان ما يميز هذه القروض عن الضريبة هو حصول حائزها على فوائد خلال مدة القرض وامكانية استرجاع المبلغ عند انتهاء مدة القرض (1).

ثانيا. القروض الداخلية والقروض الخارجية

يقصد بالقروض الداخلي هو صنف من اصناف القروض التي يتم اصدارها في السوق الداخلية ويكتتب بها بالعملة الوطنية. كما يقصد بالقروض الخارجية هي القروض التي يتم اصدارها في خارج حدود الدولة ويكتتب بها بالعملة الأجنبية . وتلجأ الحكومة إلى القروض الخارجية تحت تأثير عاملين: (2)

1. ضعف التمويل المحلي لغرض تمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وبناء عليه عدم قدرتها على اصدار قرض داخلي لشحة الاموال المتوفرة في السوق المحلية .
2. معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال حصولها على العملات الاجنبية التي هي في امس الحاجة اليها من القروض الخارجية .

(1) محمد طاقة وهدى العزاوي، المصدر سابق ، ص 81 .

(2) حسن عواضه . عبد الرؤف قطيش ، المالية العامة "الموازنة ، نفقاتها ، ايراداتها (ضرائب ورسوم) ، القروض الإصدار النقدي ، الخزينة ، عمان، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2019 ، ص 96.

وتختلف القروض الداخلية عن القروض الخارجية من ثلاث نواح (1):

الأولى : أن القروض الداخلية لا تزيد القوة الشرائية عند عقدها بل يقتصر أثرها على نقل هذه القوة الشرائية من الأفراد المكتتبين في القروض الى الحكومة ، أي أنها تؤدي الى تعديل التوزيع الداخلي للقوة الشرائية الكلية الموجودة في داخل البلد. أما القروض الخارجية فهي تؤدي إلى رفع القدرة الكلية الشرائية الموجودة في البلد بمقدار قيمة القرض .

الثانية : لا يمثل القرض الداخلي أي عبء على الثروة القومية الكلية لأنه لا يعدو أن يكون ديناً في ذمة الشخص داخل الإقليم (الحكومة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى) لأشخاص آخرين مقيمين في نفس الإقليم. أما القرض الخارجي فهو يمثل عبئاً على الثروة القومية الكلية للبلد المقترض ، ذلك أنه يفرض على هذا البلد أن يقوم بسداد الفوائد واصل القرض مما يعني اقتطاع جزء من ثروة الإقليم أو دخله من أجل دفعه للمكتتبين الموجودين في الخارج .

الثالثة : يشير القرض الخارجي الى خطر تدخل الحكومات الأجنبية الدائنة في الشؤون الداخلية للدولة المدينة. وقد يكون هذا التدخل اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً .

ثالثاً. القروض المؤبدة والقروض المؤقتة (2)

يقصد بالقروض المؤبدة (أو المستديمة) هي القروض التي تلتزم فيها الحكومة بدفع فوائدها دون أن تحدد تاريخاً معيناً لرد قيمة القروض للمكتتبين ، ومن ثم فإن الحكومة هي التي تضع تاريخ لرد المبلغ المقترض . أما القروض المؤقتة (أو غير المؤبدة أو القابلة للاستهلاك) هي القروض التي تحدد الحكومة مقدماً اجلاً للوفاء بها، وقد يكون هذا الأجل تاريخاً لمدة ممتدة بين تاريخين. وإذا كانت القروض المؤبدة تمتاز بأنها لا تلزم الحكومة بتسديد مبلغ القرض والفوائد المترتبة عليه في تاريخ معين وتنترك لها حرية الاختيار الوقت المناسب للتسديد، فإنه يؤخذ على هذه القروض أنها تغري الحكومات المتتالية بعدم الدفع والتسديد ، مما يؤدي الى زيادة اعباء الديون على الحكومة وازدياد اعباء الفوائد المدفوعة عنها ما يخشى معه التأثير في الكيان المالي للحكومة . أما القروض المؤقتة من عيوبها تفرض على الحكومة الوفاء بها في تاريخ الاستحقاق سواء أكانت الحكومة في ظروف مناسبة مالياً أم في ظروف غير مناسبة مالياً .

(1) Gruber, Jonathan (2005). Public Finance and Public Policy. New York: Worth Publications. p. 2

(2) حسن عواضه ، مصدر سابق ، ص 102-103 .

ومع ذلك فتمتاز بأنها تؤدي الى تقليل ديون الحكومة ، مما يرفع من امكانياتها المادية على الاقتراض في المستقبل .

رابعاً. القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل

تقسم القروض المؤقتة من حيث مدتها على قروض قصيرة الأجل وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل. ويقصد بالقروض القصيرة الأجل (أو العائمة أو الطافية) القروض التي لا تزيد مدتها عن سنتين . وأوضح الأمثلة عليها حوالات الخزانة وهي عبارة عن سندات قصيرة الأجل (3 اشهر الى 9 اشهر وفي الغالب سنة) تصدرها الخزانة العامة لمواجهة العجز الموسمي للنفقات العامة في الموازنة بسبب تباطؤ حصيلة بعض الضرائب وعلى الاخص الضرائب المباشرة⁽¹⁾. أما القروض المتوسطة الأجل فهي قروض لا تزيد مدتها عن 10 سنوات ولا تقل عن سنتين. والقروض الطويلة الأجل هي قروض لا تزيد مدتها عن عشر سنوات. ولا توجد فوارق كبيرة بين القروض المتوسطة الأجل وقروض الاجل الطويل، وتلجأ الحكومة الى هذه القروض لتغطية عجز يصعب معالجته في العام المالي الحالي وينتج هذا العجز في الاغلب بسبب البدء بمشروعات استثمارية لها ضرورة ملحة لعملية التنمية الاقتصادية أو بسبب ارتفاع تكاليف الحروب والدفاع . ونشير الى أن الحكومة قد ترغب في عقد قرض متوسط أو طويل الأجل ولكن الظروف المالية قد لا تساعد في ذلك؛ فتلجأ الى اصدار قرض قصير الأجل فاذا تحسنت الظروف خلال مدة هذا القرض الأخير فأنها تصدر القرض المتوسط أو الطويل الأجل ، و يطلق على هذه العملية اسم (تمويل الدين) Debt funding⁽²⁾.

المطلب الثاني : شروط القرض العام وطرق اصداره

يقصد بالإصدار هي الطريقة التي من خلالها تحصل الحكومة بها على الأموال التي يكتتب بها المقترضون نظير تعهداها بدفع الفوائد ورد مبلغ القرض طبقاً لشروط عقد القرض. وتصدر القروض عادة بقانون. والسبب في ذلك هو أن خدمة هذه القروض ، أي دفع فوائدها ورد أصلها ، و يتم في الغالب من حصيلة الضرائب. وإذا كانت الضريبة لا تفرض الا بقانون، فان القرض هو الآخر يجب أن يصدر

(1) Oates, Wallace E.(2008) “The Theory of Public Finance in a Federal System.” The Canadian Journal of Economics / Revue Comedienne D'Economique, vol. 1, no. 1, , pp. 37-54

(1) Prabhat Patnaik (2006) , Public Debt as a Mode of Financing Public Expenditure: Some Comments, Economic and Political Weekly Vol. 21, No. 35 (Aug. 30, 1986), Published By: Economic and Political Weekly pp. 1545-1552

بقانون أيضاً . وعملية إصدار القروض العامة تتطلب معالجة أربع قضايا هي : تحديد مبلغ القرض، وتحديد شكل سندات القرض، وبيان الطريقة التي تعرض بها سندات القرض على الاكتتاب ، وأخيراً بيان مزايا هذا القرض (1).

أولاً. تحديد مبلغ القرض

يفرق فيما يتعلق بمبلغ القرض بين نوعين من القروض : القرض محدد القيمة، والقرض غير محدد القيمة . والقرض الحكومي يكون محدد القيمة إذا عينت الحكومة حداً أعلى ما تريد اقتراضه. فإذا زادت المبالغ المكتتب بها عن القيمة المحددة في القرض فإن الحكومة تخفض القيمة التي طلب الاكتتاب بها كل شخص طبقاً لقواعد معينة . والقرض الحكومي يكون غير محدد القيمة إذا لم تعين الحكومة حداً أعلى ما تريد اقتراضه بل تقبل كل المبالغ التي طلب الأشخاص الاكتتاب بها. وفي مثل هذه الحالة تعتمد الحكومة إلى تحديد مدة الاكتتاب وعندئذ يتحدد مقدار القرض بحلول تاريخ انتهاء هذه المدة. والسبب في لجوء الحكومة إلى هذه القروض هو خشيتها من تزعزع الثقة بقدرتها المالية فيما إذا طرحت للاكتتاب قرصاً محدد القيمة ولم يتم الاكتتاب به بكامل المبلغ. كما أنها تلجأ إلى القرض غير المحدد القيمة إذا كانت حاجتها إلى المال مستمرة كما هو الحال في أوقات الحروب (2).

ثانياً. شكل سندات القرض

سندات القرض إما أن تكون اسميه أو لحاملها أو مختلطة :

1. السندات الاسمية هي السندات التي يبين فيها اسم صاحبها كما تقيد الحكومة أسماء المكتتبين بها في سجل خاص تدون فيه جميع البيانات المدرجة في السند. ولا تنقل ملكية السندات الاسمية الا بعد تغيير البيانات المثبتة في السجل. كما أن فوائد هذه السندات لا تدفع الا لأصحابها أو من ينوب عنهم قانوناً .
2. السندات لحاملها هي السندات التي لا يقيد فيها اسم صاحبها ومن ثم فإن نقل ملكية هذه السندات يتم بمجرد نقلها من يد إلى أخرى دون حاجة لأي قيد في أي سجل. و يستطيع من يحمل السند أن يقبض قيمة الفائدة عند تقديم القسائم .

(1) عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة ، المطبعة الكمالية ، 2009، ص 402.

(2) عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، بيروت، دار النهضة العربية ، 2007، ص 132.

3. السندات المختلطة وهذه تكون للمبلغ المكتتب به اسمية وتفيد أسماء المكتتبين في سجل خاص ولا تنتقل ملكيتها الا بتغيير المعلومات المثبتة في السجل كما أنها تكون لحاملها بالنسبة لقبض فوائدها اذ يتم دفع هذه الفوائد الى من يتقدم بالقسائم دون حاجة للتحقق من شخصيته (1).

ثالثا. طرق إصدار القرض العام

يجب الاكتتاب في سندات القروض الحكومية باتباع احدى طرائق ثلاث : الاكتتاب العام ، والبيع للمصارف: والبيع في سوق الأوراق المالية. فيما يلي تفصيلاً لكل منها(2):

- الاكتتاب العام: تقوم الحكومة في هذا الاسلوب بعرض سندات القرض الحكومي على الجمهور للاكتتاب بها مباشرة. ويمتاز هذا الاسلوب بأنه يوفر على الحكومة المبالغ التي تحصل عليها البنوك فيما اذا التجأت الحكومة اليها لتصرف السندات. كما أنها تؤدي الى فرض الحكومة رقابتها على عملية اصدار القرض الحكومي ومن ثم فأنها تسمح للحكومة اذا أرادت ان تعامل صغار المدخرين معاملة ممتازة. ولكن يعيب هذه الطريقة خطر عدم تغطية القرض بأكمله ما قد يضعف الثقة لدى الجمهور في مالية الحكومة .

- البيع للمصارف (الاكتتاب المصرفي) : وفي هذه الطريقة تلجأ الحكومة عند اصدار القرض الى مصرف أو مجموعة مصارف من أجل شراء سندات القرض لنفسها أو بقصد عرضها على الجمهور، مقابل عمولة معينة. وتمتاز هذه الطريقة بأن الحكومة تحصل في الحال على قيمة القرض الذي تحتاج اليه. كما تضمن تغطية القرض بأكمله ومن ثم فلا يتعرض المركز المالي للحكومة للخطر. ولكن يعيب هذه الطريقة انها تحرم الحكومة من مبلغ العمولة التي يتقاضاها المصرف أو المصارف، وقد تكون هذه العمولة كبيرة .

- البيع في سوق الأوراق المالية (الاكتتاب بالمزايدة) : وفي هذه الطريقة تتولى الحكومة بيعها في السوق المالية ، على دفعات تبعاً للأسعار السائدة فيها. وتمتاز هذه الطريقة بالبساطة والسهولة من الناحية العملية ، وبتمكين الحكومة من انتهاز فرص ارتفاع اسعار السندات في سوق الأوراق المالية لبيع سندات القرض. ولكن يعيب هذه الطريقة انه لا يمكن اللجوء اليها الا في القروض العامة غير الكبيرة وفي

(1) عادل احمد حشيش ومصطفى شبيحه ، مقدمة في الاقتصاد العام ، القاهرة ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، 2009 ، ص 233.

(2) عبد المنعم فوزي ، مصدر سابق ذكره ، ص 135-137 .

الأحوال التي لا تكون فيها الدولة في حاجة عاجلة الى اموال وذلك لأن طرح كمية كبيرة من السندات في مدة قصيرة يؤدي الى انخفاض كبير في اسعارها .

المطلب الثالث : مزايا القروض

لا يكفي التزام الحكومة برد أصل القرض في الميعاد المحدد له لحمل الجمهور على إقراضها ، فلا بد هنا من دفع مزايا أخرى من أجل نجاح الاكتتاب في القرض الحكومي ويمكن دراسة أهم هذه المزايا فيما يلي (1):

أولاً - فائدة القرض : تقدم الحكومة فائدة سنوية للمكتتبين في القرض. وغالباً ما تحدد الحكومة معدل الفائدة بشكل يقارب المعدل السائد في السوق. ومع ذلك فالعبرة هو معدل الفائدة الحقيقي وليس معدلها الاسمي . ويقصد معدل الفائدة الاسمي المعدل الوارد ذكره في سندات القرض، وهو ينتج من نسبة مبلغ الفائدة السنوية الذي تدفعه الدولة الى القيمة الاسمية للسند. كما يقصد بمعدل الفائدة الحقيقي نسبة مبلغ الفائدة السنوية الذي تدفعه الدولة الى مبلغ رأس المال الذي حصلت عليه الحكومة فعلاً من المقرض ، و يترتب على ذلك ان معدل الفائدة الاسمي ومعدل الفائدة الحقيقي يتساويان اذا باعت الدولة سنداتنا بسعر التعادل، وانهما يختلفان اذا باعت الدولة سنداتنا بأقل من سعر التعادل.

ثانياً- اصدار السندات دون سعر (التكافؤ) التعادل : تعمل الحكومة على اغراء الجمهور عن طريق بيع السندات بقيمة تقل عن قيمتها الاسمية. ولكن هذه الطريقة اذا كانت تتميز بأنها تشجع الجمهور على الاكتتاب في القرض وبأنها تسمح بإعطاء فوائد منخفضة، فانه يعييبها أنها تحمل الحكومة بعبء مالي كبير عند حلول أجل الوفاء بالقرض .

ثالثاً - مكافآت السداد وجوائز اليانصيب:

يقصد بمكافآت السداد المبالغ التي تزيد عن قيمة السند وتتعهد الحكومة بأن تدفعها للمكتتب به عند حلول أجل السداد ،و يقصد بجوائز اليانصيب المبالغ التي تعطى عن طريق القرعة لبعض اصحاب السندات وتسحب عن طريق القرعة . و يظهر من هذا أن الفرق بين مكافآت السداد وجوائز اليانصيب أن الاولى تسري على السندات ولذلك تكون ضئيلة القيمة بالنسبة لكل سند بينما الأخرى تتحدد في بعض السندات التي تسحب بالقرعة ، ولذلك تكون كبيرة القيمة. وتمتاز مكافآت السداد وجوائز اليانصيب بانهما

(1) عبد الفتاح مجيد ، مصدر سابق ذكره ، ص 410-412 .

يعملان على تشجيع الاككتاب في القرض ، وما يعيب جوائز اليانصيب أنها تشيع روح المقامرة بسبب اعتمادها على فكرة اليانصيب ، وأنها لا تتجح في جذب كبار المقرضين بسبب تفضيلهم الحصول على فائدة سنوية مرتفعة ثابتة بدلا من فائدة منخفضة واحتمال الفوز بجائزة كبيرة .

رابعاً - الاعفاء من الضرائب: تشجيعاً من الحكومة للمقرضين على اقراضها فأنها تلجأ لإعفاء السندات أو فوائدها أو كليهما من كل أو بعض الضرائب . وقد يقتصر الاعفاء من الضرائب المفروضة وقت صدور القرض فقط؛ وقد يتجاوز الاعفاء ذلك ليشمل أيضاً الاعفاء من الضرائب المفروضة في المستقبل . والاعفاء من الضرائب يعنى زيادة المعدل الحقيقي للفائدة عن معدلها الاسمي . ولكن طريقة الاعفاء معيبة من ناحيتين: الأولى هي أنها تحرم الحكومة من الحصيلة الضريبية التي ممكن ان تاتي من هذه السندات، والثانية هي أنها تتنافى مع مبدأ العدالة في توزيع الأعباء الضريبية على جميع المواطنين وعلى جميع الثروات والدخول .

خامساً - قبول السندات في سداد بعض الضرائب : قد تعطى الحكومات بقصد العمل على زيادة الثقة العامة في سندات القرض العام ، ميزة امكانية تسديد بعض الضرائب بهذه السندات، ولكن تنتقد هذه الطريقة بأنها تؤدي الى تقليل الحصيلة الضريبية والى اندثار القرض الحكومي قبل موعده. وبذلك فان التشريعات الضريبية تحيط هذه الميزة ببعض القيود كأن يقتصر استعمال السندات على تسديد نوع معين من الضرائب ، أو كأن يعين المقدار الذي يجوز اداؤه بالسندات: أو كأن يشترط مضي مدة معينة على حيازة صاحب السند له حتى يجوز له استخدامه في وفاء دين سابق .

سادساً - المحافظة على قيمة راس المال المكتتب به: يخشى الأفراد في فترات التضخم وتدهور قيمة النقود من أنهم اذا اقرضوا الحكومة فانهم. وهم يستردون القيمة الاسمية لسنداتهم، يستردون نقوداً ذات قوة شرائية أقل من السابق، ولذلك تتعهد الحكومة في هذه الفترات برد قيمة القرض من تاريخ الاككتاب . ولكن هذه الإجراءات قد تزيد من عزوف الجمهور عن الاككتاب في هذه القروض الحكومية لأنها توحى بانها ستخسر جزءاً من قوتها الشرائية بسبب حدة الضغوط لتضخمية ، ومن ثم تضعف في نظرهم قدرتها على التسديد . تلك هي المزايا التي تقدمها الحكومة للجمهور لتشجيعهم على الاككتاب في قروضها. وهذه المزايا تتوقف في طبيعتها وعددها ومقدارها على المركز المالي للحكومة . فكلما قوي مركزها كلما قلت هذه المزايا وكلما ضعف مركزها كلما زادت⁽¹⁾ .

(1) محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2009 ، ص 98 .

المطلب الرابع : مصادر تمويل الدين العام الداخلي

اولا - **الاقتراض من الجمهور**: تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور من أجل تمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق بيع سندات الدين العام للجمهور إذ يكون الاقتراض بطريقتين مباشر أو غير مباشرة او عن طريق حسابات الجمهور الموجودة لدى المصارف ، وهذه العملية سوف تؤدي إلى انخفاض نسبة الودائع لدى المصارف وذلك نتيجة قيام الجمهور بالسحب من مدخراته النقدية وهذه الودائع سوف تزداد بالمقدار نفسه وذلك عندما يستلم الجمهور مدفوعات من خلال فائدة جديدة من قبل الحكومة ، إذ تعتبر تلك الدخول اضافية لهم وأن هذه المدفوعات ستضاف إلى عرض النقد، وعند تسديد قيمة سندات الدين العام المشتراة من قبل الجمهور إن كانت من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم أو من ودائعهم المصرفية فإنه لا يترتب عليها أي زيادة أو فائدة على عرض النقود، بسبب أن البنك المركزي قد قام بسحب الكتلة النقدية والتي كانت لدى الجمهور عن طريق بيع سندات الدين العام، ومن ثم عادت إلى الجمهور بعد انتهاء مدة السند إذ إن القاعدة النقدية لم تتغير كونه لم يتم أي اضافة إلى عرض نقدي جديد أي أن الاقتراض من الجمهور غير المصرفي لا يؤدي إلى أي زيادة في عرض النقد . (1)

ثانيا - **الاقتراض من المصارف التجارية**: يكون الاقتراض من المصارف التجارية لتمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة والذي يعتمد على طريقتين محتملتين ، الأولى : عندما تتوفر لدى المصارف التجارية احتياطات نقدية تكون فائضة عندها يكون باستطاعة تلك المصارف تزويد الدولة بما تحتاج من أموال عن طريق شرائها لسندات الدين العام دون إن تضطر إلى تخفيض قروضها الممنوحة للقطاع الخاص، وتكون بذلك قد وفرت احتياطات فائضة لديها وعندها لا يتأثر الاستثمار الخاص .

أما الطريقة الثانية : إذا لم تتوفر احتياطات نقدية فائضة لدى المصارف التجارية عندها تقوم المصارف بشراء سندات الدين العام فإن ذلك الشراء سوف يؤدي إلى تقليص حجم تلك القروض

(1) فلاح حسن الثويني ، مشكله المديونية الخارجية : الاسباب والآثار، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة المستنصرية العدد (10) ، 2006، ص34 .

الممنوحة للمشروعات الخاصة ، مما يؤدي إلى انخفاض في الاستثمار وانخفاض في الناتج وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. أي تكون هناك علاقة عكسية بينهم (1).

ثالثاً - الاقتراض من البنك المركزي: في هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي ويكون القرض بطريقة مباشرة أي (السحب يكون على المكشوف) أو غير مباشرة يكون عن طريق (بيع السندات الحكومية) ففي حال قيام الحكومة بالاقتراض من البنك المركزي فسيؤدي هذا الانفاق الى زيادة دخول الافراد ومن ثم زيادة إيداعاتهم النقدية لدى المصارف التجارية مما يزيد من الاحتياطات النقدية ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي وبذلك سوف تزداد عرض النقد كذلك لا يختلف الامر عند قيام الحكومة بتمويل العجز بهذه الطريقة وبين قيامها بتمويل هذا العجز بإصدار نقدي جديد ف كلا الطريقتين سوف يزيدان من عرض النقد ومن ثم حجم السيولة في المصارف التجارية وعند الجمهور مما ينعكس ذلك على زيادة الطلب النقدي الكلي ومن ثم انخفاض اسعار الفائدة اذ نلاحظ في حالة الاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز في الموازنة الحكومية يعتمد على كيفية انفاق الأموال المقترضة أي اذا زادت انفاقها من هذه الأموال فانه سيجرب عليها اثاراً توسعية على عرض النقد اما بالنسبة الى طرائق الاقتراض غير المباشرة التي تلجأ الحكومة الى اتباعها سواء عن طريق البنك المركزي أم من المصارف التجارية أم من الجمهور من خلال إصدار السندات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) او السندات الطويلة الأجل فإن ليس لها آثار توسعية (2).

المطلب الخامس : استهلاك القروض الحكومية وطرق تسديدها

أولاً. تعريف استهلاك القروض الحكومية

يقصد باستهلاك القروض الحكومية الوفاء بهذه القروض، أي سداد قيمة هذه القروض للمكاتبين. ويميز عادة بين نوعين من استهلاك القروض العامة (3):

الأول - هو الاستهلاك الاجباري. ويجري في حالة القروض المؤقتة التي تحدد الحكومة مقدماً أجلاً لسدادها .

(1) خالد شحادة الخطيب وشاميه احمد زهير ، اساس المالية العامة ، دار الأوائل للنشر ، عمان ، 2003، ص25 ،

(2) احمد حامد الهذال ، الاقتراض الداخلي والخارجي في العراق مركز البيان للدراسة والتخطيط. بغداد ، 2020، ص 14

(3) عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة) ، الولاء للطبع والتوزيع ، شبين الكوم 2009 ،

والثاني : هو الاستهلاك الاختياري. و ينصرف الى القروض المؤبدة أساساً إذ تحتفظ الحكومة بحقها في ان تقوم بسداد هذه القروض في الوقت الذي تراه ملائماً لتدبير موارد استهلاك القروض الحكومية. و يمكن للحكومة في سبيل استهلاك القروض الحكومية ان تستخدم اكثر من طريقة ، وأهم هذه الطرق كالاتي⁽¹⁾:

1. استخدام وفورات الموازنة

وتعنى هذه الطريقة أن يكون هناك فائض في الموازنة العامة، أي زيادة الإيرادات العامة العادية عن النفقات العامة العادية. وهذه الطريقة هي الوسيلة العادية لاستهلاك القروض الحكومية. و فضلا عن هذا فقد ينص النظام على أن يخصص مبلغ سنوي معين فضلا عن وفورات الموازنة لاستهلاك القرض العام.

2. تخصيص حصة بعض الإيرادات العامة :

وتتلخص هذه الطريقة بتخصيص حصة بعض الإيرادات العامة ، وخصوصاً حصة بعض الضرائب؛ لخدمة القرض واستهلاكه وذلك عن طريق انشاء صندوق لاستهلاك القرض الحكومي . و يقوم هذا الصندوق بعملية استهلاك القرض الحكومي بواسطة المبالغ التي يتلقاها و بالصورة التي يراها اكثر ملاءمة من غيرها مع مراعاة شروط القرض .وهذه الطريقة تبعث الأمان في نفوس المقرضين لأنها تمنح نوعاً من التأمينات العينية للقرض العام. ومع ذلك فقد كانت هذه الطريقة محلاً للانتقاد من وجوه عديدة : فهي تدل على عدم الثقة في مالية الحكومة وفي امكانياتها على السداد في المستقبل. كما أن هذه الطريقة وهي تقوم على تخصيص بعض الضرائب لاستهلاك القرض الحكومي تغل يد الحكومة في تعديل الضرائب تبعاً لاحتياجات الاقتصاد القومي. ولذلك عدلت الحكومة الحديثة عن هذه الطريقة ولم تعد تلجأ إليها إلا نادراً.

3. الاستهلاك بطريقة الفائدة المركبة أو طريقة الدكتور ريتشارد برايس (Richard Price)

تعتمد هذه الطريقة على الأثر الكبير للفائدة. وقد اقترح د. ريتشارد برايس في أواخر القرن الثامن عشر بناء على هذا الأثر الكبير للفائدة المركبة تخصيص مبلغ سنوي من الموازنة العامة لشراء سندات الدين الحكومي والاحتفاظ بها بدلاً من إعدامها مع اضافة فوائدها السنوية هذا المبلغ وشراء سندات أخرى بالفوائد. و يؤدي ذلك الى شراء جميع سندات الدين الحكومي واستهلاكه بسرعة. و يقوم بهذه العملية صندوق استهلاك القرض الحكومي . ويشترط (Price) لنجاح الصندوق أن تدفع الحكومة المبلغ السنوي المخصص للاستهلاك مهما كانت ظروفها وان يخضع الصندوق لإدارة مستقلة تخول سلطات

(1) محمد فرهود ، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2011 ، ص 76-79 .

واسعة وتكون بعيدة عن تأثير الحكومة والبرلمان . وتمتاز طريق (Price) بصحتها وسلامتها من الناحية الرياضية البحتة وتحث الحكومة على المضي بعزم وثبات في استهلاك القروض الحكومية . ومع ذلك يعاب عليها أن شراء الصندوق للسندات الحكومية دون القيام بإعدامها لا ينقص عبء القروض الحكومية ولا يخفف من العبء الذي تتحمله خزانة الحكومة بدفع هذه الفوائد مادامت تستمر في دفعها للصندوق. كما يعاب عليها ان نزول الحكومة الى السوق مشتتة للسندات الحكومية يؤدي الى ارتفاع ائتمانها ما يشكل عبئاً على الموازنة العامة وعلى الصندوق . ومن الحلول التي تقترح عادة بعد انتهاء فترة الحروب حيث تزيد في هذه الفترة قروض الحكومة، أن تفرض ضريبة استثنائية على رأس المال تستخدم في استهلاك القروض الحكومية . و يكون مطرح هذه الضريبة رؤوس الأموال . التي زادت قيمتها بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم الذي يظهر عادة خلال فترات الحروب .

4. عقد قرض اجباري :

تستخدم حصيلته لاستهلاك السندات التي حل أجل الوفاء بها. ومثال على هذا تثبيت الدين القصير الأجل تقوم الحكومة هنا مد فترة الديون القصيرة الأجل ومن ثم فأنها تحولها الى قروض متوسطة أو طويلة الأجل . وواضح أن تثبيت الدين القصير الأجل يشكل في الحقيقة قروضا اجبارية جديدة .

5. استهلاك القروض الحكومية بتخفيض قيمة النقود :

وتلجأ الحكومة في هذه الطريقة الى الاصدار النقدي الجديد مما يترتب عليه زيادة إيرادات الموازنة و يبسر للحكومة استهلاك القرض العام. و يؤخذ على هذه الطريقة أنها تؤدي الى التضخم مما يعني أن المبلغ الذي يرد للمقرضين يمثل قوة شرائية منخفضة بالقياس لما كان مثله عند عقد القرض. وهذا ينطوي على انكار كلي أو جزئي للدين الحكومي كما أنه قد يؤدي الى تعريض قيمة النقد الوطني للانهايار.

ثانياً - انكار الدين الحكومي

يقصد بأنكار الدين العام توقف الحكومة عن دفع ما عليها من فوائد الدين أو اصله أو كليهما معاً. وتتوقف الحكومة عن الدفع في حالة افلاسها أو في حالة نشوب ثورات وحروب اهلية. ومن الأمثلة على انكار الدين الحكومي ما حدث في إسبانيا والبرتغال، والنمسا وروسيا واليونان، وتركيا ومصر ومعظم دول أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر، وما حدث في روسيا واليابان والنمسا واليونان، وشيلي، والبرازيل، واورغواي، وكولومبيا في القرن العشرين بعد الحرب العالمية الأولى. ويعتبر انكار الدين هنا

انكاراً ظاهراً⁽¹⁾. وهناك انكار مستتر للدين الحكومي . و يظهر هذا الأمر عندما تلجأ الحكومة الى التخلص من ديونها تخلصاً على اثر انهيار نقدتها نتيجة التوسع في الاصدار النقدي الجديد ونتيجة التضخم السريع. ومن الأمثلة المشهورة على هذا الشكل من انكار الدين العام ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى اذ انخفضت قيمة المارك عام 1923م الى الصفر وتمكنت الحكومة من تسديد دينها بالماركات الورقية التي لا قيمة لها . وانكار الدين الحكومي ظاهرة مخلة بمبدأ الثقة في الحكومة واستمرار شخصيتها بغض النظر عن تبديل الحكومات. كما انه يسيء الى العدالة اذ انه ينزل الظلم بحملة السندات دون ذنب اقترفوه. وقد يؤدي انكار الدين الحكومي الخارجي الى فقدان الدولة استقلالها . وهناك طرق أخرى لتسديد القرض أقل أهمية منها :

1. التسديد بالتثبيت .
2. التسديد بالتبديل .
3. تسديد القرض عند حلول موعد الاستحقاق .

المطلب السادس : آثار القرض الحكومي في مرحلة إصدار القرض

يتوقف أثر القروض الحكومية في النشاط الاقتصادي الكلي على عدة عوامل أهمها مصدر هذه القروض. ومن هذه الناحية نميز بين المصادر التالية⁽²⁾:

1. **الاقتراض من اموال الأفراد**: اذا كان القرض قد حصلت عليه الحكومة من مدخرات الأفراد التي كانت بعيدة عن النشاط الاقتصادي بسبب اكتنازها لدى الافراد فان هذا القرض سوف يؤدي الى زيادة تيار الإنفاق النقدي ومن ثم الى زيادة الطلب الفعلي وبالتالي توسيع دائرة النشاط الاقتصادي بفعل أثر الضارب والاتجاه نحو التشغيل الشامل. أما اذا كان القرض قد حصلت عليه الحكومة من مدخرات الأفراد التي كانت بالاستثمار (وذلك باقتراض أن الحكومة ستوجه قروضها الى الاستثمار وليس الى الاستهلاك) فبعد ان كان القطاع الخاص هو الذي يقوم باستثمار هذه المدخرات أصبح القطاع العام هو الذي يقوم بهذا الاستثمار. وهذا يعني حصول آثار انكماشية في الاستثمار الخاص .

2. **الاقتراض من المؤسسات المالية**: نميز في هذا المجال بين حالتين :

أ- الاقتراض من غير البنوك التجارية والبنك المركزي (الاقتراض من بنوك الادخار وشركات التأمين). ذلك أن هذه المؤسسات المالية تدخر القسم الأكبر من موجوداتها في أوراق مالية مختلفة . وعلى هذا

(1) محمد دويدار ، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2011 ، ص 83 .
(2) المصدر نفسه ، ص 118.

فان اجبار الحكومة لها على توظيف أموالها في سندات القرض العام يتم على حساب توظيف هذه الأموال في المجالات الخاصة السابقة .

ب- الاقتراض من البنوك التجارية ومن البنك المركزي : وهنا لا تحصل الآثار الانكماشية لأن المصارف تخلق قيمة شرائية (عن طريق الاقتراض الإضافي على الاحتياطي) وعن طريق الاصدار الجديد بالنسبة للبنك المركزي

اولا - آثار القروض الحكومية في التمويل (1)

يرى التقليديون أن القرض الحكومي لا يحقق فائدة للحكومة وذلك على العكس من الضرائب بل يقتصر دوره على التعجيل بإيرادات الضرائب التي تجبى في المستقبل. و يعني هذا التحليل التقليدي أن القرض العام ليس سوى ضريبة مؤجلة يقع عبؤها على الأجيال القادمة التي تقوم بدفع فوائد هذا القرض ويرد أصله من حصيلة الضرائب . و يعني هذا أيضاً أن الجيل الحاضر وهو يغطي نفقاته العامة بالقروض الحكومية ولا يجوز اللجوء الى الاقتراض الا في حالة تغطية النفقات غير العادية (الاستثنائية) كنفقات الحروب والنفقات التي ترفع الانتاجية القومية و بالتالي تفيد منها الأجيال القادمة . وعلى العكس من التقليديين فقد خلص المحدثون الى أن القرض العام ليس مجرد ضريبة مؤجلة بل هو مصدر حقيقي للإيرادات العامة . فالقرض شأنه شأن الضريبة . يشكل اقتطاعاً لجزء من القوة الشرائية لدى المقرضين ومن ثم فانه يلقي على الجيل الحاضر الذي اكتتب في هذا القرض عبء النفقات العامة التي يمولها هذا القرض . وقد وجد الاقتصاديون الكينزيون أن القروض الحكومية تعمل على تحقيق التشغيل الكامل وذلك عن طريق استخدام هذه القروض لمحاربة البطالة ودعم القوة الشرائية ورفع الطلب الفعلي أو محاربة التضخم وضغط القوة الشرائية وخفض الطلب الفعلي . وفي البلدان النامية وهي التي لا تمتلك جهازاً انتاجياً كافياً لتشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة بها يقتضى خروجها من التخلف الى التنمية وجود التمويل اللازم لهذه التنمية الاقتصادية. ولا شك أن انخفاض الدخل القومي والفردى في هذه البلدان يعد عقبة أمام تعبئة المدخرات الداخلية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية مالياً . ولذلك يصبح من الضروري لجؤها الى القروض الأجنبية .ومن ثم فانه تظهر هنا من جديد أهمية القيود التي يفرضها الفكر التقليدي على الالتجاء الى القروض (وهي انه لايجوز الالتجاء الى القروض العامة الا لتغطية النفقات غير العادية ومنها النفقات التي ترفع الانتاجية القومية). فهذه القيود في هذه البلدان تظل صحيحة .ذلك أن البلدان النامية لا يصح أن تستخدم القروض الحكومية وخصوصاً منها الأجنبية ، لتغطية نفقات

(1) عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والجدارة المالية، الاسكندرية، 2002، ص 413

استهلاكية غير منتجة خصوصاً اذا علمنا ان هذه تؤدي بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الى زيادة حدة الضغوط التضخمية. وينتج عن هذا كله أن الفكر المالي التقليدي لا يبيح الالتجاء للقروض الحكومية الا ضمن قيود معينة ويعد اكثر ملاءمة للبلدان النامية عن الفكر المالي الكينزي الذي يبيح الالتجاء للقروض العامة لتغطية كل من النفقات الاستثمارية والنفقات الاستهلاكية .

ثانيا - اثار الاقتراض الحكومي الداخلي⁽¹⁾

1. اثار القروض الحكومية الحقيقية على القطاع الخاص

القرض الحقيقي هو ما يستمد من الجمهور والشركات التي لا تعمل في الجهاز المصرفي ، دون ان يترتب عليه توسع في الائتمان المصرفي او خفض نسبة الاحتياطي وفي هذه الحالة يؤدي القرض اثره التحويلي للموارد من تلك المتاحة للاستثمار الخاص نحو الاستثمار العام ويعد القرض الحقيقي اداة طيبة للحد من الاتجاهات التضخمية . ومدى نفع القرض الحكومي الحقيقي يترتب على الحالة العامة للاقتصادية للبلد و طبيعة الدورة التجارية . فاذا كانت هناك حالة كساد يسودها انخفاض فعلي للطلب مع توفر الاموال العاطلة . فان للقرض الحكومي ، نتيجة طيبة وهي زيادة الطلب الفعال . اما اذا كان السائد هو حالة انتعاش ورخاء يكون للقرض الحكومي اثره الضار اذ يترتب عليه مزيد من الطلب الفعلي وحدوث تضخم خاصة عند وصول الموارد المتاحة الى حالة التشغيل الكامل .

2. اثر القروض السورية من الجهاز المصرفي⁽²⁾

القرض السوري هو ما تحصل عليه الحكومة من البنك المركزي او البنوك التجارية عن طريق خفض نسبة الاحتياطي وزيادة حجم الائتمان المصرفي . ويختلف اثر القرض الحكومي السوري بحسب الحالة السائدة للنشاط الاقتصادي ودرجة التطور الاقتصادي للبلد . ففي البلدان المتقدمة حيث الاجهزة الانتاجية المرنة ذات الكفاءة العالية تساعد القروض السورية الحكومية على زيادة التمويل الحكومي والقائم على زيادة الانفاق الحكومي والذي يترتب عليه التوسع في الانفاق الاجمالي الفعلي . اما في البلدان النامية التي لا تتوفر لأجهزتها الانتاجية الكفاءة والمرونة الكافية فان التوسع في القروض السورية القائمة على التوسع النقدي يعكس من البداية اثاره التضخمية على الاسعار⁽³⁾ .

(1) شريف حجازي ، المالية العامة ، ط1 ، دار غيدان للنشر والتوزيع ، عمان 2019، ص57-58

(2) Hewett, Roger (2007). "Public Finance, Public Economics, and Public Choice: A Survey of Undergraduate Textbooks". The Journal of Economic Education. 18 (4): 426.

(3) شريف حجازي ، المصدر نفسه ، ص 59 .

المبحث الثاني : الائتمان المصرفي Bank credit : مدخل مفاهيمي معرفي

المطلب الاول : مفهوم الائتمان المصرفي واهميته

يقصد بالائتمان بشكل مبسط ، هو تلك الثقة التي يمنحها المصرف للعميل أثناء تقديمه مبلغاً مالياً لفترة محددة مسبقاً⁽¹⁾. وهو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً ام معنوياً اما مفهوم الائتمان في علم الاقتصاد ، فان اصل معنى الائتمان هو القدرة على الإقراض . و يعرف الائتمان كمصطلح بأنه قيام طرف لطرف اخر بالاقراض او الدين وان يقوم الدائن باعطاء المدين فاصل زمني يلزم المدين بعد انقضاء المدة الزمنية بتسديد اصل المبلغ مع الفوائد المترتبة عليه . وبناء على ما تقدم فان الائتمان هو أسلوب تمويلي واستثماري تتخذها المصارف بمختلف انواعها⁽²⁾.

والائتمان يمثل عملية مقايضة قيمة انية باخرى اجله ، فهو يعبر عن مقياس للشخص المعنوي للحصول على الاقيام الحالية - نقود - بالمقابل تأخير الدفع النقدي الى مدة زمنية محددة مستقبلاً⁽³⁾. وتمثل المصارف بيئة مالية متخصصة ، فضلا عن كونها تمارس دوراً حيوياً في اقتصاد أي بلد . كما تعد مؤسسات الوساطة المالية ومنها المصارف جزءاً هاماً من الجهاز المصرفي الذي يخدم الاقتصاد المحلي، عن طريق تقديمه خدمة مصرفية متعددة والتي لا يستطيع الاقتصاد العمل بدونها . وتمثل هذه الخدمات منها الائتمان ويمكن للمصارف ان تقدم تسهيلات ائتمانية حديثة الى جانب العمل المصرفي التقليدي - منح القروض و قبول الودائع - ويقدم النظام المالي الائتمان لمشتري السلع والخدمات كما يمول الاستثمارات الراسمالية مثل اعمال الانشاء والبناء. وتعد المصارف من اهم مكونات الجهاز المصرفي الفاعلة وذات التأثير في الاقتصاد الوطني كونها تمثل مصدر من مصادر التمويل والادخار⁽⁴⁾. ويعد الائتمان المصرفي من اهم واخطر وظائف المصارف التجارية ، اذ تعتمد عليه سلامة الموجودات وصلابة ومثانة المركز المالي لها ، وبهذا فان سلامة الائتمان المصرفي يتوقف على سلامة

(1) صلاح الدين حسن السبيسي (2004) ، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة. ص 15 .

(2) عبد السلام لفته سعيد ، (2013) ، المصارف التجارية وخصوصية العمل المصرفي ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، بغداد، ص 11 .

(3) خالد عبد الله واخرون ، (2006) " ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية" ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص167

(4) عبد السلام لفته سعيد ، مصدر سابق ذكره ، ص13 .

السياسة الائتمانية القائمة في المصارف التجارية⁽¹⁾ . من ذلك نستنتج ان الائتمان المصرفي هو: عملية تبادل قيمة حاضرة للنقود مقابل انتظار مدة معينة يتم تحديدها كموعدا لسداد. أما أهمية الائتمان بشكل عام والائتمان المصرفي بشكل خاص فيمكن بلورته على وفق الآتي:

اولا - يساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية للإفراد والمؤسسات مما يحرك عملية الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وتنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا - تبرز أهمية الائتمان المصرفي كونه يؤثر تأثيرا مباشرا .

ثالثا - تحقيق إرباح معينة للمصرف مقابل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها كونها احد العمليات المصرفية ، من خلال الفوائد والعمولات الدائنة التي يكتسبها المصرف بمثابة مصدر الدخل الرئيسي للمصرف ، ومع زيادة سيطرة المصرف على إدارة الائتمان من خلال الموازنة بين عنصري العائد والمخاطرة تزيد إرباحه المستقبلية والعكس صحيح ، من خلال ذلك فانه يوجد اعتبارات من الواجب الأخذ بها عند منح الائتمان بأشكاله المتنوعة.

رابعا - كما يعد الائتمان المصرفي نشاطاً مثمراً بالغ الأهمية ، ولذلك العائد الناتج عنه يمثل مصدراً مهماً لاي إيرادات في اي بنك على الرغم من تنوع الإيرادات الأخرى وتعددتها ، ومن دونه يخسر البنك الوظيفة الأساسية بأعتبره احد الوسطاء الماليين داخل الاقتصاد ، وبالمقابل استثماراً لمواجهة المخاطر النظامية وغير النظامية . وان منح الائتمان المصرفي يتم على وفق أسس معينة ، وفي ضوء هذه الأسس يضع المصرف سياسته الائتمانية .⁽²⁾

خامسا - من جانب آخر يمارس الائتمان المصرفي دوراً كبيراً في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، إن ارتفاع حجم الائتمان وعمليات الاقتراض من قبل المصارف التجارية لكل القطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية بما في ذلك مجموعة الأفراد التي تساهم بشكل كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي فضلا عن اسهامها في تعميق السوق المالية المحلي ، وأن تأسيس مشاريع إنتاجية وخدمية من خلال

(1) Maitah , manSoor, Zeda, khalid and Galalh, Abude (tef (2012), The utilizing of Financial analysis in Gredit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of money, Investment and Banking Vol. 24. No 12, P. 114-122.

(2) عبد العزيز الدغيم، ماهر الامين ، وانجر وايمان (2006) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقتراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 21 العدد 3، ص196.

عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى أنها تساعد على تحقيق الاستقرار والأمن المالي.⁽¹⁾

المطلب الثاني : أنواع الائتمان المصرفي

يمكن ايجاز التسهيلات المصرفية ، وذلك بحسب معايير مختلفة على النحو الآتي :

أولاً - الغرض⁽²⁾: يصنف الى :

1. الائتمان الاستثماري : وهذا النوع من الائتمان يمنح لتأسيس المشاريع الإنتاجية وتجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها .

2. الائتمان التجاري : ويمثل أهم أنواع الائتمان بالنسبة للمصارف التجارية ، كونه مضموناً وذات آجال قصيرة وهو يمنح لتمويل الإجراءات التجارية الداخلية والخارجية ، وغالباً ما يكون هذا الائتمان بضمان السلع المستوردة او مستندات الشحن ، ويستخدم هذا الائتمان من قبل تجار الجملة والتجزئة وغيرهم من الوسطاء لزيادة تجهيزهم بالسلع او زيادة مخزوناتهم او لتغطية التزاماتهم المالية .

3. الائتمان الاستهلاكي : ويتمثل عادة بالقروض او السلف المقدمة لأغراض استهلاكية - شراء سيارة ، اثاث ، تكلمة دراسة - وهي تمنح او تقدم للموظفين او بعض شرائح المجتمع ممن لديهم مراكز اجتماعية ، وتميل المصارف الى توثيق هذا النوع بالراتب الذي يتقاضاه طالب الائتمان كضمان فضلاً عن كفيل ضامن او بضمانات شخصية او عينية .

ثانياً. شخصية المتلقي⁽³⁾ :

ويفرق هنا بين الخاص منه و العام .

1. الائتمان الخاص : هو مستلم الائتمان شخصية طبيعية او اعتبارية ، أي احد افراد القانون الخاص . يقدم اما لأشخاص طبيعيين أو الافراد أو الاشخاص المعنويين .

(1) Maitah, et al. , op cit , p126

(2) رفعة إبراهيم الحمداني ، ياسين طه القطاني (2013) ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، مجلة 11 العدد12، ص13

(3) زكريا الدوري و يسرى السامرائي ، (2006) ، البنك المركزي والسياسة النقدية ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص77

2. الائتمان العام : مستلم الائتمان هو الحكومة او شخص اعتباري من الحكومة . يُمنح للدول والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية والمؤسسات الاقتصادية .

ثالثا - المدة الزمنية (1):

يقسم الائتمان بحسب المدة الزمنية على الأقسام الآتية :

1. الائتمان طويل الاجل : وهو ائتمان تمنحه المصارف التجارية لمدة تزيد عن خمس سنوات ، وغالبا ما تكون في المشروعات التي تحتاج الى تمويل رؤوس أموالها الثابتة ، كالمشروعات الصناعية والزراعية وغيرها .

2. الائتمان متوسط الاجل : وهو الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية لمدة تزيد عن سنة واحده وتقل عن خمسة سنوات . وعادة ما تكون في المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال لإعادة هيكلة معداتها ، او لشراء الآلات الجديدة . كما يدخل في الائتمان المقدم الى الافراد من اجل الحصول على السلع الاستهلاكية .

3. الائتمان قصير الاجل : وهو الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية لمدة تتقص عن سنة واحدة وغالبا ما يكون هذا الائتمان موجه للافراد لتمويل احتياجاتهم الشخصية .

رابعا - نوع الضمان (2):

يقسم الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان على قسمين هما:

1. الائتمان المصرفي المضمون : يُمنح مقابل رهن ويعد هذا النوع من الأنواع السائدة ويحصل عليه المقترض بعدما يقدم أموالاً عينية او متداولة كضمان لتسديد هذا الائتمان .

2. الائتمان المصرفي بدون ضمان : يعتمد هذا النوع من الائتمان على سمعة الزبون وقدرته على التسديد في المستقبل ، اذ يقوم المصرف بمنح الائتمان الى بعض الزبائن بدون أي ضمانات ويسمى هذا النوع من الائتمان بالائتمان الشخصي ، وتحاول المصارف دائما الابتعاد عنه .

(1) اياس بن إبراهيم بن محمد الهزاع، (2019)، احكام التسهيلات الائتمانية ، دار الميمان للنشر والتوزيع. ص175.
 (2) ياسر حسين علي الحلبوسي، (2018) ، اثر الاصلاح المالي على الائتمان المصرفي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015 ، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، جامعة الانبار ، ص27

خامسا - الصفة الاقتصادية: (1)

هنا يتم التفريق بين ذاتي التصفية و غير ذاتي التصفية وهي :

1. الائتمان ذاتي التصفية : وهو الائتمان التي يتمكن المدين في حالته عن طريق استعمال القيمة المدينة من تسديد قيمة الدين . مثال ذلك القرض الذي يعرض على صاحب مصنع هو قرض ذاتي التسديد لان صاحب المصنع يستطيع باستخدام قيمة القرض في العملية الإنتاجية من تسديد قيمة القرض.
2. الائتمان غير ذاتي التصفية : ويقوم المدين بتسديد قيمة القرض والفوائد المترتبة عن طريق أموال ليس لها علاقة بالمعاملة الائتمانية ويخص في العادة بالائتمان غير الإنتاجي . على سبيل المثال الائتمان المقدم للفرد لشراء شقة سكنية هو غير ذاتي التصفية لان الفرد عمل من طريق دخله وخلال مدة من الزمن على تسديد هذا القرض. (2)

المطلب الثالث : أسس منح الائتمان

هي الإجراءات المتداولة في تقسيم طلبات الإقراض التي تهدف في المقابل الى زيادة الأرباح وتقليل المخاطر الى ادنى مستوى ممكن . وتقوم المصارف على الموازنة بين عناصر عدة قبل منح الائتمان ، والتي تعمل على تصنيف ذلك من خلال الإقراض الجيد والمربح. ويتم منح الائتمان تبعا لقواعد معينة تتمثل بالاتي :

أولا. اعتبارات السيولة :

يعكس إمكانية المصرف بتوفير السيولة اللازمة تجاه العملاء أصحاب الودائع من خلال الحصول على السيولة اللازمة، مما يتطلب قيام المصرف استنزاف جزء من موارده في أصول تتمتع بسيولة عالية، الامر الذي يؤدي الى استرجاع قيمتها بسهولة .

(1) علي عبد الله شاهين ، (2018) ، ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة الجامعة الاسلامية في الفترة 8-9 مايو ، غزة ، ص 27 .
(2) علي عبد الله شاهين ، مصدر سابق ذكره ، ص 28 .

ثانيا. اعتبارات الربحية :

وهي اعتبارات تقوم على أساس ان قرار منح الائتمان يواجه في الوقت الذي يستوجب على المصرف ان يحفظ أمواله الواجب توفرها لمواجهة التزاماته تجاه عملائه ، بمعنى اخر يعمل على تحقيق مقدار معقول من الأرباح⁽¹⁾.

ثالثا. موقف البنك المركزي :

تخضع المصارف التجارية لقرار منح الائتمان ، وذلك بحسب ما يقره البنك المركزي من تعليمات وقرارات بالحدود التي ينبغي ان لا يتخطاه التوسع الائتماني للمصرف ، فضلا عن نسبي السيولة والاحتياطي الواجب الاحتفاظ بهما .

رابعا. سياسة المصرف الائتمانية :

يخضع المصرف لما يمنحه من ائتمان على سياسته الائتمانية المتبعة وهي تتلخص بالمبادئ المنظمة لاسلوب منح التسهيلات الائتمانية ومختلف الأنشطة الاقتصادية التي بالإمكان تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات الائتمانية .

خامسا. طبيعة الودائع :

هناك ودائع جارية وادخارية وثابتة، والمصرف مسؤول عن بث الثقة في نقوس مودعيه، وهذه المسؤولية تؤثر في طريقة توظيف تلك الودائع، وعليه فان طبيعة الودائع الموجودة لدى المصرف تحدد مسؤوليته المحتملة في أي وقت تجاه مودعيه، لذا فهي تؤثر في قدرة المصرف على منح التسهيلات الائتمانية⁽²⁾.

(1) وحيد محمود رامي الوتار ، (2018) ، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية : دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية، مجلة الرافدين ، مجلد4 ، عدد 632 ، ص 70.
(2) نصير حمود مزان ، (2011) ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2008 ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9 ، العدد 4 ، ص148 .

المطلب الرابع : إدارة الائتمان المصرفي والمخاطر والديون المتعثرة (1)

من الأمور المهمة عند تناول الائتمان المصرفي هو تقدير المخاطرة ، ويجب ان لا يخفى وجود تداخل وتكامل بين إدارة الائتمان وإدارة المخاطر . ويستند التحليل الاقتصادي على المقارنة بين العوائد الضائعة عند الامتناع والمخاطر المحتملة عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، وكلاهما بالقيمة الحالية ن أي حساب القيمة الحالية لاقساط تسديد القرض وفوائده مصححة باحتمال الفشل مضروباً بنسبة عدم التسديد المحتملة . وبما ان موارد التمويل محدودة لابد من وضع فرض الائتمان في تسلسل نزولي حسب نسبة صافي المبلغ الحالي الى الكلفة بالمبلغ المستقبلي . وعند النظر على منطق الحساب أعلاه يبدو واضحاً ان كفاءة قرار الائتمان يعتمد على التقدير الصحيح للمخاطر والذي لا يعتمد فقط على دراسة المشروع المراد تمويله والجدارة الائتمانية للمقترضين، بحيث يصبح تقدير المخاطر محصلة لتفاعل البيانات التجمعية مع معطيات الدراسة الخاصة بالقرض المعني . والخطأ في قرار الائتمان يتمثل في توصيف مشاريع واطئة الجدارة الائتمانية بوصفها رديئة وان التحليل المنهجي للائتمان لا يساعد فقط على حماية المصرف من الانهيار والدفاع عن حقوق المودعين بل هو من أدوات التخصيص الأمثل للموارد . ومن جهة أخرى واستناداً الى كلفة التمويل بالقيمة الحالية واحتمال الفشل ونسب التسديد المحتملة عند الفشل يمكن تقدير الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض ، او ماهي نسب المخاطر المقبولة مع سعر فائدة معين للإقراض . وان تفاوت أسعار الفائدة حسب مدد القروض والمقترضين لنفس الأمد يدل بصفة أولية على كفاءة عالية في تحليل الائتمان والمخاطرة . ويمكن اعتماد التصنيفات الشائعة لجدارة المقترضين داخليا في المصارف ومنها على سبيل المثال تصنيف ستاندرد اند بور Standard & poor . وظهرت الازمة المالية الدولية الأخيرة ان مخاطر الائتمان تتزايد مع تدهور الأوضاع الاقتصادية الكلية ، ويرى بعض الباحثين ان ارتفاع الديون المتعثرة من مقدمات ازمة مصرفية . أي ان الأداء الائتماني للمصارف قد يتسبب في ازمة مصرفية تنتشر في مجموع القطاع المالي ثم تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي . لان الحجم الكبير للديون المتعثرة يستدعي رفع رؤوس أموال المصارف او خفض وتيرة الإقراض نتيجة للصعوبات في

(1) Look at :

- Ayyagari, Meghana, et al, Credit growth and macro prudential policies: preliminary evidence on the firm level, BNM – BIS conference on financial systems and the real economy , October 2016, Kula Lumpur, Malaysia, BIS Papers No.91,pp15-38

Abedifar, Pejman, et al, Non-Interest Income Activities and Bank lending, 2014, hal.archives-ouvertes.fr/hal-00947074v1.

-Li, Fan and Zou, Yijun, The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks, UMEA University, 2014

تعزيز رؤوس أموال المصارف او المبالغة في تقدير المخاطر .. الخ . ويتطلب تقدير مستويات المخاطر ، ترجيح الموجودات بها والعناية بالجدارة الائتمانية للمقترض والضمانات فضلا عن القطاع وغرض الائتمان ، استثماري او تشغيلي او استهلاكي . والمهم في الضمانات قيمتها السوقية نسبة الى حجم الائتمان ، وإمكانية استخدامها فعلا عند فشل الجهة المقترضة في الوفاء بالتزاماتها . كما ان بنية راس المال ، وخاصة نسبة قيمة الأسهم والاحتياطيات الحرة وتخصيصات خسائر الديون من مجموعة ، ذات أهمية في دراسة وتقييم كفاية راس المال إضافة الى اخذ حجم الديون المتعثرة بالاعتبار ، وربما يستخدم مؤشر مجموع قيمة الأسهم والاحتياطيات الحرة مضافا اليهما مخصص خسائر الديون ثم طرح الديون المتعثرة من المجموع وذلك عند تقييم الكفاية .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للعلاقة

بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي الخاص

عندما تقترض الحكومة دولارًا واحدًا من القطاع المصرفي المحلي ، فما نتيجة ذلك على الائتمان المقدم للقطاع الخاص في بلد نام ؟ أو هل يؤدي ذلك إلى مزيد من التحشيد أو التحفيز crowding in أو إزاحة ومزاحمة crowding out أو لا توجد علاقة Ricardian equivalence (التكافؤ الريكاردى) مع الائتمان المحلي الخاص . والمثير للاستغراب بأنه لا توجد إجابة نهائية عن هذه الأسئلة في الدراسات التطبيقية عن هذا الموضوع⁽¹⁾ .

في الادبيات الاقتصادية هناك ثلاثة فرضيات مفسرة للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص :

المطلب الأول : الفرضية النقودية :

النقوديون أو اقتصاديو مدرسة شيكاغو يؤمنون بأن " يؤدي الاقتراض الحكومي الداخلي بدولار واحد الى إزاحة أكثر من دولار واحد خارج الائتمان المحلي الخاص بسبب اثر المزاحمة out effect crowding"⁽²⁾ .

ويوضح شكل (1) منحنى عرض S_{if} وطلب D_{if} الأموال المعدة للاقتراض ، والكمية التوازنية للأموال المتاحة للاقتراض Q_{if} والمعدل التوازني لفائدة الإقراض r_{f1} . فان الانفاق بعجز حكومي - عجز الموازنة

(1) Look at :

- Shahe Emran M, Farazi S. Lazy Banks? Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries. SSRN Electron J. 2011 ;(August).

- Gray S, Karam P, Turk Ariss R. Are Banks Really Lazy? Evidence from Middle East and North Africa. IMF Work Pap. 2014,14(86):1. Hauner D. Public debt and financial development. J Dev. Econ. 2009; 88(1):171-83.

(2) Repetitive :

- Anyanwu, A., Gan, C., & Hu, B. (2017). Government domestic debt, private sector credit, and crowding outeffect in oil-dependent countries. Journal of Economic Research, 22(2), 127-151.

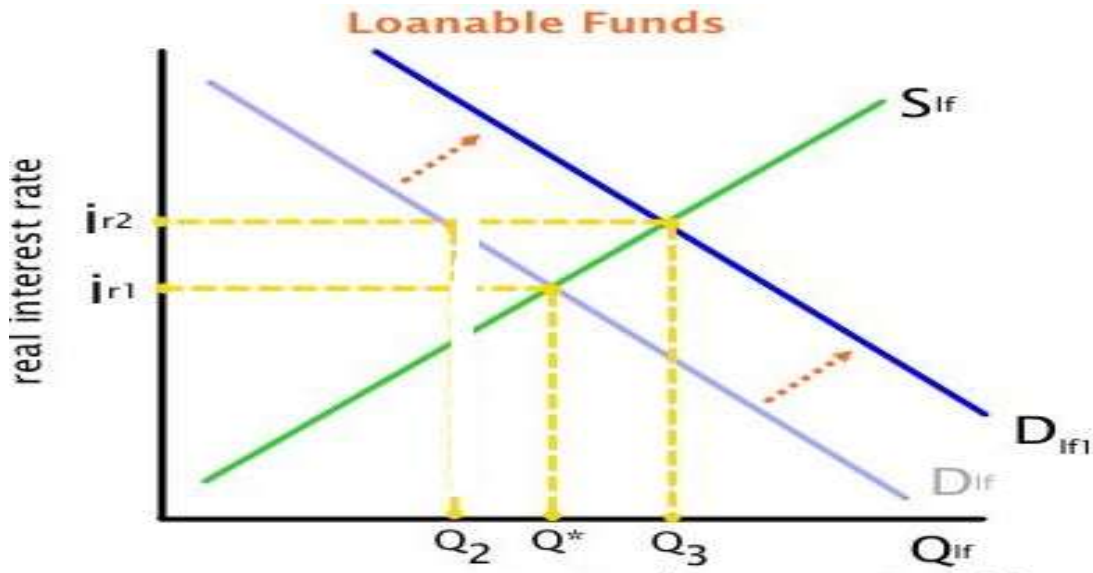
-Balcerzak, A. P., & Rogalska, E. (2014). Crowding out and crowding in within Keynesian framework. Do weneed any new empirical research concerning them. Economics & Sociology, 7(2), 80-93.

- Başar, S., & -Temurlenk, M. S. (2007). Investigating crowding-out effect of government spending for Turkey: A structural var approach. Atatürk Universities İktisadi vet Diary Balmier Derris, 21(2), 95-104.

العامة - ينقل منحى الطلب على الأموال القابلة للاقتراض الى الأعلى نحو اليمين ويرفع معدل فائدة الإقراض . لان الحكومة يجب ان تمويل عجزها من خلال الاقتراض من الجمهور والمصارف التجارية . يؤدي ذلك الى انخفاض اقتراض القطاع الخاص الى Q_2 . زيادة طلب الحكومة على الأموال المعدة للاقتراض يرفع معدل الفائدة من خلال توفير كمية اكبر من الأموال . والمسافة من Q_3-Q_2 تساوي المبلغ الذي اقتترضته الحكومة من القطاع المصرفي ويمثل مقدار إزاحة القطاع الحكومي للائتمان المخصص للقطاع الخاص.

شكل (1)

اثر مزاحمة الاقتراض الحكومي الداخلي للائتمان الخاص



[Jim Vernon · Stefan V.](#), Why would government involvement cause the crowding-out effect? [Macroeconomics, Loanable Funds Market, 2015, p20](#)

ويرى اتباع هذا المنهج بان ارتفاع الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض الداخلي يؤدي إلى انخفاض مدخرات القطاع الخاص. هذا هو لسببين رئيسيين: (1)

1. مع السياسة المالية التوسعية ، يشتري مدخرو القطاع الخاص السندات الحكومية وبالتالي يكون لديهم مدخرات أقل لتمويل استثمارات القطاع الخاص.

(1) Anyanwu, A., Gan, C., & Hu, B., op cit, p131.

2. كذلك ، يميل الاقتراض الحكومي المرتفع إلى رفع أسعار الفائدة ، وتؤدي معدلات الفائدة المرتفعة هذه إلى تقليل الاستثمار.

المطلب الثاني : الفرضية الكينزية :

وجهة النظر الكينزية ترى ان حصول البنوك على اصول حكومية امنة ، يتيح لها تحمل المزيد من المخاطر بالتالي زيادة الإقراض للقطاع الخاص أي اثر تحشيد crowding in effect ويستند على تحليل العرض والطلب الكينزي ، اذ ان الاقتصاد لديه مرونة لعدم وصوله الى مستوى الاستخدام الكامل وبسبب جمود الأسعار والأجور فإن الطلب الكلي سيزيد بفضل سياسات مالية توسعية وبالتالي سوف يتوسع الناتج الإجمالي في الاقتصاد. في الواقع ، فإن الزيادة في الطلب الكلي تساعد على النمو الاقتصادي لتسريع زيادة إجمالي الإيرادات ، مع ما يترتب على ذلك حفز الاستثمارات سوف تزيد أيضا. وهكذا ، يدعم الرأي الكينزي الذي يحدد علاقة إيجابية بين النفقات العامة والاستثمارات الخاصة، ويقول أنه لا يوجد اثر مزاحمة في الاقتصاد بل اثر تحشيد .

إن ازدياد النفقات العامة ينقل منحنى IS الى اليمين* يخلق اثر تحشيد crowding in effect** أعلى بكثير (الشكل 3b) من اثر المزاحمة (الشكل 3c). وزيادة الدخل القومي (نتيجة الاستثمارات العامة أو العجز في الميزانية) يخلق الادخار أعلى، لأن الميل للادخار أعلى أيضا من مستويات الدخل القومي. فهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة والدين العام يجب أن لا يقلص حجم الادخار المتاح توفيره والذي مصدر تمويله من القطاع الخاص. حتى في ظروف ارتفاع معدلات البطالة ، فمن الممكن أن نمو الاستثمارات العامة والدخل القومي يخلق المزيد والمزيد من الادخار المتاح للحكومة والقطاع الخاص. ومن الضروري أن نشير إلى أن عجز الميزانية العامة والاستثمارات العامة ، يمكن أن تشجع استثمارات القطاع الخاص فقط في الاجل القصير ، لأنه في الاجل الطويل ، في حالة الاقتراب من حالة الاستخدام الكامل ، فإن تأثير المزاحمة يهيمن فوق تأثير التحشيد .

هذه المناقشات لها اختلافات كبيرة بما في ذلك العديد من الحجج التي أثارها المناهج الكلاسيكية والكينزية للاقتصاد بشكل عام. وتؤدي الاختلافات في الرأي، مثل التمييز بين الأجلين القصير والطويل، ومسألة كون الاقتصاد في حالة عمالة كاملة أو عمالة ناقصة، وما إذا كانت الأسعار التي تتشكل في

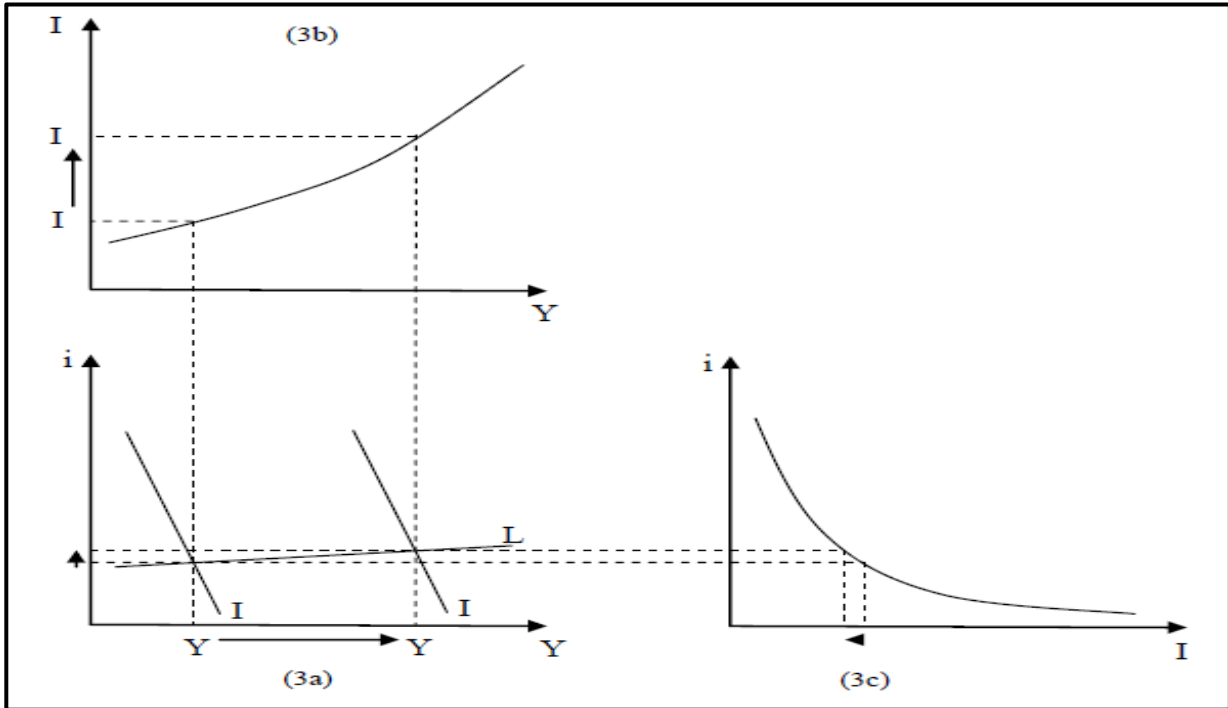
* راجع شكل 3a

** راجع شكل 3b

الأسواق مرنة أو جامدة أم لا، إلى تمايز الآراء بشأن أثر المزاخمة. وبناء على ذلك، فإن وجهة النظر الكلاسيكية، التي تدعي أن الاقتصاد سوف يصل تلقائياً إلى العمالة الكاملة بفضل آليات مرنة للأسعار والأجور والفائدة، تجادل بأن هناك تأثير مزاخمة في الاقتصاد من خلال إقامة علاقة سلبية بين السياسات المالية التوسعية والاستثمارات الخاصة. في الواقع. عندما يزيد الإنفاق الحكومي أو يتم تخفيض الضرائب، تزداد متطلبات الاقتراض الحكومية، وبالتالي، تزداد أسعار الفائدة في سوق الأموال القابلة للإقراض. وانخفاض الاستثمارات الخاصة بسبب زيادة أسعار الفائدة.

شكل (2)

اثر تحشيد الاقتراض الحكومي على الاستثمار الخاص



ŽELJKO MARIĆ, (2015) , CROWDING OUT VS CROWDING IN EFFECTS IN TRANSITIONAL COUNTRIES, PERSPECTIVES OF INNOVATIONS, ECONOMICS & BUSINESS, VOLUME 15, ISSUE 4, 2015 ISSN 1804-0527 , p12.

وبعبارة أخرى، فإن الاستثمارات الخاصة تزدهم خارج السوق بسبب السياسة المالية. وعلى العكس من ذلك، فإن وجهة النظر الكينزية، التي تدعي أن الاقتصاد يتمتع بتوازن مرن في التوظيف بسبب جمود الأسعار والأجور والمصالح، تجادل بأن الطلب الكلي سيزداد بفضل السياسات المالية التوسعية، وبالتالي فإن الإنتاج الكلي سوف يتوسع في الاقتصاد. والواقع أن الزيادة في إجمالي الطلب تساعد النمو الاقتصادي على التسارع وعلى زيادة إجمالي الإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات المحفزة أيضاً.

وهكذا، فإن وجهة النظر الكينزية، التي تؤسس لعلاقة إيجابية بين النفقات العامة والاستثمارات الخاصة، تجادل بأنه لا يوجد تأثير مزاحمة في الاقتصاد⁽¹⁾. يجادل علماء الاقتصاد النقدي والاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد الذين يتبعون وجهة النظر الكلاسيكية بأن تأثير المزاحمة صحيح بينما يجادل الاقتصاديون الكينزيون الجدد وما بعد الكينزيون الذين يتبعون وجهة النظر الكينزية بأن تأثير المزاحمة لن يحدث على المدى القصير .

المطلب الثالث : فرضية التكافؤ الريكاردي :

ضمن نظرية التوقعات العقلانية ، الكلاسيكية الجديدة ، احيا (Barro) فكرة المكافئ الريكاردي وخلصتها ان الدين الحكومي ضريبة مؤجلة . يماثل دين (Barro) الحكومة بدون القطاع الخاص والذي لا بد ان يسدد في المستقبل وسوف تلجأ الحكومة الى زيادة الضرائب في المستقبل لسداده . وتلك الضرائب المنتظرة مرتقبة تماما من القطاع الخاص ويتحسب لها بزيادة الادخار بما يعادل تلك الضرائب المستقبلية . ولذا فان الزيادة في الطلب الحكومي الممول بالاقتراض يعادله انخفاض في طلب القطاع الخاص لتبقى محصلة التأثير محايدة . لكن اقراض القطاع الخاص للحكومة على المستوى التجميعي ، هو أيضا ادخار يكافئ الضريبة المستقبلية المنتظرة . واذا كان القرض الحكومي يكافئ الضريبة فلماذا تضاف سلبيات الى الاقتراض لا تذكر مثلها عند التنظير للضرائب الحكومية .

بعد فرضيته للتكافؤ عام 1974 ، بدا (Barro) عام 1979 في بناء نموذج لبحث الدين الحكومي والضريبة في تمويل الإنفاق الحكومي من المتطابقة المعروفة بين المبلغ الحالي للفوائض المستقبلية ورصيد الدين لحظة الابتداء، معبرا عنها بطريقة أخرى، تزيدها وضوحا، يمكن عرضها برموزها :

حيث : t للزمن؛ G الإنفاق الحكومي؛ T الضرائب ؛ b الدين الحكومي؛ r سعر الفائدة الحقيقي وهو الأسمى أيضا بثبات المستوى العام للأسعار⁽²⁾.

(1) Adam Balcerzak , Elzbieta Rogalska , (2014) , Crowding Out and Crowding in within Keynesian Framework. Do We Need Any New Empirical Research Concerning Them?, working paper no.2, &Sociology, Journal - Economics Vol. 7, No 2, 2014, pp. 80-93 Institute of Economic Research

(2) Look at :

- Bilan, Irina,(2016) , Overview of the Main Theories on the Economic Effects of Public Indebtedness, EIRP Proceedings, Vol 11 , p34-46.

-Aspromourgos, Tony. “Keynes, Public Debt and the Complex of Interest Rates.” Journal of the History of Economic Thought 41 volume 40 (2018), issue TBA, p321-345.

$$G_t + rb_{t-1} = T_t + (b_t - b_{t-1}) \dots (1)$$

$$\sum \left[\frac{G_t}{(1+r)^t} \right] + b_0 = \sum \left[\frac{T_t}{(1+r)^t} \right] \dots (2)$$

الطرف الايسر من معادلة (1) الانفاق الحكومي في ايه سنة ونفقات خدمة الدين القائم الى نهاية السنة السابقة ، الطرف الأيمن الضرائب تلك السنة والعجز الذي يساوي الاقتراض ، وهو الإضافة الى الدين القائم .

والمعادلة الثانية تبين في الجانب الايسر القيمة الحالية للانفاق حتى نهاية الزمن مضافا اليها الدين القائم، وفي الجانب الأيمن القيمة الحالية للايرادات الضريبية، أي ان الفرق بين الضرائب والانفاق مجموعة ومخصومة للمسار الزمني المستقبلي تساوي الدين القائم ، لان الحكومة بموجب هذه المتطابقة قد تمول بالعجز لسنوات تعقبها فوائض ثم تعود الى الاقتراض ... وهكذا ، المهم ان تتحقق تلك المتطابقة في النهاية .

وبين ب ان الامثلية تقتضي ثبات نسبة الضريبة الى الدخل تبعا لشرط خفض أعباء التحصيل الضريبي، وفي حالة ثبات الدخل تكون الضريبة ثابتة أي ان T_t تكون T على طول الزمن . وكذلك عندما يكون الانفاق الحكومي ثابتاً أي G_t يبقى ثابت G دائما ، وعند استحضار القيمة الحالية للدفعة السنوية الثابتة تصبح معادلة 2 كما في معادلة 3 و 4 الاتية :

$$\left(\frac{G}{r} \right) + b_0 = \frac{T}{r} \dots (3)$$

$$T = G + rb_0 \dots (4)$$

وتتضمن المعادلة 4 بقاء الدين على حاله وانتفاء العجز . ومع النمو الاقتصادي لا تختلف العلاقة 4 في جوهرها فقط بدل ثبات الضريبة والانفاق وخدمة الدين تصبح تلك المتغيرات ثابتة نسبة الى الدخل Y .

$$\frac{T}{Y} = \frac{G}{Y} + \frac{rb}{y} \dots (5)$$

ونضيف الى معادلة 5 محددات نسبة الدين الى الناتج المحلي ، والدخل ، في الأمد البعيد $\frac{b}{Y}$ ، ونرمز للعجز F ، $\frac{F}{b}$ النمو السنوي للدين g_b ، d نسبة العجز الى الناتج :

$$\frac{F}{b} = \frac{\frac{F}{Y}}{\frac{b}{Y}} : \frac{b}{Y} = \frac{d}{g_b} \dots (6)$$

لكي تكون $\frac{b}{Y}$ ثابتة لابد ان ينمو الدين بمعدل نمو الناتج المحلي او الدخل ، ومن المعادلة 6 يتطلب هذا ثبات d نسبة العجز الى الناتج المحلي أي ان ينمو مقدار العجز بمعدل نمو الناتج المحلي أيضا. وعند تعويض نمو الدين في المعادلة 6 بنمو الناتج g_b ثم في معادلة 5 :

$$\frac{T}{Y} = \frac{G}{Y} + rd/G_Y \dots (7)$$

وعلى افتراض المساواة بين معدل الفائدة ونمو الناتج لا يبقى من الحد الأخير في الجانب الأيمن من معادلة 7 سوى d نسبة العجز الى الناتج وهي ثابتة .

ولا يعترض (Barro) في فرضيته فقط على الأثر الكينزي للتمويل بالعجز Crowding in بل أيضا يستبعد إزاحة الموارد عن القطاع الخاص Crowding out وهي الامثلية الأساسية للدين الحكومي في التنظير الكلاسيكي (1).

الفصل الثاني

الاقتراض (الدين) الحكومي الداخلي

والانتماء المصرفي الخاص في العراق

للمدة (2010-2021)

تمهيد:

يتناول هذا الجانب من البحث ، الواقع الفعلي للاقتراض الحكومي الداخلي وتطوره الإجمالي وبحسب مفردته للمدة 2010-2021 والمدة التي بدأ بها الاقتراض الحكومي الداخلي يشكل مشكلة مهمة تواجه الاقتصاد العراقي لارتفاع قيمته من جهة وارتفاع نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي ، وهو من مؤشرات الاستدامة المالية والتي يتطلب ان لا تتجاوز النسبة الحد المسموح له دوليا . وبالجانب الاخر يتعرض الجزء الثاني منه الى الائتمان المصرفي المحلي والهيكل الإداري للجهاز المركزي وتحليل مؤشرات القطاع المصرفي وتحديد مسارات الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد العراقي وبحسب نوع القطاع حكومي كان ام خاص وبيان دوره في الاقتصاد الوطني وكفاءته وعليه فقد قسم الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : تحليل واقع الاقتراض الحكومي الداخلي في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع المصرفي والائتمان المصرفي المقدم الى الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول: تحليل واقع الاقتراض (الدين) الحكومي الداخلي في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2021)

إن ما يدفع أي حكومة للجوء إلى الاقتراض الخارجي أو الداخلي هو لسد العجز المالي في موازاناتها العامة أو لتغطية الإنفاق الواسع الذي يحدث تحت ظروف معينة وطارئة في بعض الأحيان⁽¹⁾. وتقترض الحكومات من اطراف متعددة منها محلية ، كما تقترض من الأسواق الخارجية وتكون تكلفة الاقتراض محددة من قبل معدل الفائدة، وعلى الأغلب يكون قيمة الاقتراض على قدر تمويل العجز المالي⁽²⁾. ويعد الدين الحكومي الداخلي مورداً لدعم الموازنة العامة وتغطية عجزها المستمر ، وبالأخص في البلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض كالعراق . ويتكون الدين الداخلي من حوالات الخزينة والتي استخدمتها الحكومة العراقية قبل عام 2003 عن طريق إصدار الحوالات بسعر فائدة محدد وبيعها الى البنك المركزي. وبعد صدور قانون البنك المركزي العراقي (56) لسنة 2004 ، دخلت المصارف التجارية في عملية تقديم العطاء في المزاد وعدم أحقية البنك المركزي العراقي شراء حوالات الخزينة إلا في السوق الثانوية وبيعها للمصارف التجارية باعتبارها الوكيل الرسمي للحكومة ، فبحسب تعليمات وزارة المالية أصبحت حوالات الخزينة تدار بالمزايدة العلنية تحقيقاً لمبدأ المشاركة مع القطاع الخاص وتجميع المدخرات⁽³⁾.

والدين على وزارة المالية وهو إعادة جدولة الديون المترتبة على الحكومة قبل عام 2003 لصالح البنك المركزي العراقي على وزارة المالية والناجم عن حساب السحب على المكشوف وحوالات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية والمملوكة للبنك المركزي والمتراكمة خلال عقد تسعينيات القرن الماضي خاصة بسبب ظاهرة التمويل التضخمي.

(1) احمد عبد الزهرة ، محددات عائد الإصدار النقدي : العراق حالة دراسية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، عدد:97 ، السنة: 36، 2013، ص2.

(2) لمزيد من التفاصيل راجع :

- على توفيق الصادق ، نبيل عبد الوهاب ، سياسات وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، أبو ظبي، 1998، ص21.

- احمد عبد الرحيم زرق ، الدين العام وعجز الموازنة في مصر ، ط1 ، مكتبة القدس ، القاهرة ، 2009 ، ص 191
(3) صلاح الدين حامد الحديثي ، سالم عبد الحسين ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، مجلد:16 ، عدد : 60، 2010، ص 185 .

ويعد الدين العام الداخلي الدعامة الأولى لرفد الموازنة العامة وتغطية العجز الحاصل فيها وعمد العراق كثيراً على استخدام الدين العام الداخلي في تغطية العجز المستمر في موازنة الجارية وللعديد من السنوات، بشكل عام يتكون الدين العام الداخلي (1):

أ. حوالات الخزينة: وتعد أوراقاً مالية قصيرة الاجل تصدرها الحكومة تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر الى ستة أشهر والتي تعتمد عليها الحكومة في فترات عدم القدرة على اصدار قروض طويلة الاجل ولتغطية عجز مالي مؤقت للسنة المالية(2). ويتم اصدار هذه الحوالات بسعر خصم معين ، ويتم إطفاء القيمة الاسمية لها عند تاريخ الاستحقاق وبحسب سعر الفائدة المحدد وبحسب التعليمات(3).

ب. السندات: تعد نوعاً من أنواع الاستثمارات القائمة على الدين العام، اذ يقوم الافراد او المؤسسات باقراض أموال للحكومة مقابل سعر فائدة متفق عليه. ويتم إنفاق هذه الأموال على المشاريع أو تطوير البنية التحتية، كما انها تتيح للمستثمرين استخدام تلك السندات لغرض الحصول على عائد محدد يُدفع على فترات منتظمة. فعند شراء تلك السندات فإنك تقرض الحكومة مبلغاً متفقاً عليه من المال لمدة زمنية متفق عليها. في المقابل، ستدفع لك الحكومة مستوى معيناً من الفائدة على فترات منتظمة، والمعروفة باسم القسيمة. وهذا يجعل السندات أصولاً ذات دخل ثابت(4)، ويعد هذا النوع من السندات من أدوات الدين العام الداخلي قصير ومتوسطة وطويلة الاجل ، فالقصيرة الاجل تمتد مدتها ستة اشهر يثبت سعر الشراء والبيع للسند ، اما السندات متوسطة الاجل تمتد فترتها من ستة اشهر الى عشر سنوات ويعمل على تثبيت سعر الفائدة كما يتم تحديد سعرها من قبل الجهة المصدرة للسند ، في حين تكون فترة السندات طويلة الاجل من ستة اشهر ولغاية ثلاثين عاماً ويتم تثبيت سعر الصرف ويتم التعاقد بين الدولة والمستفيد من خلال عقد بروتوكولات للحصول على السلع والخدمات المطلوبة في حين تحصل الجهة الثانية (ان كانت دول او شركات او اشخاص) على هذه السندات. ان الغرض

(1) راجع :

- عماد محمد علي عبد اللطيف، (2012) ، الدين الحكومي وأثره في السياسة النقدية العراق حالة دراسية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ، 39 ، ص 34-56
- عمرو هشام محمد ، ميسون علي حسين العبيدي / (2018) ، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 64 ، ص 24-48
المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد 14 ، العدد 64
(2) سرمد عباس جواد ، علي عباس فاضل (2009) ، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية. ص 16-24.

(3) سوق العراق للأوراق المالية ، تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية رقم (1) لسنة 2004

(4) صلاح الدين حامد الحديثي ، سالم عبد الحسين سالم ، (2010) ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، مجلد 16 عدد 60 ، ص 186-191 .

من اصدار هكذا نوع من السندات هو لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة او لمواجهة ومعالجة التضخم .

المطلب الاول : ادارة الدين الحكومي الداخلي

أولاً. وزارة المالية

ينظم عمل وزارة المالية بما فيها إدارة الدين الحكومي الداخلي ، ويحدد القسم العاشر من القانون المذكور مضامين إدارة الدين الحكومي من خلال الآتي (1):

أولاً - تكون ديون الحكومة الاتحادية على شكل قروض محلية او خارجية او قروض قصيرة الأجل او إصدار سندات مالية . تدار من قبل البنك المركزي العراقي وكيلاً للحكومة الاتحادية .

ثانياً- الصلاحيات والمهام المتعلقة بإصدار سندات الدين الحكومي و يحددها قانون الدين العام في القسم الثاني منه.

ثالثاً- الصلاحيات والمهام المتعلقة بسندات الدين المستحقة ويحددها القسم الثالث من قانون الدين العام

رابعاً - السلطات المتعلقة بالوكلاء الماليين ومكان الإيداع، ويتم تحديدها في القسم الرابع من القانون .

خامساً - الواجبات والسلطات الإدارية في القسم الخامس .

ثانيا : البنك المركزي العراقي

يتولى البنك المركزي العراقي الجوانب الإجرائية في إدارة الدين الحكومي ، و البنك المركزي هو المستشار المالي للحكومة ، وهو الذي يدير الاحتياطات الأجنبية (2). وتتحدد علاقة البنك المركزي بالحكومة عن طريق ثلاثة جوانب ، الأول : يتعلق بالتشاور مع الحكومة ، ويتم ذلك من خلال حضور الاجتماعات والنقاشات المشتركة . و الثاني : يتعلق بإجراءات نيابة عن الحكومة ، ويتم ذلك عن طريق قيام الحكومة بتوكيل البنك المركزي العراقي بالعمل على :

1. مسك الحسابات الحكومية .

(1) قانون الإدارة المالية والدين الحكومي رقم 95 لسنة 2005 .

(2) احمد بريهي العلي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، أبحاث ودراسات ، البنك المركزي العراقي ، 2015، ص21 .

2. الاشتراك في الادارة ووكيلاً مالياً .
3. الاقتراض المحلي والأجنبي من قبل الحكومة .
4. المشاركة مع ممثلي الحكومة الآخرين او بالسماح من الحكومة بتمثيلها في المفاوضات مع الدول الأجنبية وكذلك مع المؤسسات الدولية حول القضايا النقدية والمالية .
5. انجاز عمليات المقاصة بالأسعار السوقية فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الإيداع وعمليات التحويل الخارجي وعمليات أخرى مستندة على اتفاقيات الدفع ، التقاص أو الاتفاقيات الاقتصادية الناشئة عن الترتيبات المالية الدولية التي أبرمتها الحكومة مع جهات أجنبية شرط أن تتحمل الحكومة جميع الالتزامات والعبء المالي المترتب على البنك المركزي العراقي من جراء ذلك التنفيذ. ولا يجوز للبنك المركزي العراقي انجاز أي عملية مالية تنطوي على تحمل التزامات وأعباء مالية (مباشرة أو غير مباشرة) نيابة عن الحكومة .
6. تنفيذ المهام وبالقدر الذي تحدده الحكومة ، والناشئة عن عضوية الدولة في المؤسسات الدولية .
7. سيتم الدفع للبنك المركزي العراقي من قبل الحكومة على أساس تغطية كلف تنفيذ الوظائف وفقاً لهذه المادة .

أما الجانب الثالث : فيتعلق بأليات إقراض الحكومة : و تتحد طبيعة هذه العلاقة في (1):

1. لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمان مباشر او غير مباشر للحكومة.
2. يجوز للبنك المركزي العراقي شراء اوراق مالية حكومية شرط ان تتم مثل هذه الشارات في السوق الثانوية فقط بالارتباط مع عمليات السوق .
3. لا تفسر المادة (26) بمنع استخدام الأوراق المالية الحكومية فيما يتعلق بأي جانب من جوانب عمليات السوق المفتوحة أو ضماناً لتسهيلات .

يقدم البنك المركزي دعم وتسهيلات مقرض الملجأ الاخير لإقراض للمصرف المجاز على وفق قانون المصارف من خلال منح مساعدات مالية بشرط ان تعتبر مثل هذه التسهيلات باصدار وزير المالية

(1) فلاح حسن ثويني ، تحليل المرونة الداخلية للدين العام الداخلي في العراق ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي ، 2017 ، ص83- 88 .

ضماناً خطياً إلى البنك المركزي العراقي المساعدة ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي ونيابة عن الحكومة يؤمن فيه تسديد القرض.⁽¹⁾

ثالثاً. سوق العراق للأوراق المالية:

من المتطلبات الأساسية لوجود إدارة ناجحة للدين العام الداخلي هو توفر سوق مالية للأوراق المالية الحكومية فأن وجود سوق كفوء للأوراق المالية يوفر للحكومة آلية لتمويل نفقاتها بشكل يقلل من الحاجة إلى الاعتماد على البنك المركزي في تخفيف عجز الموازنة ، وأيضاً يتطلب دراسة وضع العرض والطلب على الأوراق المالية . ويعد السوق المالي حلقة الوصل بين الجمهور ومؤسسات إصدار الدين العام كوزارة المالية والبنك المركزي . وقد تأسس سوق العراق للأوراق المالية في عام 2004⁽²⁾ و يعمل وبالتعاون مع البنك المركزي العراقي وهيأة الأوراق المالية ودائرة تسجيل الشركات والمصارف على تنظيم إطلاق إصدارات السندات الحكومية بمختلف أنواعها وادراجها وايداعها وتداولها وفقاً للتعليمات المنظمة لها وتنوع أدوات الاستثمار بالأوراق المالية وتنشيط سوق السندات وادراج الشركات المصرفية والمالية غير المدرجة وزيادة القيمة السوقية وتوسيع المساهمين وتنوع هيكل رأس المال ، والعمل أيضاً على إصدار قواعد ترخيص صناديق الاستثمار في العراق على وفق معايير دولية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية. والتعاون مع تسجيل الشركات والشركات المساهمة المدرجة على إصدار تعليمات ادراج وايداع وتداول سندات الشركات المدرجة على إصدار تعليمات ادراج وايداع وتداول سندات الشركات ، واعتمادها كمصدر من مصادر التمويل والادخار والاستثمار . ويبلغ عدد الشركات العراقية المساهمة المدرجة في السوق لعام 2019 قبل جائحة كوفيد-19 والتي يتم تداول أسهمها إلكترونياً (103) شركة مساهمة عراقية ، ويبلغ عدد الاسهم المدرجة (208) ترليون سهم ، يمثل القطاع المصرفي أعلى نسبة إدراج للاسهم بنسبة 64% من مجموع الاسهم يليه قطاع الاتصالات بنسبة 24 % . وقد بلغ عدد الاسهم المودعة في مركز الإيداع 158 ترليون سهم وهي تمثل نسبة 76% من الاسهم المدرجة ، أما عدد المساهمين المودعين منذ بدء الايداع المركزي عام 2009 لغاية الوقت الحاضر 566.25 مساهماً ، منهم 288.25 يمثلون الأشخاص الطبيعيين و 278 مساهماً يمثلون الاشخاص المعنويين . ويبلغ عدد شركات الوساطة المرخصة 76 شركة وساطة عراقية وهي توظف 205 مخولين للتداول الإلكتروني عبر

(1) همسة قصي عبد اللطيف ، عمر عدنان خماس ، العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية مع أشار الى العراق بعد عام 2003 ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي ، ص 35 .

(2) وفق القانون رقم (74) لسنة 2004 .

شبكة الكترونية محكمة⁽¹⁾. وقد انعكست الاحداث بعد عام 2014 على وضع السوق ، فضلا عن تعارض بعض التشريعات مع ما يتطلبه نشاط السوق كالمطالبة برفع رؤوس أموال الشركات الذي يساهم بتخفيض أسعار الاسهم دون السعر الاسمي .

رابعا . التنسيق بين الادارة المالية والنقدية للدين العام :

من اجل أن تكون سياسة الدين العام فعالة وناجحة ، لا بد من وجود التكامل والتعاون والتنسيق بين السلطات المالية والسلطات النقدية ذات العلاقة لان لكل منهما وظيفته ومهامه في إدارة الدين العام وتم تحديد طبيعة العلاقة بينهما استنادا الى التشريعات القائمة⁽²⁾ والذي يعمل الطرفان على تحقيق وتنفيذ أهدافهما ومهامهما عن طريقها:

1. ان (مسؤولية إدارة حساب عائدات النفط سوف تناط بوزير المالية الذي يرتبط بمجلس الوزراء والذي سيأخذ بنصائح البنك المركزي وافراد آخرين وكما يراه المجلس مناسبا، ولمجلس الوزراء سلطة تقديرية في تخويل لجنة بمسؤولية الاشراف على عمليات حساب عوائد النفط وتتكون اللجنة من أفراد يختارهم المجلس على ان تتضمن تلك اللجنة على الأقل وزير المالية ووزير النفط و محافظ البنك المركزي العراقي بأعتمادها جهات لها صلاحية إسداء النصح) .

2. وما يتعلق باقتراض الحكومة أو مديونيتها ، (تكون ديون الحكومة الاتحادية على شكل قروض محلية او خارجية أو قروض قصيرة الأجل أو إصدار سندات مالية .

المطلب الثاني: واقع واتجاهات الدين الحكومي الداخلي في العراق :

أولاً. مسار الدين الحكومي الداخلي للمدة (2010-2021):

عانى الاقتصاد العراقي خلال المدة 2010-2021 من صدمات خارجية وداخلية فمنذ عام 2014 سواء فيما يتعلق بصدمات اسعار النفط العكسية او الصدمة الداخلية المتمثلة باحتلال العصابات الارهابية لأكثر من 30% من الاراضي العراقية او صدمة جائحة كوفيد-19 وانخفاض اسعار النفط في عام 2020 انعكست على قدرة البلد التمويلية فانخفضت الايرادات النفطية التي تشكل اكثر من 94% من

(1) سوق العراق للاوراق المالية ، تقرير الفصل الثالث عن حركة التداول في سوق العراق للاوراق المالية لعام 2019 .

(2) قانون الإدارة المالية والدين العام رقم 95 لسنة 2004

قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004

الايادات العامة في الموازنة الحكومية بالمتوسط للمدة المبحوثة ، فلجأ للاقتراض الخارجي والداخلي لسد العجز المتزايد في الموازنة العامة من جهة .ومن جهة اخرى مخطط الانفاق الحكومي جامد وغير مرن وموجه بشكل اساس نحو الانفاق التشغيلي من اجور ورواتب واعانات التي تشكل اكثر من 77% من اجمالي النفقات⁽¹⁾. وتمثل مدفوعات الفائدة ايضا حصة كبيرة من النفقات بسبب ارتفاع رصيد الدين الحكومي . في حين يعامل الانفاق الاستثماري على انه متبقي . وبسبب الجائحة الاخيرة والانخفاض الكبير في اسعار النفط العالمية مر العراق بضائقة مالية حادة اثرت على التزامات الحكومة فيما يتعلق برواتب الموظفين والمتقاعدين وتأخر سدادها لأكثر من 45 يوم .

أشارة الى الجدول رقم (1) انخفاض الدين الحكومي الداخلي من 9180 مليون دينار عراقي عام 2010 ليصل الى ادناه قيمة له عام 2013 بقيمة بلغت 4255 مليون دينار وبمتوسط معدل نمو سنوي سالب بلغ حوالي 20% ، ثم عاود الارتفاع عام 2014 ليصل الى 9520 مليون دينار ثم قفز في عام 2015 ليلبغ 32142 مليون دينار وليصل الى اعلى قيمة له في نهاية 2017 ليلبغ 47678 مليون دينار بسبب الازمة المزدوجة - احتلال العصابات الارهابية ثلث الأراضي العراقية وانخفاض أسعار النفط العالمية - واستمرار اثارها حتى عام 2018 . ثم عاود الانخفاض في عامي 2018 و 2019 وارتفع عام 2020 بسبب بداية الازمة المركبة - جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط والازمة المالية الداخلية - ونمى الدين المحلي بشكل أسرع بكثير من الدين الخارجي من عام 2014 إلى عام 2021 للأسباب المشار اليها انفا ويعود جزء من هذه الزيادة في الدين المحلي إلى العملية النقدية غير المباشرة ، أي إصدار حوالات الخزينة ، والتي يشتريها مصرف الرافدين ومصرف الرشيد ، وهما من البنوك المملوكة للدولة ، ثم بيعها للبنك المركزي العراقي. بسعر مخفض. في خضم التدهور السريع للمالية العامة ومقبولية الاسواق المالية الدولية تجاه العراق ، أجبرت الاحتياجات المالية الهائلة الحكومة على اللجوء إلى هذه العملية النقدية غير المباشرة ، والتي بلغت 68.6% من إجمالي الدين المحلي في شباط 2021⁽²⁾ . ويمثل كل من مصرف الرافدين ، مصرف الرشيد ومصرف التجارة العراقي والبنك المركزي العراقي 58.9% من إجمالي الدين المحلي في شباط 2020. وبنك الرافدين والرشيد اللذان يمثلان 71% من ودائع البنوك هم من كبار المستثمرين في سوق الدين الحكومي. قاعدة المستثمرين للأدوات المحلية صغيرة الحجم نسبياً وأقل تنوعاً. مخاطر إعادة التمويل: تمثل الديون قصيرة الأجل 96.6% من الدين المحلي في شباط 2021. ومع ذلك ، فإن غالبية الأوراق المالية الحكومية التي يحتفظ بها مصرف الرافدين ومصرف الرشيد ومصرف التجارة العراقي والبنك المركزي العراقي يتم تدويرها تلقائياً بالاتفاق بين وزارة المالية وهذه البنوك دون إجراء مزاد رسمي، لذلك فإن حصة الديون قصيرة الأجل مرتفعة ولكن

(1)Medium Term Debt Management Strategy Ministry of Finance , Iraq. :1-13.

(2) Medium Term Debt Management Strategy Ministry of Finance , Iraq. :1-13.

مخاطر إعادة التمويل الفعلية أقل بكثير مما يوحي به المؤشر. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن حكومة العراق بدأت في إصدار سندات حكومية ذات أجل استحقاق أطول من عام واحد اعتبارًا من أغسطس 2016 ، وتمثل السندات الحكومية طويلة الأجل 24.4% من إجمالي الدين المحلي في شباط 2021* . وانخفضت نسبة الدين الحكومي الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي العراقي وهي من مؤشرات الاستدامة المالية من 5.7% عام 2010 بشكل مستمر خلال السنوات 2011 و 2012 و 2013 لتصل الى ادنى نسبة لها 1.6% للسنة الأخيرة . ثم عاودت الارتفاع بشكل مستمر بسبب الاحداث المشار اليها سابقا لتصل الى اعلى نسبة لها 24.1% عام 2016 . وخلال المدة 2017-2019 انخفضت النسبة بشكل مستمر لتصل الى 13.8% للعام الأخير ، وعاودت الارتفاع عامي 2020 و 2021 لتصل الى 18.14% و 23.2% بسبب الازمة المركبة المشار اليها سابقا.

جدول (1)

تطور اجمالي الدين الحكومي الداخلي ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

للمدة (2010-2021) مليون دينار عراقي

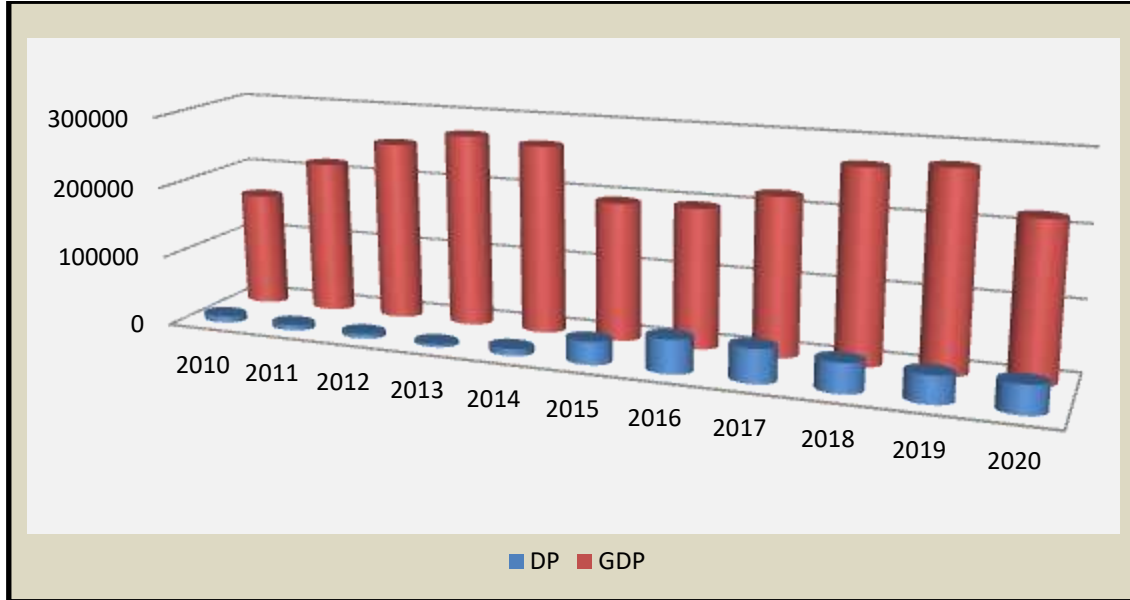
السنة	الدين الحكومي الداخلي (1)	التغير %	الناتج المحلي الإجمالي جاري (2)	التغير %	نسبة % 2:1
2010	9180	--	162064	---	5.7
2011	7446	(18.8)	217327	34	3.4
2012	6547	(12)	254225	17	2.6
2013	4255	(35)	267395	7.6	1.6
2014	9520	123.7	266420	0.36	3.6
2015	32142	237.6	199715	25.03	16.5
2016	47362	47.3	203869	2.1	24.1
2017	47678	0.6	225995	10.9	21.5
2018	41822	(12.3)	268918	21.3	15.5
2019	38331	(8.3)	276157	27	13.8
2020	39874	4	219768	(20.4)	18.14
2021	43599	9.3	301439	37.2	23.2

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية لسنوات متعددة .

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات الحسابات القومية.

شكل (3)

تطور اجمالي الدين الحكومي الداخلي والنتاج المحلي الإجمالي العراق للمدة (2021-2010)



المصدر : بيانات جدول (1) .

ثانياً. هيكل الدين الحكومي الداخلي

إن هيكل الدين الحكومي الداخلي للمدة (2010-2015) يتكون من الأموال التي سحبت على المكشوف Overdraft من الحساب الجاري للحكومة العراقية لدى البنك المركزي ، وحوالات الخزينة الموجودة لدى الأفراد والمؤسسات والبنوك التجارية والبنك المركزي العراقي. وعلى العموم فإن أهم مكونات الدين العام الداخلي تتمثل في الحوالات الموجودة لدى القطاع المصرفي، والديون على وزارة المالية العراقية. وكما يوضحها جدول (2) فقد تزايدت الأهمية النسبية للدين العام الداخلي ممثلاً بحوالات الخزينة لدى المصارف التجارية من 56.9 % من إجمالي الدين الداخلي عام 2010 لتصل 74.2% في عام 2014 ، وعلى النقيض من ذلك فإن الدين على وزارة المالية بدأ مرتقياً بأهمية نسبية عالية بلغت 43.1 % في عام 2010 واتجاهه للانخفاض حتى بلغ 25.8% عام 2014 من إجمالي الدين العام الداخلي . أما إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ 9180 مليون دينار عام 2004 ، وارتفع إلى 32142 مليون دينار عام 2015 وهي تمثل زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات السابقة إذ ازداد بنسبة 8.237% عن عام 2014 وذلك للنقص الحاد في أسعار الصادرات النفطية وانخفاض العوائد النفطية .

إن النمط السابق في تمويل الموازنات الحكومية أدى إلى تراكم الديون عليها بالأخص البنك المركزي العراقي، وتم في عام 2005 توقيع اتفاقية بين البنك المركزي ووزارة المالية بغرض إعادة جدولة ديون الوزارة البالغة 50555 مليون دينار عراقي ، حيث يتم تسديد الدين على (30) قسطاً ربع سنوي متساوي بقيمة (179796) مليون دينار عراقي لكل قسط وبفائدة سنوية (5%) استحق أول قسط بتاريخ (2006/3/31) . يتم تمويل هذه الأقساط من قبل وزارة المالية من خلال إصدار حوالات الخزينة المضمونة من قبل الحكومة، وتحمل فائدة سنوية بنسبة (5%) ، ويتم بيع الحوالات من خلال مزادات حوالات الخزينة⁽¹⁾. وأجرى البنك المركزي العراقي خلال الفترة (2010-2021) ما يقارب (236) مزاداً وإصداراً متنوعاً. يشار إلى أن وزارة المالية توقفت عن سداد أقساط ديونها لعام 2008 (التي كان يجب سدادها عام 2009) نتيجة الأزمة المالية والوضع الأمني الذي كان يمر به البلد في ذلك الوقت. وبسبب احتلال (العصابات الارهابية) للمدن العراقية في نهاية عام 2014 ، كانت بداية الحاجة الفعلية للدين العام الداخلي ، في أعقاب الوضع السياسي والأمني الذي تمثل في العدوان على عدد من المدن العراقية ، والاقتصادي المتمثل في انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات بمقدار أكثر من 60% عما كانت عليه قبل 2014 ، مما اضطر الحكومة إلى توسيع الاقتراض من خلال الأوراق المالية الحكومية والتي يديرها البنك المركزي العراقي من خلال السوق الثانوية.⁽²⁾

جدول (2)

هيكل الدين الحكومي الداخلي العراقي للمدة 2010-2014

السنة	حوالات الخزينة 1	نسبة % 3:1	ديون وزارة المالية 2	اجمالي الدين الداخلي	نسبة % 3:2
2010	5225	56.9	3955	9180	43.1
2011	3891	52.2	3555	7446	47.8
2012	3392	51.8	3155	6547	48.2
2013	1500	35.2	2755	4255	64.8
2014	7064	74.2	2455	9520	25.8

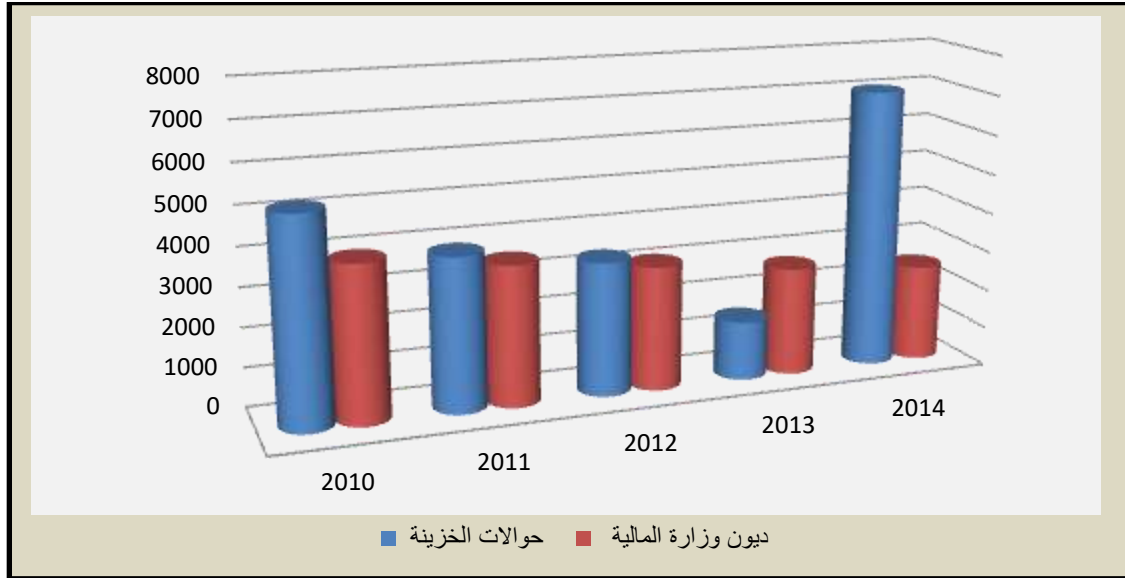
المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية لسنوات متعددة .

(1) وزارة المالية ، 96

(2) محمود داغر محمد ، أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق ، مؤسسة نائر العصامي ، 2017 ، ص 46.

شكل (4)

هيكل الدين الحكومي الداخلي للعراقي للمدة 2010-2014



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2).

وتراجع الدين العام الداخلي بشكل تدريجي للمدة (2011- 2013) ليصل إلى (4255.5) مليون دينار وبمعدل نمو مركب سالب قدره (17%) ، بسبب انخفاض الطلب على حوالات الخزينة والدين على وزارة المالية إذ سجلا معدلي نمو مركب سالب بلغ (27.2%) ، (8.1%) على الترتيب . ويعود ذلك لآثار الصدمتين الداخلية والخارجية المشار إليهما سابقا. وحدث هذا النمو المضطرد لإجمالي الدين العام في عدة اتجاهات :⁽¹⁾

أ- التوسع في إصدار حوالات الخزينة لصالح المشاريع الاستثمارية كحوالة وزارة الكهرباء ، والحوالات الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء لتعويض كل من : هيئة دعاوي الملكية ، ومؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء السياسيين وكذلك تعويض متضرري العمليات الإرهابية والمهجرين بسبب الحرب على العصابات الارهابية ، فضلا عن حوالات المشاريع الاستثمارية كالماء والبنى الارتكازية . وتعديل نسبة مشاركة المصارف بهذه الحوالات لتصل إلى (100%) بدلا من (50%) بناء على تعليمات (3) لسنة 2010 الخاصة بتعديل تعليمات الأوراق المالية الحكومية ولفسح المجال للمصارف لتغطية مبلغ الإصدار .

(1) راجع :

- نور شدهان عداي ، مصدر سابق ذكره ، ص : 25-27
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014 ، ص 66 . و التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2016 ، ص 70.

- ب- إصدار عدة حوالات للخرينة لمنح سيولة نقدية لصالح الحكومة لتمويل نفقات شركات التمويل الذاتي عن رواتب منتسبيها واستنادا إلى توجيهات صندوق النقد الدولي المتضمنة إدراج هذه الديون الداخلية ، والنفقات العسكرية - الحرب على العصابات الارهابية - .
- ج- إصدار عدة حوالات للخرينة لتغطية العجز في الموازنة العامة لصالح مصرفي الرشيد والرافدين وهياة التقاعد الوطنية .
- د- دخول المصارف الحكومية والدوائر الحكومية في عملية شراء الحوالات مما ترتب عليه ، توسع في إصدار تلك الحوالات والسندات النقدية التي لاقت أقبالاً نسبياً من قبل المؤسسات والشركات العالمية فضلا عن السحب الداخلي.
- هـ- حجم الدين القديم ، بزمة وزارة المالية لصالح البنك المركزي والذي تمثل بحوالات الخزينة والسحب على المكشوف وسددت بموجب اتفاقية عقدت مابين الطرفين بتاريخ 26 تشرين أول 2010 من خلال تسديد الإقساط والتي تمثل أصل الدين فضلا عن الفوائد بنسبة (5%) والتي تنتهي في 31 كانون أول 2020.
- وأضيفت فقرات جديدة للدين العام الداخلي واعتبارا من عام 2015 هي :حوالات مخصصة من البنك المركزي ، قروض المؤسسات المالية ، سندات التسليم الآجلة والسندات الوطنية ويلاحظ تطورات أقيامها في جدول 3 وشكل 5 .

جدول (3)

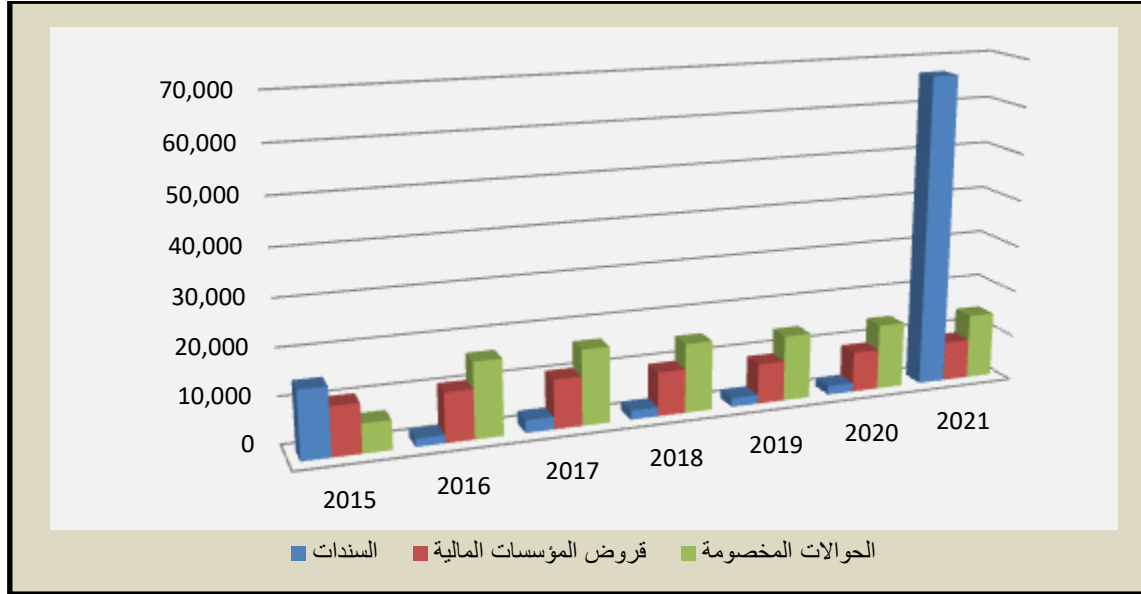
هيكل الدين الحكومي الداخلي للمدة (2015-2021) مليون دينار

السنة	السندات	قروض المؤسسات المالية	الحوالات المخصصة	مجموع الدين الداخلي
2015	14,525	10,461	6225	32,142
2016	1,696	10,546	16225	47,362
2017	2,682	10,546	16225	47,678
2018	1,953	9501	14925	41,822
2019	1,921	8651	14125	38,331
2020	1,916	8651	14125	64,246
2021	66,916	8543	14011	59,955

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقارير السنوية لسنوات متعددة .

شكل (5)

هيكل الدين الحكومي الداخلي للعراق للمدة 2015-2021



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3).

ثالثاً. قانون الاقتراض المحلي والخارجي لسد العجز المالي لعام 2020⁽¹⁾

صوت مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة الأربعاء الموافق 25 حزيران 2020 على مشروع قانون الاقتراض المحلي والخارجي لسد العجز المالي لعام 2020. فيما نصت المادة الثامنة على انه يسري هذا القانون لغاية نهاية عام 2020 أو لحين إقرار قانون الموازنة الاتحادية ايها اقرب. وقر قانون الاقتراض الداخلي والخارجي بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وقلة السيولة التي باتت تهدد بعدم دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين” القانون الذي شرعه مجلس النواب يجيز للحكومة الاقتراض حتى نهاية العام الحالي لسد العجز بمعنى لا توجد موازنة فعلية للحكومة لعام 2020 وانما يبقى الصرف على قاعدة 1/12 ودخل قانون الاقتراض المحلي والخارجي حيز التنفيذ فور اقراره من قبل مجلس النواب لوجود فقرة تجيز للحكومة الاقتراض حال إقراره من قبل البرلمان فضلا عن ذلك هناك توجه حكومي نحو الاقتراض من احتياطي البنك المركزي لتأمين رواتب الموظفين حتى نهاية العام الحالي والاقتراض المحلي محدد 15 ترليون دينار سيكون لثلاثة أشهر لتسديد الرواتب خلال هذه المدة . اي الحكومة ستكون بحاجة إلى قرابة خمسة تريليونات لكل شهر لسد الرواتب والتي ستوفرها من الاقتراض وربما تستمر لنهاية

(1) وزارة العدل ، قانون رقم 5 لسنة 2020 ، مجلة الوقائع العراقية ، العدد 4590 ، السنة الحادية والستون ، حزيران 2020 .

العام. وفي سياق تقدير العجز المتوقع في موازنة 2020 فاستناداً على معدل سعر برميل النفط خلال النصف الثاني من العام الجاري المتوقع أن يستقر على 40\$ للبرميل ، فإن مقدار الدين الداخلي الذي وافق عليه مجلس النواب والبالغ 15 ترليون دينار سوف لن يسد العجز المالي في هذه السنة . أما البدائل المتاحة لتمويل العجز المالي فهي غير متوفرة على المدى القصير في ظل الضغوطات التي تتعرض لها الحكومة لدفع رواتب الموظفين والمتقاعدين وتعويضات السجناء السياسيين والشهداء الخ. والبدائل المقترحة، كاسترجاع أموال الفساد و إيقاف الهدر وتعظيم الإيرادات غير النفطية، فهي لا تصلح أن تكون بديلاً لخيار الاقتراض في المرحلة الحالية، بل مكملاً له ولا ينكر أحد عمق الازمة المالية الراهنة وصعوبة الخيارات المتاحة لتمويل العجز الحكومي، الا ان اللجوء الى الاقتراض ينبغي ان يكون الخيار الاخير بعد سياسات جريئة لضبط الانفاق وتعظيم الإيرادات غير النفطية، وهي غزيرة إذا ما توفرت الارادة والنزاهة والاستقلالية لدى الحكومة . كما ينبغي ان يتركز الاقتراض الحكومي صوب الاقتراض الداخلي ولعدة اسباب؛ اولها: ان الاسباب الموجبة لقانون الاقتراض الخارجي هي تراجع اسعار النفط، وهذا التراجع غير مفاجئ ويتعايش العراق معه منذ سنوات بسبب تقلبات اسعار النفط انخفاضاً وارتفاعاً، وبالتالي لا ضرورة لرهن موارد البلد الاقتصادية والمالية للخارج بسبب تقلب اسعار النفط، خصوصاً مع التعافي النسبي للأسعار وتجاوزها حاجز 40 دولار للبرميل مؤخراً، بسبب التزام كبار منتجي النفط بضبط الانتاج وبدء النشاط الاقتصادي العالمي بالتعافى مع جائحة كورونا وتحريك القطاعات الاقتصادية، وقطاع النقل بشكل خاص، تدريجياً. ويكمن السبب الثاني في حاجة الموازنة الاتحادية الى سيولة بالعملة الوطنية لتجسير فجوة التمويل لحين تعافى الاسعار وتعظيم الموارد المالية الاخرى للحكومة. واخيراً يعد الركون الى الاقتراض الخارجي حالياً رهن لمصير العراق الى ارادات دولية وتهديد خطير لأمنه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. و بدلاً من ذلك، يمكن اعتماد الاقتراض الداخلي عبر المصارف العراقية الحكومية (الرافدين والرشيد والمصرف العراقي للتجارة) وغيرها من المصارف الخاصة وسيقوم البنك المركزي بدعم هذه المصارف لتمويل الموازنة العامة كما حدث عام 2016 وعام 2017. ويمكن كذلك اقناع الافراد والمؤسسات المالية على تمويل جزء من الديون الحكومية مقابل الحصول على سندات وطنية بفوائد وتسهيلات مغرية لضمان التسويق الداخلي للسندات الحكومية .

المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع المصرفي والائتمان المقدم في الاقتصاد العراقي

للمدة (2010-2021)

المطلب الأول : هيكل الجهاز المصرفي العراقي

يتكون الجهاز المصرفي العراقي من البنك المركزي و تقع عليه مسؤولية تنفيذ السياسة النقدية للبلاد وإصدار العملة وإدارة الاحتياطي النقدي ، فضلا عن تنظيم المصارف الخاصة والاشراف عليها والمحافظة على عرض النقد ⁽¹⁾. فضلا عن مجموعة من المصارف التي يشرف عليها البنك المركزي وتشمل على مصارف حكومية واهلية محلية ، ومصارف اجنبية ومصارف إسلامية تتبع مبادئ الشريعة الإسلامية ، ويوضح جدول 4 هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2020 .

جدول (4)

الأهمية النسبية لمكونات هيكل الجهاز المصرفي العراقي في عام 2020

المجموع	المصارف الأجنبية	المصارف الأجنبية الإسلامية	مصارف إسلامية خاصة محلية	مصارف تجارية خاصة محلية	مصارف حكومية إسلامية	مصارف حكومية	البيان 2021
74	12	2	28	25	1	6	العدد
%100	21	2.5	%36	31.7	%1.3	%7.8	الأهمية النسبية

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى :

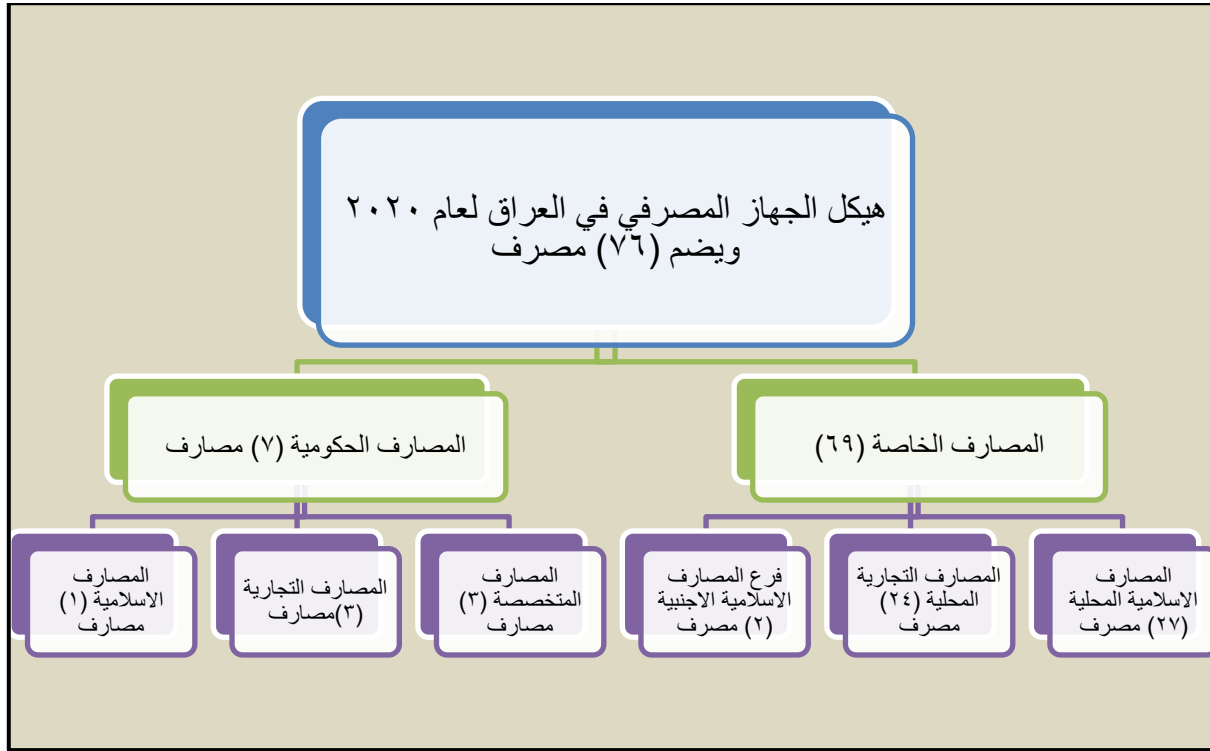
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي لعام 2020 ، ص 34 .

ويتبين من الجدول أعلاه ان المصارف الإسلامية الخاصة المحلية تحتل الأهمية النسبية الأولى %36 ، ثم تليها في الأهمية النسبية المصارف التجارية الخاصة المحلية %31.8 . كما تحتل المصارف الأجنبية %21 وتأتي بالمرتبة الأخيرة كل من المصارف الحكومية والمصارف الأجنبية الإسلامية والمصارف الحكومية الإسلامية والتي تكون أهميتها النسبية %7.9 و %2.6 و %1.3 ويدعم ذلك شكل (6).

(1) طلال محمد الجاوي ، ساكنه السلطاني ، SWOT لتقييم المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، ص73

شكل (6)

هيكل الجهاز المصرفي العراقي لعام 2020



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد التقرير الاقتصادي السنوي 2020 ، ص 4 .

ولمعرفة بشكل اكثر دقة هيكل الجهاز المصرفي ينبغي التعرف على تطور اعداد المصارف العاملة وقيمة راس المال المدفوع بالإضافة الى حجم الموجودات او المطلوبات داخل الجهاز المصرفي خلال مدة البحث 2010-2021 . ويتضح من جدول (5) وشكل (7) تطور اعداد المصارف العاملة داخل الاقتصاد العراقي بشكل مستمر ، فقد ارتفعت عدد المصارف من 45 مصرفاً عام 2010 الى 74 مصرفاً عام 2020 . وبلغ راس المال المدفوع (2914) مليون دينار عام 2010 ثم ارتفع ليسجل (11826) مليون دينار عام 2016 واستمر بالارتفاع ليسجل (15501) ، (16928) ، (17846) مليون دينار للاعوام 2019 ، 2020 ، 2021 .

جدول (5)

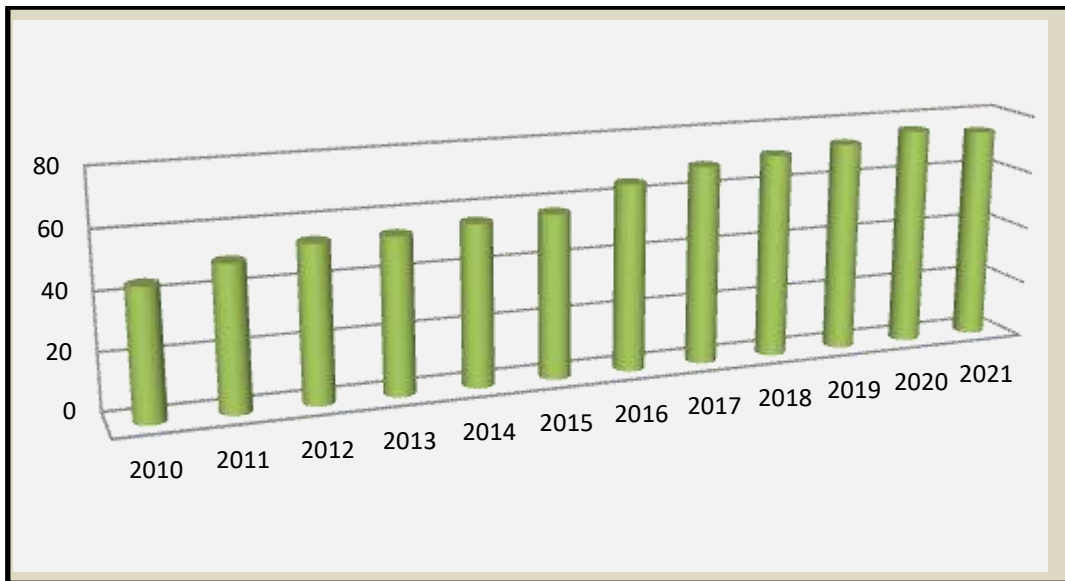
هيكل الجهاز المصرفي في العراق للمدة 2010-2020 مليون دينار

السنة	عدد المصارف	راس المال المدفوع	الموجودات والمطلوبات
2010	45	2914	363492
2011	50	4095	143803
2012	54	5908	191355
2013	54	7595	206554
2014	56	9105	226821
2015	57	10172	222998
2016	65	11826	221362
2017	69	14474	156691
2018	71	15151	123171
2019	73	1550	133254
2020	76	16928	138642
2021	74	17846	159592

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الإحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

شكل (7)

عدد المصارف داخل الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2010-2021

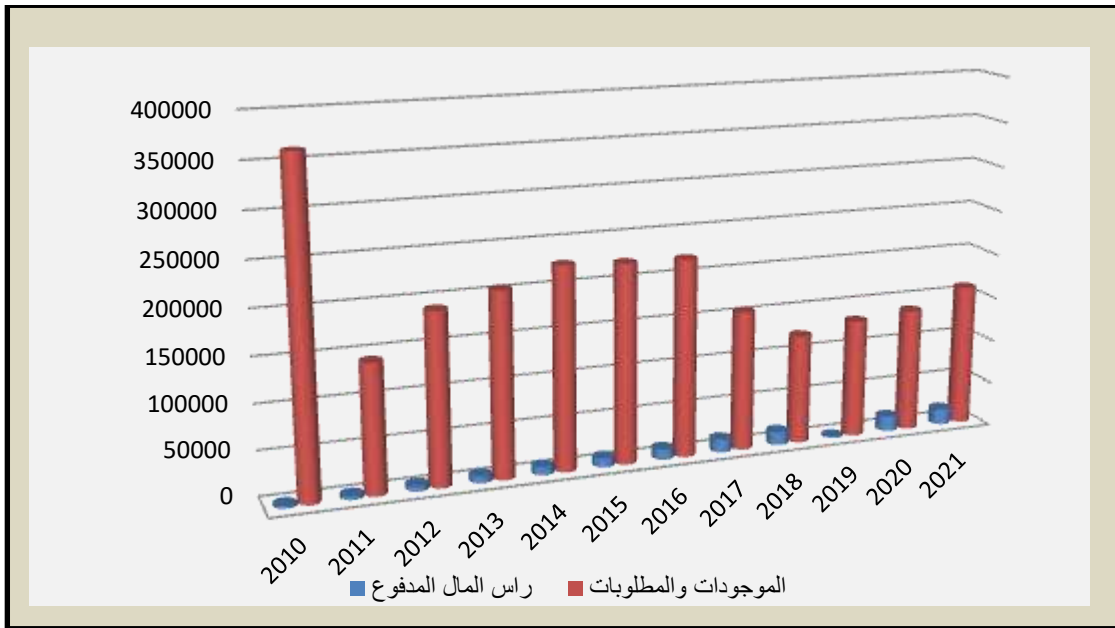


المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

اما فيما يتعلق بتطور حجم الموجودات او المطلوبات خلال المدة 2010-2021 ، فيتضح من الجدول أعلاه وشكل (8) تجزئة هذه المدة الى مدتين : الأولى ، 2010-2014 والتي شهدت ارتفاعاً مستمراً في حجم الموجودات او المطلوبات ، اذ ارتفعت من 363492 مليون دينار عام 2010 الى 226821 مليون دينار عام 2014 . في حين ما يتعلق بالمدة الثانية ، 2015-2020 والتي تميزت بانخفاض حجم الموجودات او المطلوبات بشكل مستمر . حيث انخفضت من 222,998 مليون دينار عام 2015 الى 156,691 مليون دينار عام 2018. واستمرت بالانخفاض لتصل الى 133,254 مليون دينار عام 2019 ، وتحسنت قليلا في اخر عام من مدة البحث لتصبح 159,592 مليون دينار .

شكل (8)

تطور هيكل الجهاز المصرفي العراقي (رؤوس الأموال والموجودات او المطلوبات)



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (5)

المطلب الثاني: الودائع المصرفية

تعد الودائع من اهم مصادر التمويل في المصارف التجارية ويتضح من جدول رقم (6) ، تقلب حجم الودائع المصرفية صعودا وهبوطا خلال مدة البحث ، اذ بلغ اجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة (48000) مليون دينار عام 2010 ، كانت (34300) مليون دينار منها ودائع القطاع الحكومي لدى المصارف الحكومية وبلغت الأهمية النسبية لها (71.4%) وشكلت (13700)

مليون دينار ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة وباهمية نسبية بلغت (28.6) من اجمالي الودائع . واستمرت تلك الزيادة في قيمة الودائع لدى المصارف الحكومية والخاصة لتصل الى أقصاها عام 2014 ، اذ بلغ اجمالي الودائع (74100) مليون دينار منها (49400) مليون دينار للقطاع الحكومي وبنسبة (66.6%) و (24700) مليون دينار للقطاع الخاص وباهمية نسبية بلغت (33.4%)، ويتضح من الجدول ان اغلب الإيداع في هذا العام هي ايداعات القطاع الحكومي .ثم انخفضت الودائع بشكل واضح للمدة 2015-2017 بسبب الازمة المزدوجة لتصل في نهاية المدة عام 2017 الى (67000) مليون دينار ، بلغت منها ودائع القطاع الحكومي (40700) مليون دينار بأهمية نسبية (60.7%) وشكلت ودائع القطاع الخاص منها نسبة (39.3%) وقيمة بلغت (26300) مليون دينار . ثم تحسنت قيمة الودائع المصرفية لعام واحد هو عام 2018 اذ بلغت (81714) مليون دينار منها (51014) مليون دينار للقطاع الحكومي و(30700) مليون دينار للقطاع الخاص . ثم عاودت الانخفاض قليلا في العام الأخير من مدة البحث .

جدول (6)

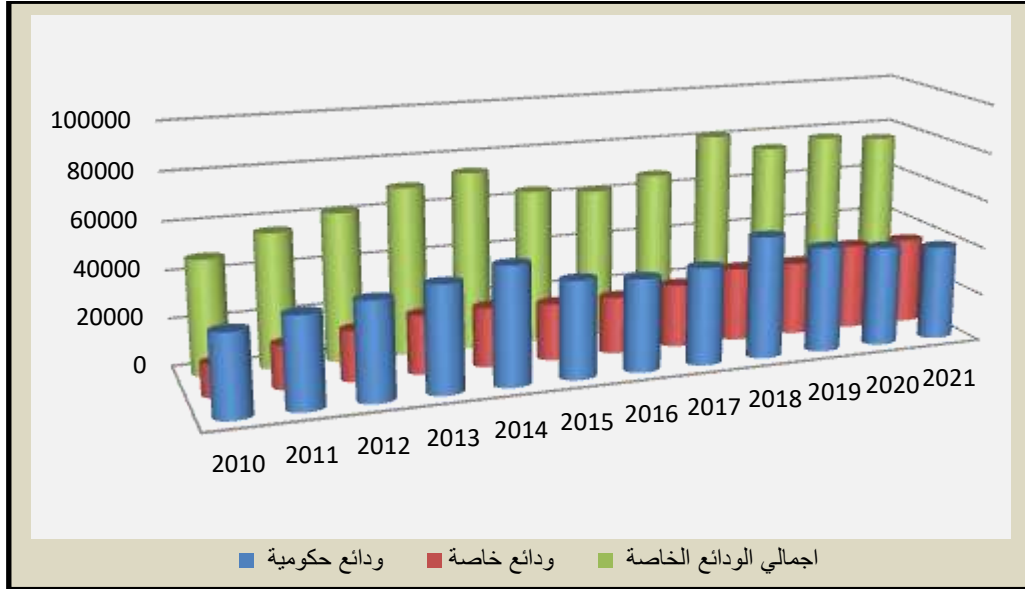
الودائع المصرفية للقطاع المصرفي للعراق للمدة (2010-2021) مليون دينار

السنة	ودائع المصارف الحكومية (1)	ودائع المصارف الخاصة (2)	اجمالي الودائع (3)	نسبة % 3:1	نسبة % 3:2
2010	34300	13700	48000	71.4	28.6
2011	38000	18200	56200	67.6	32.4
2012	40900	21100	62000	73	27
2013	44500	24500	70000	63.7	26.3
2014	49400	24700	74100	66.6	33.4
2015	40700	23600	64300	63.3	36.7
2016	38700	23700	62400	62	38
2017	40700	26300	67000	60.7	39.3
2018	51014	30700	81714	62.6	37.4
2019	44026	30700	74726	61.7	38.3
2020	41709	35900	77609	57.7	42.3
2021	39554	36100	75654	57	43

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، اعداد مختلفة.

شكل (9)

تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي للمدة 2010-2020



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6)

المطلب الثالث : مسار الائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد العراقي

يعد الائتمان المصرفي مؤثراً في نمو المصارف وتوسعها ، فهو يساهم في ارتفاع حصيلة الفوائد للمصارف والتي تمثل إضافة الى رؤوس أموالها ، فضلا عن أهميته بكونه من الوظائف المهمة للجهاز المصرفي والممول لعمليات الإنتاج والاستهلاك ، فضلا عن تكوين راس المال .

أولاً. اجمالي الائتمان المصرفي

يتبين من جدول 7 وشكل 10 ان الائتمان المصرفي باجماله اخذ مساراً متزايداً للمدة 2010-2014 فبعد ان سجل برصيده 51511 مليون دينار ارتفع الى 85000 مليون دينار عام 2014. ان هذا الارتفاع يعد مؤشراً إيجابياً ويعكس وجود قطاع مالي جيد يعمل على جذب الاستثمارات . غير ان قيمته تبقى اقل من المستويات المطلوبة لاحداث التأثير المقبول في عملية النمو بسبب قصورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة التمويلي . اما للمدة 2015-2018 فكان مساره تنازلياً ، اذ استمر بالانخفاض من 77400 مليون دينار عام 2015 الى 70300 و 61100 مليون دينار لعامي 2016 و2017 واستمر بالنزول ليصل الى 80615 مليون دينار عام 2021 وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ 8.9 % .

جدول (7)

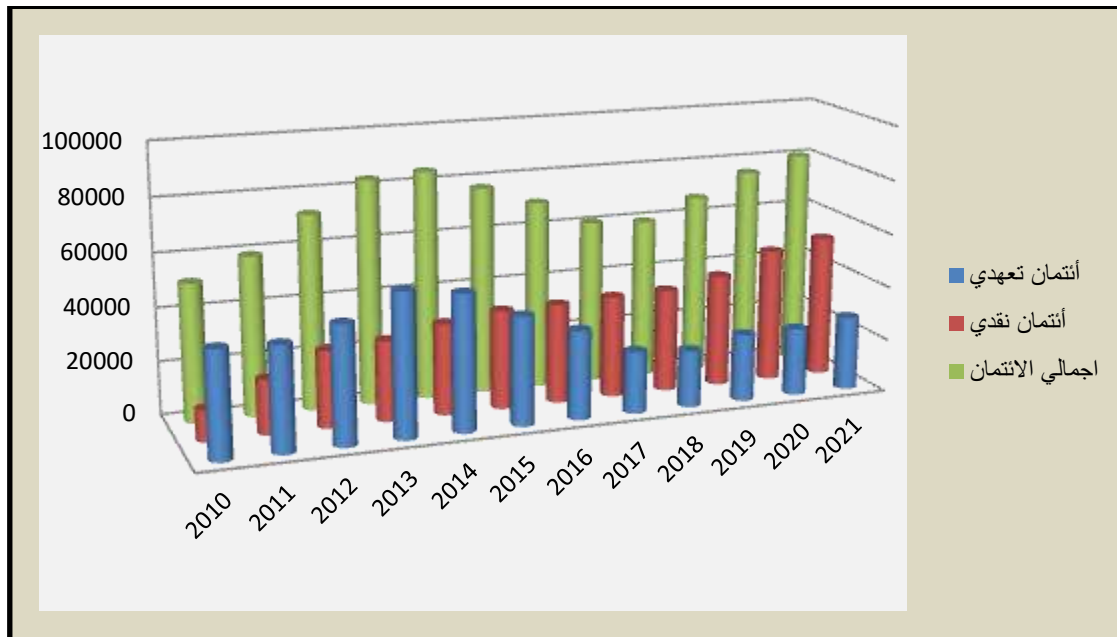
الائتمان المصرفي المحلي المقدم الى الاقتصاد العراقي 2010-2021

السنة	أئتمان تعهدي	أئتمان نقدي	اجمالي الائتمان	معدل التغير %
2010	39790	11721	51511	---
2011	39032	20344	59376	8.6
2012	44174	28438	72612	22.4
2013	53700	29900	83600	15
2014	50900	34100	85000	17
2015	40600	36800	77400	(8.9)
2016	33200	37100	70300	(9.17)
2017	23100	38000	61100	(13.1)
2018	21300	38500	59800	(2.1)
2019	25200	42052	67321	12.3
2020	25269	49800	75600	12.5
2021	27644	52971	80615	(8.9)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، اعداد متفرقة

شكل (10)

اجمالي الائتمان المصرفي المقدم الى الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021

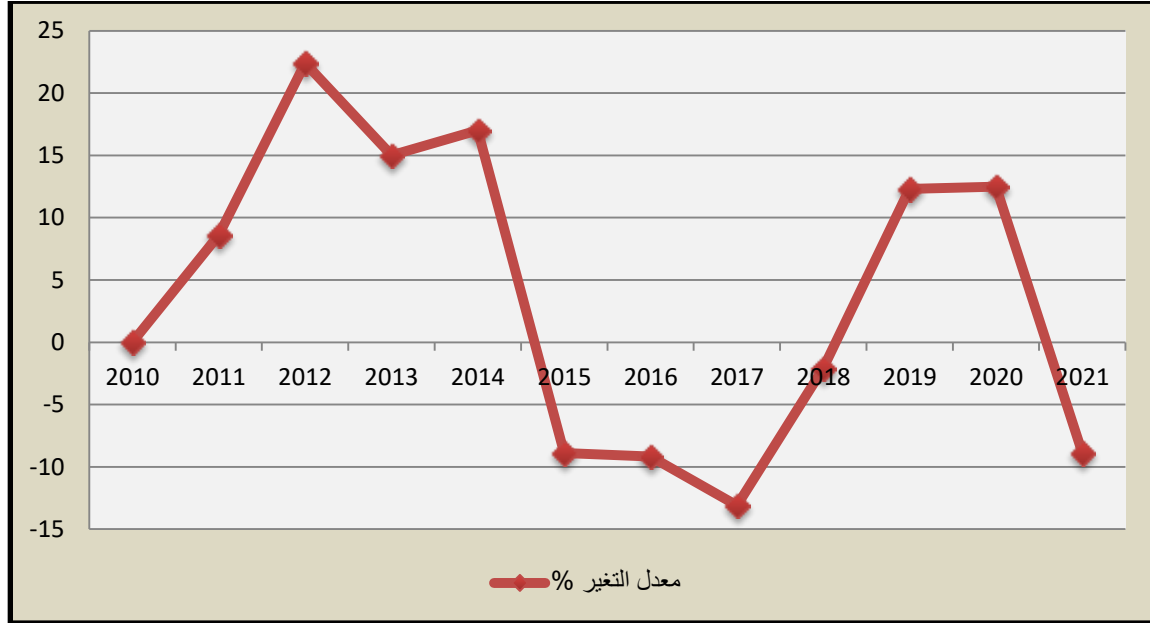


المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

ويلاحظ ان الائتمان النقدي يتفوق على الائتمان التعهدي ، ويعود ذلك الى اضطراب أوضاع البلد سياسيا وامنيا وتراجع قيمة الإيرادات العامة نتيجة هبوط الأسعار في سوق النفط العالمية مما انعكس على تراجع قيمة الاستيرادات وبالتالي تراجع حجم الائتمان التعهدي . وفي اخر عامين تحسن قليلا محققا 49800 و 50240 مليون دينار . اما الائتمان المصرفي الإجمالي بجزئه التعهدي فكان مساراً متارجحا بين الصعود والنزول خلال مدة البحث . فسجل انخفاضاً قدره 600 مليون في عام 2011 عنه في عام 2010، مسجلا 39000 مليون دينار . ثم عاود الصعود لعامي 2012 و2013 حيث وصل الى 44174 ، 53700 مليون دينار ، و يعكس ذلك تحسن الظروف السياسية والاقتصادية وارتفاع حجم الإيرادات العامة في هذه المدة والذي ترتب عليه ارتفاع حجم الاستيرادات والذي تطلب ارتفاع حجم الائتمان المصرفي وعلى وجه الخصوص ، الائتمان التعهدي المرتبط بعملية الاستيراد من خلال فتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان اللازمة لتغطية هذه العملية. وخلال الازمة المزدوجة حدث هبوط مستمر في الائتمان التعهدي امتد الى عام 2018 فانخفض من 50900 مليون دينار عام 2014 ليصل الى 21300 مليون دينار عام 2018 . وخلال عام 2020 ارتفع قليلا ليحقق 25800 ثم عاود الانخفاض في العام الأخير مسجل قيمة قدرها 27644 مليون دينار في حين كان مسار جزء اجمالي الائتمان المصرفي الاخر (النقدي) خلال المدة 2010-2021 صعوديا ، اذ ارتفع من 11721 مليون دينار عام 2010 ليصل الى 28438 مليون دينار عام 2012 ويستمر بالارتفاع بقيمة بلغت 36800 مليون دينار في عام 2015 وفي عامي 2017 و2018 ارتفع أيضا الائتمان النقدي الى 38000 مليون دينار و38500 مليون دينار . اما خلال المدة 2019-2021 كان مساره تصاعديا اذ حقق زيادة في قيمته ، من 42052 مليون دينار عام 2019 الى 52971 مليون دينار عام 2021 على الترتيب . ويبين من شكل 11 ان الائتمان المصرفي وصل اعلى معدل تغيير سنوي عام 2012 وحقق معدلات سالبة للاعوام 2015 ، 2016 ، 2017 ، 2018 و 2021 مما يعكس التذبذب في مسار اجمالي الائتمان المصرفي خلال مدة البحث .

شكل (11)

معدل التغير السنوي للائتمان المصرفي المقدم للاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7) .

ثانياً. الائتمان المقدم للقطاع الخاص

يتبين من جدول 8 وشكل 12 انه خلال عام 2011 انخفض الائتمان المصرفي الخاص الى 20900 مليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ 13.3% . وعادود الارتفاع لعامي 2012 و 2014 حيث بلغ 28200 ، 32900 مليون دينار على الترتيب وبمتوسط تغير سنوي موجب قدره حوالي 25% . وهي افضل قيمة للائتمان مخصص للقطاع الخاص خلال مدة البحث . ثم حقق انخفاضات مستمرة طيلة المدة 2015-2017 ، حيث انخفض من 32300 مليون دينار عام 2015 ليصل الى 29600 مليون دينار لعام 2017 وبمتوسط معدل تغير سنوي سالب قدره 18% . ثم ارتفع عام 2019 ليلعب 31900 مليون دينار وعاد للانخفاض في العامين الأخيرين من مدة البحث ليصل الى 27500 و 24300 مليون دينار وبمتوسط تغير سنوي سالب بلغ 10.3% . ويعكس مسار الائتمان الخاص تراجعاً مستمراً في قيمته وضعف في ادائه للمدة المحصورة بين عامي 2015 و 2021.

جدول (8)

الائتمان المصرفي الممنوح الى القطاع الخاص للمدة 2010-2021 مليون دينار

السنة	ائتمان تعهدي	النسبة %	ائتمان نقدي	نسبة %	الإجمالي	معدل التغير %
2010	12400	51.4	11700	48.6	24100	---
2011	9500	45.4	11400	54.6	20900	(13.3)
2012	13500	47.8	14700	42.2	28200	34.9
2013	15300	47.5	16900	52.5	32200	14.2
2014	15200	46.2	17700	43.8	32900	2.3
2015	14200	44	18100	56	32300	(1.8)
2016	12900	41.5	18200	48.5	31100	(3.7)
2017	10100	34.1	19500	65.9	29600	(48.3)
2018	11200	35.6	20200	64.4	31400	6
2019	10800	51.1	21100	48.9	31900	1.6
2020	7400	27	20100	73	27500	(13.7)
2021	4500	18.5	19800	81.5	24300	(11.6)

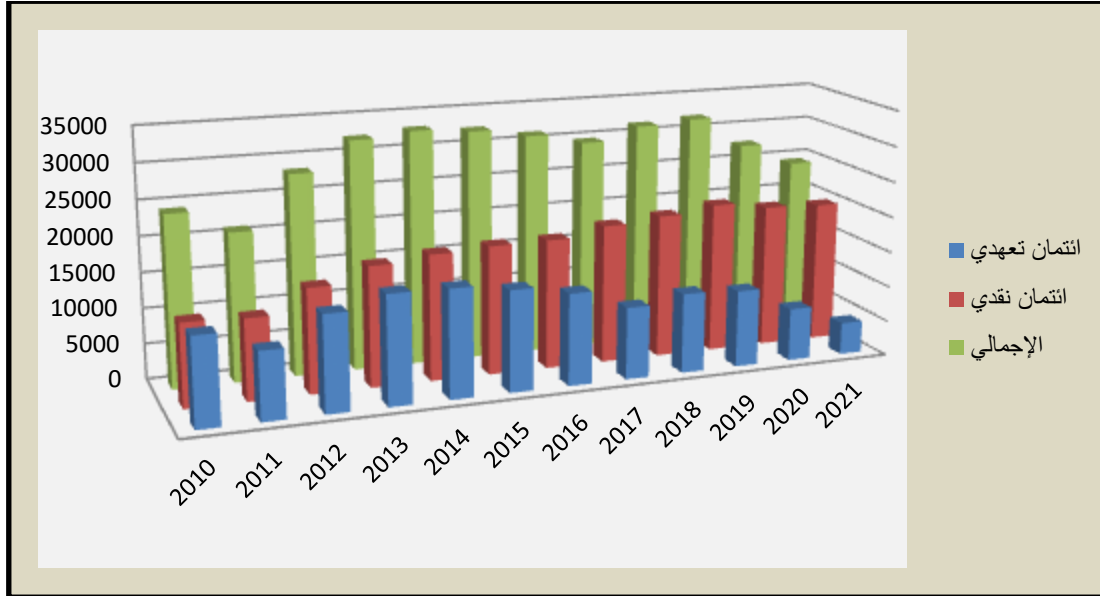
المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، اعداد متفرقة .

وكان أداء الائتمان التعهدي ضعيفا خلال مدة البحث اذ لم تتجاوز قيمته في احسن الأحوال 15300 مليون دينار وذلك في عام 2013 . وكانت اعلى أهمية نسبية له لاجمالي الائتمان الخاص في عام 2010 حين بلغت 51.4% . اما الائتمان النقدي فكان ادائه بالمجمل متزيدا خلال مدة البحث ، لكنه ليس بالمستوى المطلوب بما يتناسب مع حاجة القطاعات الاقتصادية ، ويرجع ذلك الى أسباب عدة (1) اهمها تركيز اغلب المصارف على نشاط بيع وشراء العملة الأجنبية على حساب نشاط منح الائتمان . اذ ارتفع الائتمان النقدي للقطاع الخاص من 11700 مليون دينار عام 2010 ليصل أقصاه في العام الأخير من مدة البحث بمقدار 20100 مليون دينار وارتفعت أهميته النسبية لاجمالي الائتمان الخاص من 48.6% عام 2010 لتصل الى 81.5% عام 2021 ويوضح شكل 13 معدل التغير السنوي للائتمان المحلي الخاص ، اذ بلغت اعلى نسبة تغير سنوي عام 2012 بنسبة موجبة 34.9% . وفي الأعوام 2011 ، 2015 ، 2016 ، 2017 ، و 2020 و 2021 كان معدل التغير السنوي سالب.

(1) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، 2019 ، ص 16 .

شكل (12)

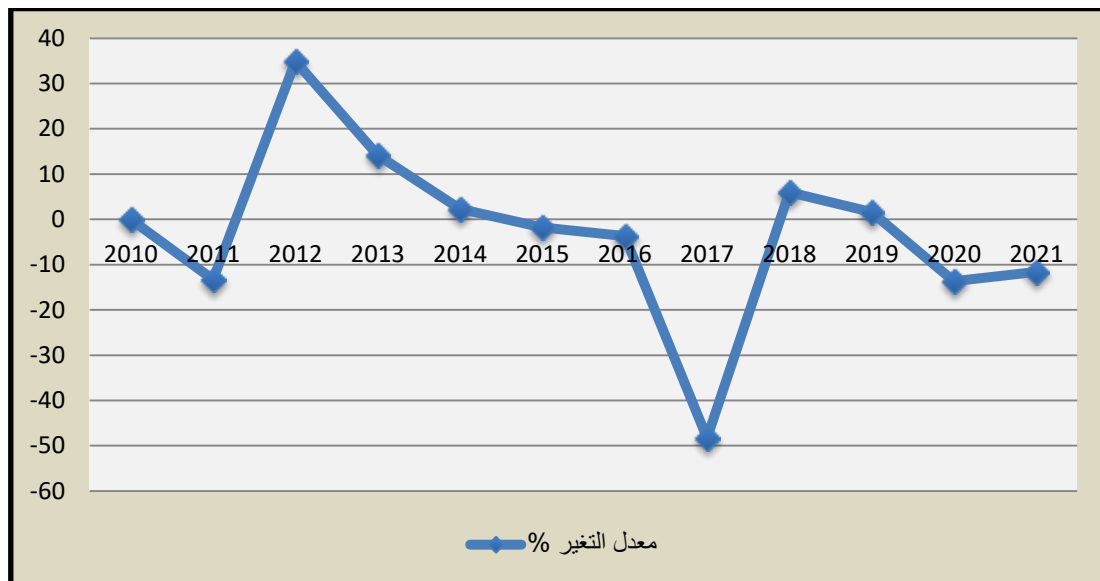
الائتمان المصرفي الممنوح الى القطاع الخاص للمدة 2010-2021



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8) .

شكل (13)

معدل التغير السنوي للائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص للمدة (2010- 2021)



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (8)

ثالثا . الائتمان المقدم الى الحكومة

من جدول 9 وشكل 14 نجد ان اتجاه الائتمان المقدم للحكومة خلال المدة 2010-2014 تصاعديا، اذ ارتفعت قيمته من 30600 مليون دينار عام 2010 الى 44500 مليون دينار عام 2012 ليصل في نهاية المدة أعلاه الى 52100 مليون دينار . في حين كان اتجاه الائتمان الحكومي خلال المدة 2015-2017 تنازليا ، اذ انخفضت قيمته الى 45100 مليون دينار عام 2015 واستمر بالانخفاض خلال العامين الأخيرين محقق 39200 ، 31500 مليون دينار في 2016 و 2017 على الترتيب . ويعود ذلك كما ذكر سابقا الى تبعات الازمة المزوجة التي استمر اثارها لنهاية عام 2017 .و خلال العامين 2018 و 2019 عاود الائتمان الحكومي الارتفاع ليصل الى 32400 و 35500 مليون دينار على الترتيب ، ونهاية المدة المبحوثة في عامي 2020 و 2021 انخفض الى 26800 و 25300 مليون دينار على التوالي بسبب الازمة المركبة : انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-19 والازمة المالية الداخلية التي عانى منها الاقتصاد العراقي ووصلت الى عدم قدرة الحكومة تسديد رواتب الموظفين ، وما ترتب عليها من قرار قانون الاقتراض لعام 2020. وكان اتجاه الائتمان التعهدي للقطاع الحكومي صعودياً خلال المدة 2010-2013 اذ ارتفع من 27400 مليون دينار عام 2010 ليصل الى 30700 مليون دينار عام 2012 ومن ثم الى 38400 مليون دينار عام 2013 ويعود ذلك الى تحسين الأوضاع العامة في البلد وارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة مما انعكس على زيادة الاستيرادات ومن ثم زيادة الائتمان التعهدي المتعلق باستخراج خطابات الضمان والاعتمادات المستندية. لتغطية تلك الاستيرادات . في حين كان اتجاه الائتمان التعهدي للحكومة نزوليا خلال المدة 2014-2021 بسبب ازمة 2014 و2020 ، فانخفض من 35700 مليون دينار عام 2014 ليصل الى 20300 مليون دينار عام 2016 وليستمر انخفاض كبير في عام 2017 بلغ 13000 مليون دينار و14500 مليون دينار عام 2019 و ليصل في العامين الأخيرين لمدة البحث الى ادنى قيمة له ، بلغت 8200 و 7800 مليون دينار على الترتيب لنهاية المدة .

جدول (9)

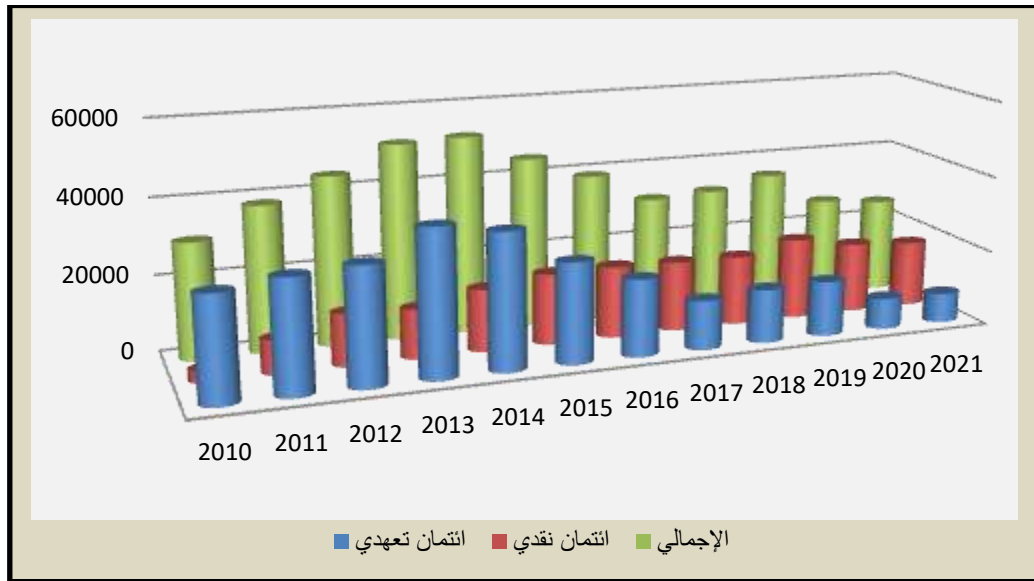
الائتمان المصرفي المحلي الى القطاع الحكومي للمدة 2010-2021 مليار

السنة	ائتمان تعهدي	ائتمان نقدي	الإجمالي	معدل التغير %
2010	27400	3200	30600	---
2011	29500	9000	38500	25.8
2012	30700	13800	44500	15.6
2013	38400	13000	51400	15.5
2014	35700	16400	52100	14
2015	26400	18700	45100	(13.4)
2016	20300	18900	39200	(13.1)
2017	13000	18500	31500	(19.6)
2018	14100	18300	32400	2.8
2019	14500	21400	35500	9.5
2020	8200	18600	26800	(27.3)
2021	7800	17500	25300	(5.6)

المصدر : البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، النشرة الإحصائية السنوية ، اعداد تفرقة .

شكل (14)

الائتمان المصرفي المحلي المقدم الى الحكومية للمدة 2010-2021

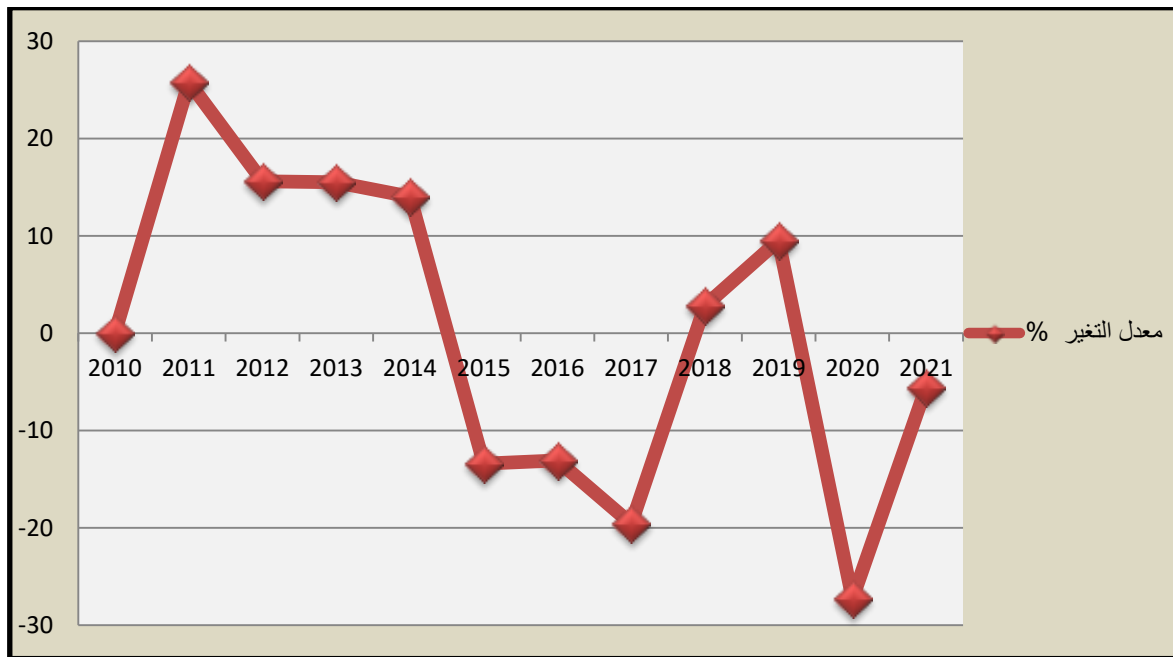


المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9) .

اما معدل التغير السنوي للائتمان المقدم للحكومة ، فيتبين من شكل 15 ان اعلى معدل تغير سنوي له كان في عام 2011 وادنى معدل تغير سنوي موجب كان في عام 2018. وحقق الائتمان الحكومي معدلات تغير سنوية سالبة خلال الأعوام 2015-2017 فضلا عن عامي 2020 و 2021 . يعكس الأداء المتذبذب للائتمان الحكومي خلال مدة البحث .

شكل (15)

معدل التغير السنوي للائتمان المصرفي المحلي المقدم للقطاع الحكومي للمدة (2010- 2021)



المصدر : من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (9) .

الفصل الثالث

**تقدير واختبار الفرضيات المفسره
للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي
والائتمان الخاص في الاقتصاد العراقي
للمدة (2010 – 2021)**

تمهيد:

يتناول هذا الجزء من الرسالة ، الجانب التطبيقي ، ويعنى بتقدير واختبار اي الفرضيات المفسره للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص : الفرضية الكينزية والفرضية النقودية وفرضية التكافؤ الريكاردى في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021 .وباستخدام النماذج الحديثة في القياس الاقتصادي من اختبار السكون واختبار الحدود و vecm ونموذج ARDEL ، وجاء الفصل بمبحثين : المبحث الأول:.. مدخل نظري لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص في العراق للمدة 2010-2021 .

المبحث الاول : نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

أولا / مدخل نظري

يعد الاسلوب القياسي منهجاً تجريبياً يتم وفقه اختبار الفروض والنظريات عن طريق صيغ قياسية تأخذ شكل معادلات سلوكية محددة تتضمن عدة متغيرات مترابطة مع بعضها بعضاً بنمط معين تحددتها النظريات أو الفروض لمشكلة اقتصادية أو ظاهرة اقتصادية قيد الدراسة.

أن الاسلوب القياسي يتضمن تطبيقات الاحصاء الرياضي على البيانات الاقتصادية للوصول الى النماذج التي يكونها الاقتصاد الرياضي من اجل التوصل لنتائج رقمية.⁽¹⁾

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية معينة و العوامل التي تتحكم فيها وتقديمها بشكل علاقات رياضية (معادلات ، ودوال ،... الخ) تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، بصورة أخرى تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام الى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الاساليب الاحصائية والرياضية.⁽²⁾

تتضمن النظرية الاقتصادية ثلاث مجموعات من العناصر تتمثل بما يلي:

* فروض أو حقائق علمية تمارس دور الكميات متغيرة القيمة (المجاهيل).

* متغيرات تتحدد كمياتها من خلال النظريات.

* افتراضات سلوكية تعرف مجموعة العمليات التي توصلنا لتقدير قيمة المتغيرات.

تبرز مهمة التحليل الاقتصادي في البحث عن الحقائق والمقارنة بين الافتراضات والنتائج التي تعطيها النظريات والحقائق الملحوظة عن طريق الاسلوب القياسي لأنه يوفر إمكانية التدقيق والبحث الكمي للمتغيرات الاقتصادية ، كما يوفر للنظرية الاقتصادية الاختبارات اللازمة للحكم على الظواهر الاقتصادية التي تقرر سلوك النظرية الاقتصادية. كما يقدم الاسلوب القياسي نتائج اقرب للدقة لمعرفة العلاقة السلوكية بين عناصر الظاهرة الاقتصادية، كما يجب النظر الى أن نتائج البحث القياسي التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية بوصفها رقمية فقط دون وضع الاعتبارات الاخرى للمتغير، كما يهدف الاقتصاد القياسي الى:⁽³⁾

* تحليل الواقع الاقتصادي حسب فروض النظرية الاقتصادية.

* رسم وتحليل السياسة العامة.

(1) . كمال سلطان محمد سالم ، الاقتصاد القياسي، ط1 ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية،2014، ص11.

(2) . مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ، ط2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011، ص9.

(3) . جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS، ط1، بغداد، مطبعة الرفاه،2009، ص16.

* التنبؤ بقيم المتغيرات والظواهر الاقتصادية في المستقبل.

النموذج هو عرض مبسط وعام بالوضعية المعقدة التي عادةً ما تكون عليها الظاهرة الاعتيادية ضمن (الاطار الطبيعي)، أي هو انعكاس للعناصر الاساسية التي تتحكم بالظاهرة وعلاقات التأثير المتبادل بينهما ، أو هو الاداة التي يستخدمها البحث من أجل فهم الظاهرة وتفسيرها أولاً، ثم إمكانية تقديرها والوصول الى توقعات بتطويرها في المستقبل.

إن النماذج القياسية تعطي إمكانية إجراء التقديرات وحساب التوقعات الكمية المختلفة في المتغيرات الاقتصادية مما تساعد صانعي القرار على وضع السياسات الاقتصادية الكفؤة التي تتلائم مع الواقع.

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك

يعد هذا الاختبار ، احد المناهج القياسية المستعملة في التخلص من احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة وعدم استقراريتها، كما انه يساعد النظرية الاقتصادية عن طريق تقديرها احصائياً ، علماً ان معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة الحركة في الاجل القصير عبر الزمن، وهي ذات تقلبات عشوائية انفراداً وجماعياً ولكنها مستقرة في حركتها في الاجل الطويل وعليه تكمن ضرورة هذا المنهج في بحث علاقة المتغيرات في الاجل البعيد . (1)

وبما أن التحليل القياسي من الدراسات التجريبية وما دنا بصدد تحليل العلاقة لمتغيرات اقتصادية عن طريق اجراء تحليل الانحدار لبيانات تلك المتغيرات التي هي عبارة عن سلسلة زمنية تمتد ل (36) مشاهدة وهي تمثل اجلاً طويلاً ، وهنا لابد من توافر عدة خطوات اساسية **الخطوة الاولى**: التأكد من سكون بيانات السلاسل الزمنية لكل من هذه المتغيرات تتكامل معها **الخطوة الثانية**: وهي اختيار طريقة للتكامل و وفقاً لهذه الدراسة يتم الاستعانة بنموذج (ARDL) لغرض التأكد من إقامة علاقة امد بعيد بين متغيرات النموذج ام لا.

الخطوة الاولى: اختبار السكون للسلاسل الزمنية: ان الخطوة الاولى قبل القيام بتقدير واختبار متغيرات البحث في ظل تحليل السلسلة الزمنية ، هو التأكد من عدم احتواء السلسلة الزمنية لجذر الوحدة وعدم سكونها للتخلص من مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) بسبب عدم استقرارية السلسلة الزمنية ويعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في المشاهدات الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها

(1) علي عبد الزهرة ، حسن عبد اللطيف ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأساليب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 188_2013-9.

بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي⁽¹⁾:

1. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي $(E[Y_t]=\mu)$.

2. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي :

$$Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$$

3. قيمة التباين بين مدتين يجب أن تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن، ويحسب التباين على وفق الصيغة التالية:

$$\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$$

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على مستوى واسع اختبار ديكي- فولر (Dickey- Fuller test, 1979) واختبار فيليبس- بيرون (Philips-Perron, 1988).

1. اختبار ديكي _ فولر الموسع (Dickey- Fuller test):

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلسلة الزمنية للمتغير المبحوث من عدمه من خلال ثلاث معادلات كالتالي⁽²⁾:

أ. إمكانية وجود حد قاطع بدون اتجاه $\Delta y_t = \varphi + \mu y_{t-1} + \epsilon_t \dots (1)$

ب. إمكانية وجود حد قاطع واتجاه $\Delta y_t = \varphi + aT + \mu y_{t-1} + \epsilon_t (2)$

ج. بدون حد قاطع واتجاه $\Delta y_t = \mu y_{t-1} + \epsilon_t \dots (3)$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول فرضية العدم $(H_0:P=1)$ التي تعني أن السلسلة الزمنية للمتغير المبحوث تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس عدم رفض البديلة $(H_1:P< 1)$ و تعني ان المشاهدات للمتغير المبحوث تتصف بالسكون والاستقرارية ، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحسوبة tau مع القيمة الحرجة عند مستوى معنوية $(1\%, 5\%, 10\%)$ ⁽³⁾.

(1).Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, Basic Econometrics, 5thEdition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009, P483.

(2).Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, 428.

(3). Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

قام كل من ديكي_ فولر عام 1981 بتطوير اختبار سابق الذكر وأطلق عليه فيما بعد اسم اختبار ديكي_ فولر الموسع باستعمال متغير متباطئ للمتغيرات التوضيحية للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي_ فولر المبسط المتمثلة بمشكلة ارتباط حد الخطأ الذاتي ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من الاختبار التقليدي ، والمعادلة التالية⁽¹⁾ تعكس ما تم عرضه في أعلاه :

$$\Delta y_t = \theta y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \delta \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots (4)$$

2. اختبار فيليبس- بيرون (Philips-Perron): يعد اختبار (PP) ذا إمكانية إحصائية أدق من (ADF) خصوصاً عندما يكون حجم العينة صغيرة، ويعتمد اختبار (PP) على أسلوب احصائي لا معلمي في تصحيح الارتباط الذاتي للبواقي في معادلة الاختبار الموسع⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن اختبار (PP) يملك نفس توزيع اختبار (ADF) والفرضيات (فرضية العدم والفرضية البديلة) نفسها.

الخطوة الثانية: التكامل المشترك متعدد الحدود لنموذج (ARDL)

اعد (Pesaran1997)، (Shined and Sun1998)، (Pesaran et AI 2001) بتطوير طريقة جديدة سميت (ARDL) وكان استعماله واسعاً في البحوث التطبيقية في الاعوام الاخيرة ، كما لا تحتاج هذه المنهجية بان تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المبحوثة متكاملة من نفس الدرجة او مستقرة من نفس الرتبة أي ساكنة عند المستوى level أو الفرق الاول deference او كلاهما معا ويكون الشرط الوحيد بان لا تكون اي من السلاسل المذكورة مستقرة او ساكنة في الفرق الثاني⁽³⁾. ويمتاز هذا النموذج (ARDL) بعدة مزايا عن بقية المناهج الاخرى وكالاتي⁽⁴⁾:

1. لا يحتاج النموذج (ARDL) عدد من سلسلة زمنية متكاملة بنفس الدرجة ، فضلا عن امكانية الحصول على تقديرات الاجل القصير والطويل بنفس الوقت في النموذج .
2. ما يميز هذا النموذج هو الحرية لمتغيرات التوضيحية في النموذج بمدد تباطؤات زمنية مختلفة وهذا غير ممكن في النماذج الكمية الاخرى .

(1). Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005, 759.

(3) Kozhan .R, Financial Econometrics With Eviews, 2010, .from:http://bookboon.com P:74.

(3). Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , Journal of Economic Cooperation , 28,3,2007.

(4).Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continetal J.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.pp:168-175.

3. ان قيد صغر حجم السلسلة الزمنية المبحوثة لا يقف عائقا امام هذا النموذج ، كما يحد من مشكلة الارتباط الذاتي لكون المعلمات المقدره كفاءة وغير متحيزة .

4. يتميز ببساطة تحديد التباطؤ الاقصى من فترات التباطؤات الزمنية المثلى ، فضلا عن سهولة تقدير التكامل متعدد الحدود بأسلوب (OLS) .

يظهر نموذج (ARDL) مزيج من اسلوبين الاول اسلوب التباطؤ الموزع (Lag- model) Distributed والانحدار الذاتي (Autoregressive model) في ظل حدوث تكيف للمتغير المعتمد y_t للتقلبات التي تؤثر به بالمتغير التوضيحي x_t وباقيامه المتخلفة زمنيا x_{t-r} ، بمعنى اخر يؤثر المتغير التوضيحي في الفترة الحالية والفترات الزمنية السابقة و يكون الشكل العام للنموذج كلاتي :

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \beta_2 x_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (5)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن أن يتمثل بالقيم السابقة للمتغير المعتمد y_t وهذا يعني نفس المتغير المعتمد هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + \epsilon_t \dots \dots \dots (6)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيا (x_{t-1}) علاوة على أنه يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i}) ، لذلك يأخذ المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + \epsilon_t \dots \dots \dots (7)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

كما يعتبر منهج لبيان حدوث العلاقة بعيدة الامد (Cointegration) بين المتغيرات المبحوثة باستعمال منهج (ARDL) على حد سواء هذه المتغيرات ساكنة في المستوى او في الفرق الاول او خليط.⁽²⁾

وبالاستناد لمنهج متعدد الحدود (Bound Test) ، يحدد حد اقصى وحد ادنى لاختبار F (F-statistic) ، وبناء على ما تقدم وعلى ضوء الاسلوب التطبيقي ، فان النموذجين للأجل القصير والطويل يبدأ العمل بهما بعد الوصول الى استقرارية متغيرات البحث وخلوها من جذر الوحدة نعمل على تطبيق معادلة النموذج الاتية :

(1) Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working paper, University Berlin, 2005.p:22.

(2) Narayan ,Paresh P. K., Reformulating Critical Values for the Bounds F statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, No. 02,04.from, 2015.

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon_t \dots (8)$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير .

a_0 = حد التقاطع .

r = فترات التباطؤ الزمني .

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = معاملات الاجل القصير .

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات الاجل الطويل .

t = الزمن

ε_t = الحد العشوائي

وعلى ضوء ما تقدم فاذا توفرات علاقة طويلة الاجل بين متغيرات البحث اي تكامل مشترك على وفق منهج متعدد الحدود ، نقوم بتقدير العلاقة قصيرة الاجل باستعمال VECOM وعلى ضوء معادلة النموذج ادناه :

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r \beta_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a \beta_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r \beta_{3i} \Delta m_{t-i} + yect_{t-1} + \varepsilon_t \dots (9)$$

في نموذج VECM يعرض Pesaran et al. 2001 طريقة حديثة لاختبار العلاقة التوازنية بين

المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد وتعرف منهجية اختبار الحدود Bounds testing approach ويتضمن اختبار نموذج ARDL اولا اختبار تحقق علاقة توازنية في الاجل الطويل، وفي حالة تأكد من وجود هذه العلاقة يتم بعدها تقدير معاملات الاجل الطويل ومعلمات المتغيرات المستقرة في الاجل القصير . من خلال احصائية F وبناء على ما تقدم يتم اجراء طريقة ARDL في ثلاث خطوات : يتم اولا اختبار التكامل المشترك .

بعد التحقق من وجود علاقة بعيدة الأمد في النموذج باستعمال bound test والذي يعتمد على اختبار F الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المبحوثة . ويعتمد اختبار F على عدد المتغيرات المدرجة في نموذج ARDL متكاملة في المستوى او الفروق الاولى ، وعدد المتغيرات المستقلة ، وفيما يتضمن النموذج على قاطع واتجاه زمني ، فضلا عن

حجم العينة . ويتم مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن حدين الادنى التي تفترض ان المتغيرات متكاملة في المستوى ، والاعلى التي تفترض ان المتغيرات متكاملة في الفروق الاولى . فاذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من $up\ bound$ ، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة : وجود تكامل مشترك . وعلى النقيض اي اذا كانت F المحسوبة اقل من قيمة الحد الادنى ، في هذه الحالة يتم قبول الفرضية الصفرية : عدم وجود تكامل مشترك . اما اذا وقعت قيمة F المحسوبة بين الحدين الاعلى والادنى ، في هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة . تأتي الخطوة الثانية في حالة وجود تكامل مشترك تتضمن تقدير معادلة الاجل الطويل . ويختبر فترة الابطاء للنموذج الامثل $ARDL$ بحسب معيار $Akaka$ او $Schwarz\ Bayesian\ Criterion$ قبل ان يقدر النموذج الامثل بانحدار OLS لغرض الغاء الارتباط الذاتي بين الازخاء العشوائية . ويرى *Pesaran and Shin* باختبار فترتي ابطاء كحد اقصى للبيانات السنوية . الخطوة الاخيرة ، يتم استخراج مواصفات النموذج لحركات المدى القصير من خلال بناء نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفق المعادلة الاتية وكل معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بتحركات الاجل القصير لاقترب النموذج لحالة التوازن . وتعكس θ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الخلل في التوازن في الأمد القريب الى البعيد .

المبحث الثاني : قياس العلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان الخاص

للمدة 2010-2021

أولاً . متغيرات النموذج القياسي

يتألف النموذج القياسي للبحث من نوعين من المتغيرات :

1. المتغير التابع :

- الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص PD وهو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي .

2. المتغيرات المستقلة :

- الاقتراض الحكومي الداخلي GD وهو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي العراقي .- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $Y. LogGDP$ - معدل النمو الاقتصادي الحقيقي RG .- معدل التضخم Inf - معدل فائدة الإقراض R

وتم تجميع بيانات ربعية سنوية للمدة 2010-2021 وبقواع 44 *مشاهدة جمعت من مصادر وطنية (البنك المركزي العراق ، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي /الجهاز المركزي للإحصاء) . ويبين شكل (14) المتغيرات المبحوثة .

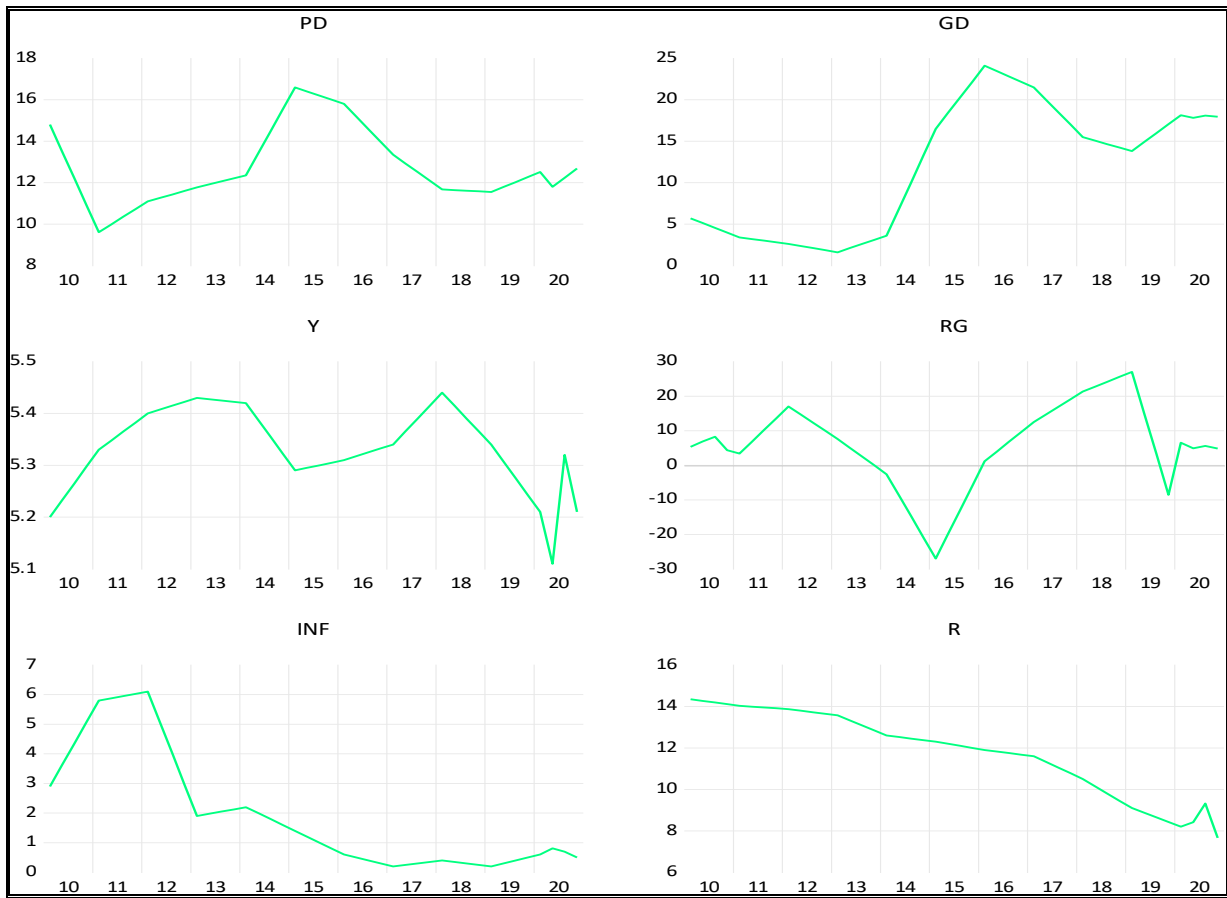
ثانياً. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج

لفهم مميزات وطبيعة المتغيرات في النموذج القياسي ، لا بد من استعمال الإحصاء الوصفي الذي يحتوي المقاييس الخاصة بالنزعة المركزية ، كالوسيط والوسط الحسابي ومقاييس التشتت التي تشمل التباين والانحراف المعياري والمدى .

ويعرض الجدول (10) الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث ، ويتبين ان متوسط الائتمان الخاص بأعباه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغ 12.7 والحد الاقصى والحد الادنى للائتمان الخاص بلغت نسبتها المئوية من الناتج 16.6 و 9.6 في المئة خلال المدة نفسها.

شكل (16)

مشاهدات نموذج البحث 2010-2021



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي E-VIEWS.12

ويشير الانحراف المعياري 1.78 الى وجود فوارق صغيرة عن المتوسط خلال المدة المبحوثة . وبلغ الوسيط للانتمان الخاص كنسبة من الناتج 12.2 والتي كانت قريبة عن الوسط الحسابي 12.7 مما يشير الى ان المشاهدات لم يكن لها قيم متطرفة مع احتمالية بلغت (0.04) . وبلغ متوسط الاقتراض الحكومي الداخلي نسبة مؤية من الناتج المحلي الإجمالي 11.9 خلال المدة المبحوثة، وهو معدل مقبول وخارج النسبة الحرجة. وبلغ الحد الاقصى والحد الأدنى للاقتراض الحكومي الداخلي نسبة مؤية من الناتج 24.1 في الربع الأول عام 2016 و 1.6 في الربع الأول عام 2013 على الترتيب . وأشار الانحراف المعياري الذي بلغ 7.7 الى فوارق مقبولة عن المتوسط ، في حين بلغ الوسيط 14.4 والذي يختلف ليس كثيرا عن الوسط 11.9 ، ويشير الى عدم وجود القيم المتطرفة مع احتمالية تقترب من الصفر بلغت 0.001 .

جدول (10)

الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث

R	INF	RG	Y	GD	PD	
11.81034	1.953636	5.732500	5.337841	11.90614	12.73148	Mean
12.15000	1.100000	6.650000	5.340000	14.43750	12.20500	Median
14.35000	6.100000	27.00000	5.440000	24.10000	16.60000	Maximum
7.660000	0.200000	27.00000-	5.110000	1.600000	9.610000	Minimum
1.983563	1.961150	12.31759	0.074546	7.725062	1.794601	.Std. Dev
0.535794-	1.028608	0.671379-	0.805870-	0.061115-	0.698153	Skewness
2.089435	2.656581	3.313625	3.451291	1.437269	2.597309	Kurtosis
3.625288	7.975141	3.485828	5.135841	4.504623	3.871686	Jarque-Bera
0.163222	0.018545	0.175010	0.076695	0.105156	0.144303	Probability
519.6550	85.96000	252.2300	234.8650	523.8700	560.1850	Sum
169.1844	165.3828	6524.090	0.238957	2566.093	138.4855	.Sum Sq. Dev
44	44	44	44	44	44	Observations

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

اما لوغارتيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان الحد الاقصى له 5.4 نقطة في الربع الأول عام 2012 و الحد الادنى له 5.1 نقطة في الربع الثاني عام 2020 ، وكان وسطه الحسابي 5.33 ، والوسيط 5.34 أي لا توجد فوراق بين الوسيط والمتوسط اثناء المدة المبحوثة ، والانحراف المعياري 0.07 يؤكد انعدام الفوراق مع الوسط الحسابي ، وباحتمالية اقل من اقل من 0.05 بلغت 0.04 . في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الحد الاقصى والادنى له 24.5 % في الربع الأول عام 2015 و -27 % في الربع الرابع عام 2018 على الترتيب ، ووسطه الحسابي 5.7 والوسيط 6.6 والانحراف المعياري 12.3 ، وباحتمالية اذ بلغت 0.03 .

اما معدل التضخم فقد بلغ الحد الاقصى والادنى له 6.1 في الربع الأول عام 2012 ، 0.2 في الربع الأول عام 2019 على التوالي، وبوسط حسابي 1.9 والوسيط 1.7 يعكسان عدم وجود فوراق محسوسة

بينهما ، والانحراف المعياري 1.9 ، وباحتمالية اقل من 0.05 بلغت 0.01 . وبلغ معدل فائدة الإقراض في حده الأقصى والادنى 14.3 في الربع الأول عام 2010 و 7.6 في الربع الرابع عام 2020 ، على الترتيب خلال المدة المبحوثة. وأشار الانحراف المعياري الذي بلغ 1.98 الى فوارق صغيرة عن الوسط، في حين بلغ الوسيط 12.1 والذي يختلف قليلا عن الوسط 11.87 ، ويشير الى عدم وجود القيم المتطرفة مع احتمالية صفرية. وباحتمالية اقل من 5% بلغت 0.02 .

ثالثا . اختبارات خصائص السلاسل الزمنية

1. اختبار جذر الوحدة

قبل تحليل البيانات وتفسيرها، كان لابد من تحليل خصائص السلاسل الزمنية للتأكد من ان النتائج لا تكون زائفة وشملت هذه الاختبارات : اختبار جذر الوحدة و استخدم البحث اختبار فيليبس - بيرون PP عام 1988 وهذا الاختبار مفضل على اختبار ديكي - فولر الموسع ADF بسبب قدرته على الاهتمام بالانكسارات الهيكلية والارتباط المتسلسل . واستلزم اختبار PP تقدير معادلة (4) ، واشتمل الاختبار اختبار الفرضية الصفرية $H_0: \delta = 0$ بوجود جذر الوحدة وعدم سكون المشاهدات ، مع البديلة $\delta < 0$ باستقرارية السلاسل الزمنية وعدم وجود جذر الوحدة . واذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لإحصائية T اقل من القيمة المطلقة المجدولة عند مستوى معنوية 5% ، لا نرفض الفرضية الصفرية بوجود جذر للوحدة في السلاسل الزمنية . وعلى العكس اذا كانت القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة لإحصائية T عند مستوى معنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بخلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة واستقراريتها وتكون المشاهدات متكاملة في المستوى $I(0)$. وعندما لا تكون السلسلة الزمنية مستقلة ولها جذر وحدة نأخذ الفرق الاول للمشاهدات وبهذا تكون السلسلة الزمنية متكاملة بالفرق الاول $I(1)$ واذا لم تستقر نأخذ الفرق الثاني وتكون السلسلة الزمنية في هذه الحالة متكاملة بالفرق الثاني $I(2)$ ⁽¹⁾ .

(1) Green, W. (2008). Econometric Analysis. New Jersey: Prentice Hall.,P23.

جدول (11)

نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغير	نوع الاختبار	شكل الاختبار	احصائية الاختبار	النتيجة
PD (المستوى)	PP	بقاطع	-3.7226	مستقرة
	PP	بقاطع واتجاه	-3.9113	مستقرة
GD (المستوى)	PP	بقاطع	-1.1190	غير مستقرة
	PP	بقاطع واتجاه	-1.6988	غير مستقرة
GD (الفرق الأول)	PP	بقاطع	-4.6445	مستقرة
	PP	بقاطع واتجاه	-3.96635	مستقرة
Y (المستوى)	PP	بقاطع	-2.3383	غير مستقرة
	Pp	بقاطع واتجاه	-2.5445	غير مستقرة
Y(الفروق الأول)	PP	بقاطع	-8.1609	مستقرة
	Pp	بقاطع واتجاه	-8.5831	مستقرة
RG (المستوى)	PP	بقاطع	-1.7684	غير مستقرة
		بقاطع واتجاه	-1.7717	غير مستقرة
RG (الفرق الأول)	PP	بقاطع	-4.2883	مستقرة
	Pp	بقاطع واتجاه	-4.2337	مستقرة
R (المستوى)	PP	بقاطع	-7.96194	مستقرة
		بقاطع واتجاه	7.872230	مستقرة
Inf (المستوى)	PP	بقاطع	-1.0521	غير مستقرة
	Pp	بقاطع واتجاه	-2.2925	غير مستقرة
Inf (الفرق الاول)	PP	بقاطع	-2.8929	مستقرة
	Pp	بقاطع واتجاه	-2.7799	غير مستقرة

القيم الحرجة لاختبار PP

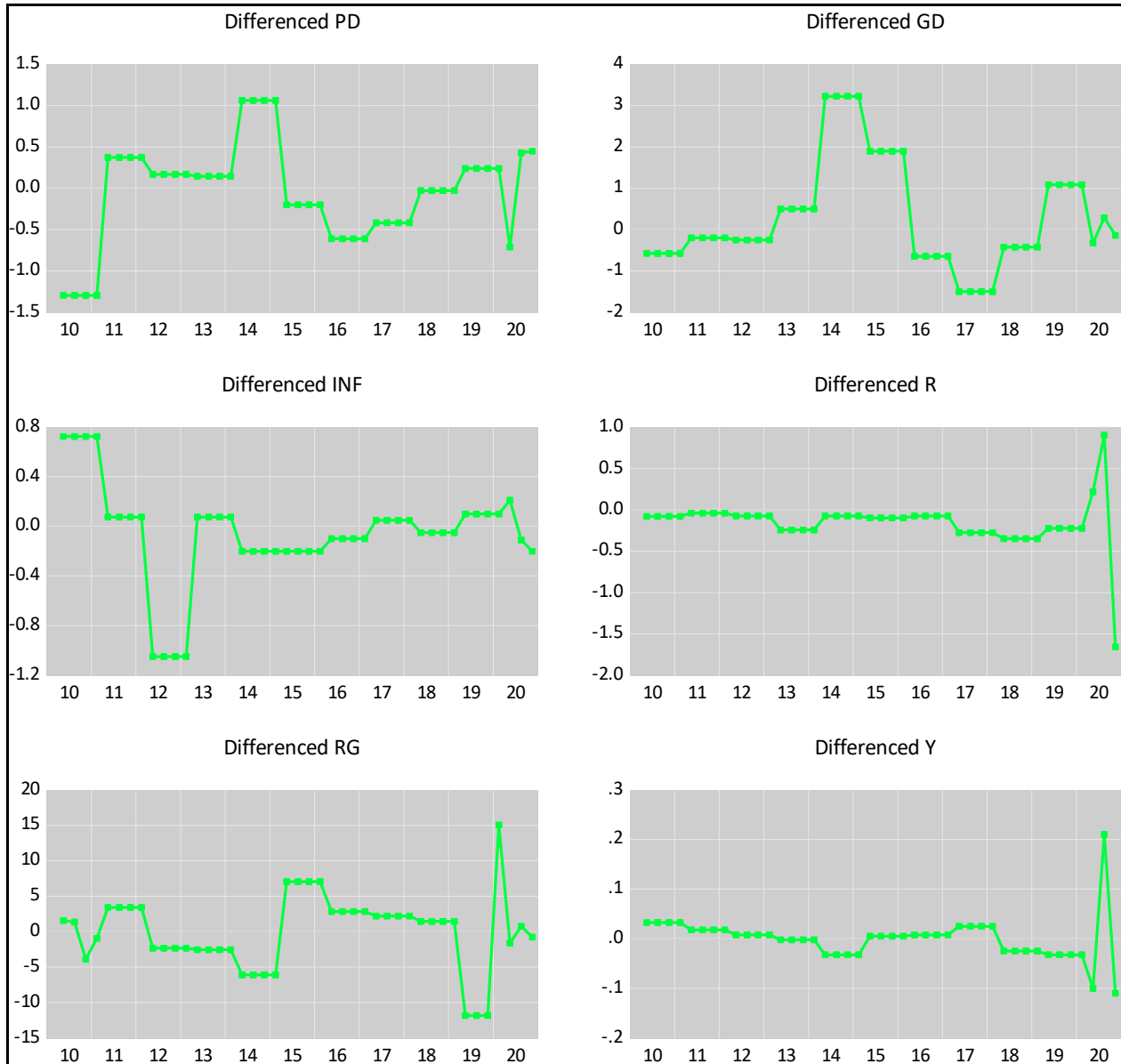
مستوى المعنوية	بقاطع	بقاطع واتجاه
1%	-3.5924	-4.1884
5%	-2.9314	-3.5180
10%	-2.6039	-3.1897

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

استنادا الى نتائج اختبار جذر الوحدة في جدول (11) ، فان كل من PD, R متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$. وان كل من GD, Y, RG, Inf متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$. ويوضح شكل (15) سكون مكونات النموذج .

شكل (17)

سكون مكونات النموذج للمدة 2010-2021



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

2. نتائج اختبار التكامل المشترك

ولضمان ان تكون نتائج التحليل ذات مغزى وموثوقة ، اختبر البحث العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات . واستخدم البحث اختبار $ARDL$ من تقدير المعادلة الاتية :

$$\Delta PD_t =$$

$$a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta PD_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta GD_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{4i} \Delta RG_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{5i} \Delta Inf_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{6i} \Delta R_{t-i} + \beta_1 pd_{t-1} + \beta_2 gd_{t-1} + \beta_3 y_{t-1} + \beta_3 rg_{t-1} + \beta_3 inf_{t-1} + \beta_3 r_{t-1} \varepsilon t \dots (10)$$

ويتركز التحليل على قيمة معلمة الاقتراض الحكومي الداخلي⁽¹⁾ في الاجلين القصير والطويل β_2 و a_2 هل هي مزاحمة Crowding out او تحشيد Crowding in الائتمان الخاص من قبل الاقتراض الحكومي . فاذا كانت القيمة أصغر من الصفر $\beta_1 < 0$ يعني هيمنة الفرضية الكينزية وان هناك تحفيز او تحشيد Crowding in للائتمان الخاص من قبل الاقتراض الحكومي و/ او ان القيمة المطلقة للمعلمة اصغر من الواحد الصحيح $|\beta_1| < 1$ يدعم ذلك الفرضية المذكورة . اما اذا كانت قيمة المعلمة اكبر من الصفر $\beta_1 > 0$ ستعكس فرضية النقوديين وان هناك مزاحمة Crowding out واضحة للائتمان الخاص من قبل الاقتراض الحكومي . والحالة الثالثة وهي حالة التكافؤ الريكاردى ، عندما يلغي تأثير الفرضية الكينزية من تأثير فرضية النقوديين بالإجمالي عندها تكون قيمة المعلمة $\beta_1 \cong -1$ وهي حالة لا يوجد تأثير للاقتراض الحكومي الداخلي على الائتمان الخاص .

وتم تفضيل اختبار ARDL لان متغيرات البحث برتب مختلفة بين المستوى Level و الفرق الاول deffrince¹.

واجرى اختبار القيود ARDL Bound test لمعرفة فيما اذا كانت المتغيرات :الائتمان الخاص والاقتراض الحكومي الداخلي ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل فائدة الإقراض تربط بعلاقة تكامل مشترك من معادلة (10) ، والحد الاقصى لطول التأخير تم توليده تلقائيا باستخدام معيار (SC) . وعند إجراء اختبارات التكامل المشترك ، اذا كانت احصائية F المحسوبة اكبر من الحد الاعلى من الحد الاعلى لإحصائية F الحرجة ، فان فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ترفض . من ناحية ثانية اذا كانت احصائية F المحسوبة اقل من الحد الادنى لإحصائية F الحرجة . فان فرضية العدم انعدام تكامل مشترك بين المتغيرات تقبل بغض النظر اذا كانت المتغيرات متكاملة بالفرق الاول I(1) او I(0) . ومع ذلك اذا وقعت قيمة احصائية F المحسوبة بين الحدين الاعلى والادنى للقيمة الحرجة للإحصائية ، نقول ان النتائج غير حاسمة .

و يتبين من الجدول (11) ان قيمة احصائية F المحسوبة اكبر من قيمة Bounds up bound (test) كما حدده Pesaran ، وعليه نرفض فرضية العدم و نقبل بالبديلة بوجود التكامل وعلاقة بعيدة الأمد بينها عند معنوية 1% و 5% و 10%. وبالتالي يمكن استخدام نموذج ARDL لتقدير

(1) Manda S. Does Government Borrowing Crowd Out Private Sector Investment in Zimbabwe? Asian J Econ Bus Account. 2019;(August):1-9.

الديناميكيات الطويلة والقصيرة الاجل للائتمان المحلي الخاص والاقتراض الحكومي الداخلي ولوغارتم الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي ومعدل التضخم ومعدل فائدة الإقراض . وبناء على ماتقدم فان النموذج الامثل الذي يعطي ادنى قيمة لمعيار AIC هو النموذج ARDL(4,4,4,4,1) لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل كما موضح في الشكل (18) . ويوضح جدول (12) نتائج تقدير النموذج اذ يتضح ان المعاملات كانت احصائيا معنوية، كما ان المعادلة تعكس 97% من العوامل المؤثرة في الائتمان الخاص وهي نسبة عالية توضح كفاءة المعادلة المقدره ، كما ان النتائج لا تتعارض مع فروض النظرية الاقتصادية ، ويلاحظ ان قيمة معلمة الاقتراض الحكومي الداخلي اصغر من الصفر مما يدعم الفرضية الكينزية أي ان هناك تحفيراً او تحشيداً Crowding in للاقتراض الحكومي الداخلي الى الائتمان الموجه للقطاع الخاص . اما زيادة لوغارتم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع الائتمان بمقدر 0.8. وارتفاع معدل النمو الحقيقي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الائتمان المحلي الخاص بمقدار 0.66 . ويؤدي ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة الى تخفيض الائتمان الخاص بمقدار 0.21 . وارتفاع معدل فائدة الإقراض بوحدة واحدة يؤثر سلبيا الى الائتمان المقدم للقطاع الخاص بمقدار 0.36 مع التأكيد على معنوية

جدول (12)

نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

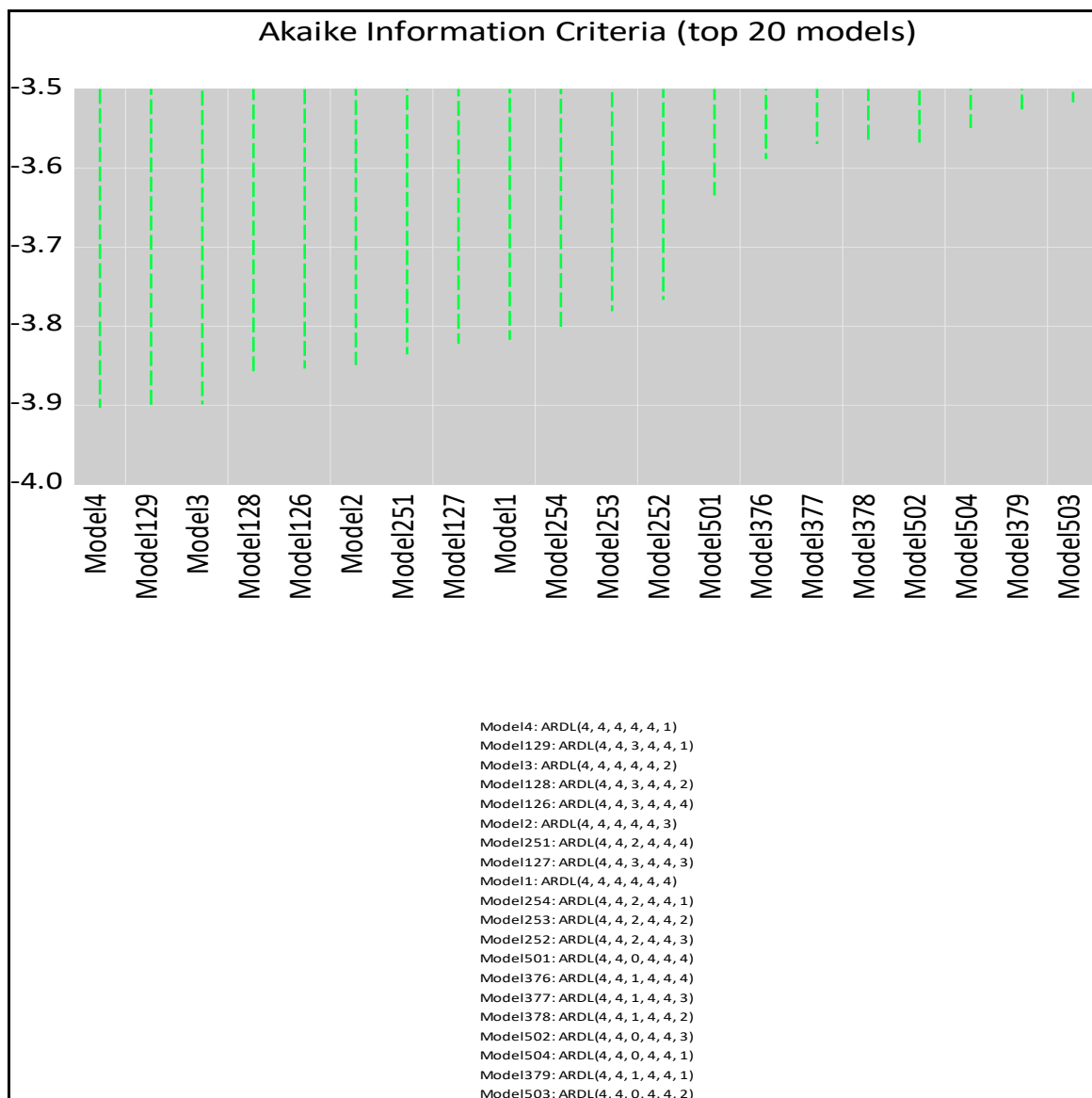
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	.Signif	Value	Test Statistic
	1000=Asymptotic: n			
3	2.08	%10	28.5645	F-statistic
3.38	2.39	%5	5	K
3.73	2.7	%2.5		
4.15	3.06	%1		
	Finite Sample: n=40		40	Actual Sample Size
3.353	2.306	%10		
3.92	2.734	%5		
5.256	3.657	%1		

المصدر . نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

المعلومات الأربعة احصائيا ، اذ بلغت (0.000) و(0.027) و (0.002) و (0.008) على الترتيب ، ويوضح شكل (18) بواقى النموذج المقدر .

شكل (18)

النموذج الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية طويلة وقصير الاجل



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews

جدول (13)

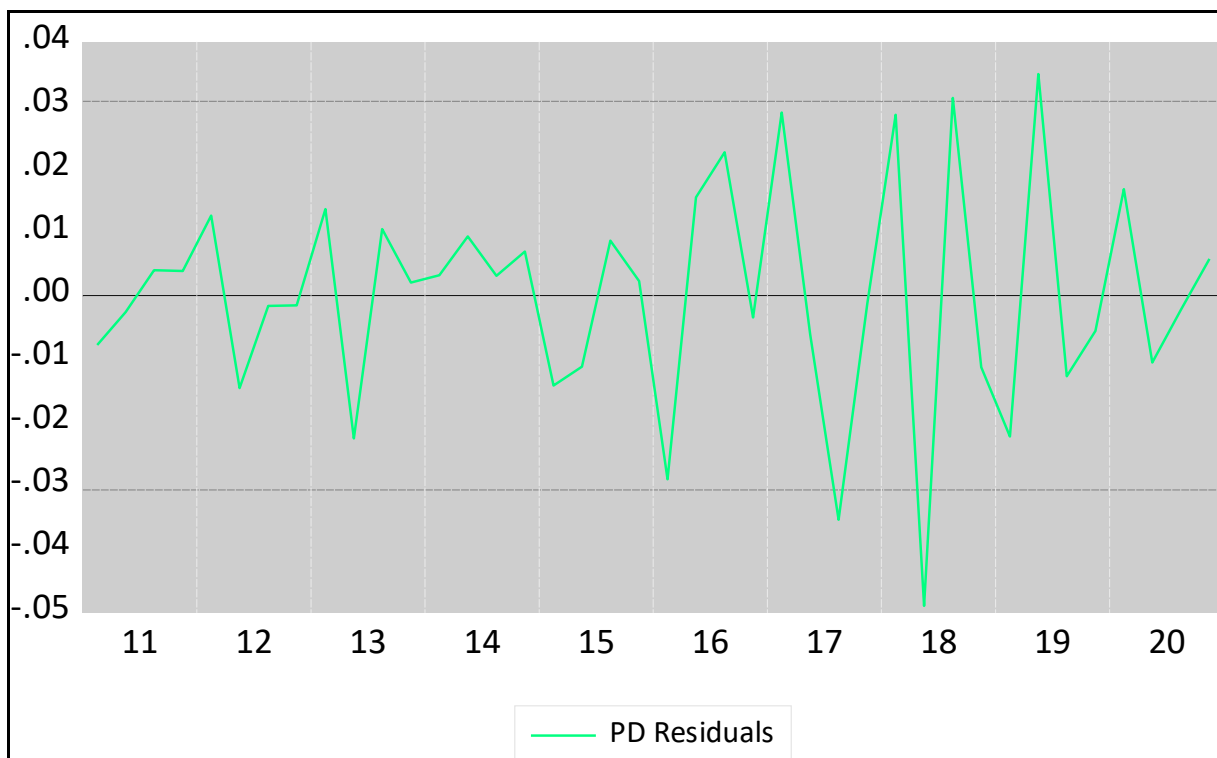
معاملات الاجل الطويل في النموذج العام

Dependent Variable: PD				
Method: ARDL				
Date: 07/11/22 Time: 20:11				
Sample (adjusted): 2010Q1 2021Q4				
Included observations: 40 after adjustments				
Maximum dependent lags) 4 :Automatic selection(
Model selection method :Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): GD Y RG INF R				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated 12500 :				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4,4 ,4 ,1)				
*.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3808	0.907249	0.041267	0.037440	PD(-1)
0.1189	1.669336	0.042960	0.071715	PD(-2)
0.7416	0.336791	0.044002	0.014819	PD(-3)
0.0000	8.770035	0.035499	0.311327	PD(-4)
0.0000	24.94468	0.015566	0.388287	GD
0.8583	0.182107	0.023894	0.004351	GD(-1)
0.6771	0.425966-	0.023470	0.009997	GD(-2)
0.4592	0.762857	0.023672	0.018058	GD(-3)
0.0000	11.06287	0.018838	0.208402	GD(-4)
0.0180	2.705152	0.418805	1.132931	Y
0.0100	3.011811	0.946321	2.850141	Y(-1)
0.0173	2.727328	1.214152	3.311391	Y(-2)
0.4406	0.795521	1.414432	1.125210	Y(-3)
0.0274	0.819304	1.027787	0.842070	Y(-4)
0.8780	0.156508-	0.002623	0.000410	RG
0.1340	1.598085	0.003486	0.010557	RG(-1)
0.3401	0.990359	0.003592	0.003557	RG(-2)
0.6800	0.421862	0.004569	0.001928	RG(-3)
0.0026	3.715354	0.003514	0.663056	RG(-4)
0.0000	10.45732-	0.039359	0.41586-	INF
0.6579	0.453116	0.046105	0.00891-	INF(-1)
0.7725	0.295230	0.045132	0.01324-	INF(-2)
0.8238	0.227200-	0.043800	0.00951-	INF(-3)
0.0041	3.481468-	0.033848	0.21841-	INF(-4)
0.0035	3.562078	0.103089	0.36213-	R
0.0087	3.086306	0.118528	0.36812-	R(-1)
0.1604	1.488706-	4.903067	7.29927-	C
12.71925	Mean dependent var		0.988906	R-squared
1.825757	S.D. dependent var		0.978917	Adjusted R-squared
-3.90313	Akaike info criterion		0.030699	S.E. of regression
-2.76314	Schwarz criterion		0.012251	Sum squared resid
-3.49095	.Hannan-Quinn criter		105.0627	Log likelihood
570612.	Durbin-Watson stat		5305.202	F-statistic
			0.000000	(F-statistic) Prob

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

شكل (19)

بواقي النموذج المقدر



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي

ويتم اجراء عدة اختبارات على المعادلة المستخرجة لقياس المعاملات في الأمد البعيد منها :
أ. اختبار عدم تجانس التباين:

ويتضح من جدول (14) أنه لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين وقيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 0.05، وان معلمة Chi-square غير معنوية باحتمالية بلغت (05432) و (1.000).

جدول (14)

اختبار عدم تجانس التباين

Breusch-Pagan-Godfrey :Heteroskedasticity Test			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.7008	(Prob. F(26,13	0.796432	F-statistic
0.5432	(Prob. Chi-Square(26	24.57305	Obs*R-squared
1.0000	(Prob. Chi-Square(26	3.206041	Scaled explained SS

المصدر : البرنامج الاحصائي

ب. اختبار LM للارتباط الذاتي :

يشير جدول (15) الى عدم احتواء على ارتباط ذاتي تسلسلي اذا كانت قيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية اكبر من 5% بلغت (0.092) .

جدول (15)

اختبار LM للارتباط الذاتي

:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.0987	Prob. F(2,11)	7.522886	F-statistic
0.0000	Prob. Chi-Square(2)	23.10666	Obs*R-squared

ج. اختبار Q-star :

ويؤكد اختبار Q-star نتائج اختبار LM ، يتبين خلو النموذج من ارتباط مربع البواقي للنموذج

جدول (16)

نتائج اختبار ارتباط مربعات البواقي

Date: 07/12/22 Time: 01:28						
Sample (adjusted): 2011Q1 2020Q4						
Included observations: 40 after adjustments						
*Prob	Q-Stat	PAC	AC		Partial Correlation	Autocorrelation
0.122	2.3936	0.236	0.236	1	** .	** .
0.225	2.9800	0.063	0.115	2
0.105	6.1320	0.237	0.263	3	** .	** .
0.010	13.245	0.314	0.390	4	** .	*** .
0.020	13.327	0.132-	0.041	5	. *	. .
0.038	13.357	0.122-	0.024-	6	. *	. .
0.059	13.565	0.075-	0.064	7	. *	. .
0.093	13.605	0.159-	0.027-	8	. *	. .
0.135	13.650	0.154	0.029	9	. *	. .
0.154	14.445	0.095-	0.119-	10	. *	. *
0.197	14.692	0.002-	0.065-	11
0.251	14.825	0.024	0.047-	12
0.317	14.849	0.043-	0.020-	13
0.305	16.140	0.055-	0.141-	14	. .	. *
0.307	17.203	0.075-	0.126-	15	. *	. *
0.338	17.770	0.093-	0.090-	16	. *	. *
0.369	18.327	0.010	0.087-	17	. .	. *
0.323	20.181	0.078-	0.156-	18	. *	. *
0.329	21.139	0.036	0.109-	19	. .	. *
0.389	21.139	0.104	0.000-	20	. *	. .

.Probabilities may not be valid for this equation specification*

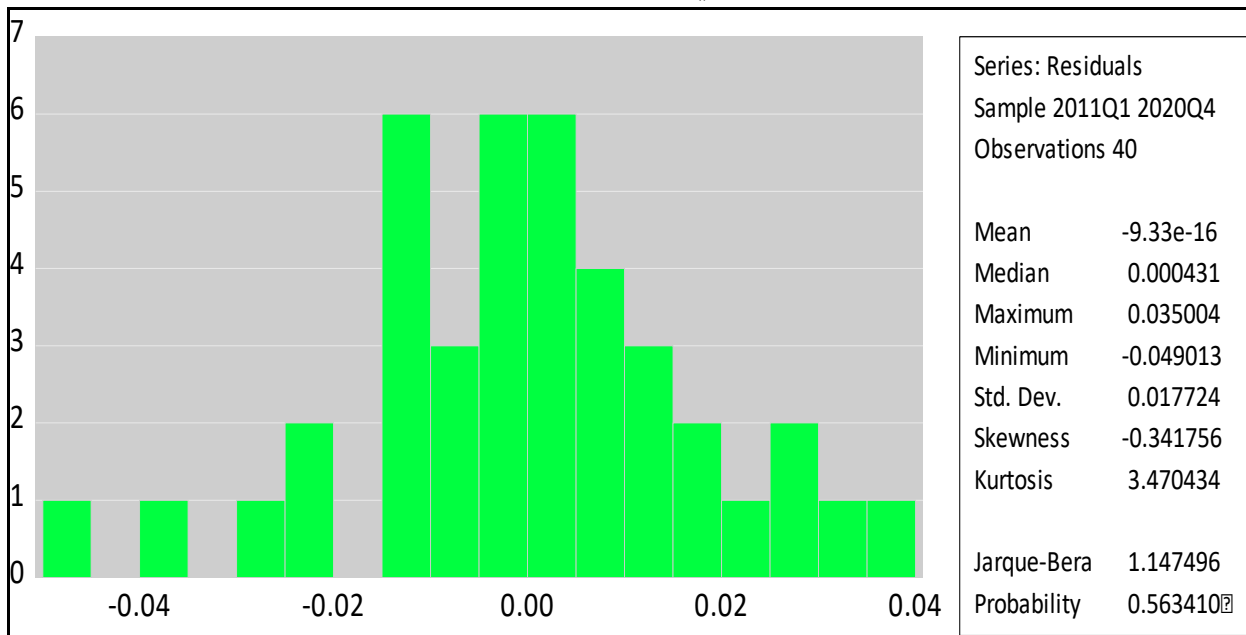
المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي .

د. اختبار توزيع الاخطاء العشوائية

توضح شكل (20) من الاحصائية الى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بان توزيع الاخطاء العشوائية لا يتبع التوزيع الطبيعي .

شكل (20)

اختبار توزيع الأخطاء العشوائية



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي .

تقدير معلمات الاجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ

تستخرج العلاقة طويلة الاجل من حد الخطأ - علاقة المتغيرات في المستوى- و بينها جدول (17).

جدول (17)

العلاقة طويلة الاجل لنموذج ARDEL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	32.24204	0.004279	0.137960	GD
0.0192	2.672407	0.742033	1.983014	Y
0.0430	2.242581-	0.004541	0.010184	RG
0.0000	11.55186-	0.032860	0.379598-	INF
0.0000	20.57117	0.026776	0.550822-	R
0.1697	1.453801-	3.772809	5.484912-	C
EC = PD + (0.1380*GD*1.9830 + Y + 0.3102*RG - 0.3796*INF - 0.5508*R - 5.4849)				

والمعادلة في الجدول هي معادلة معلمة تصحيح الخطأ تشير للعلاقة الطويلة الاجل بين متغيرات

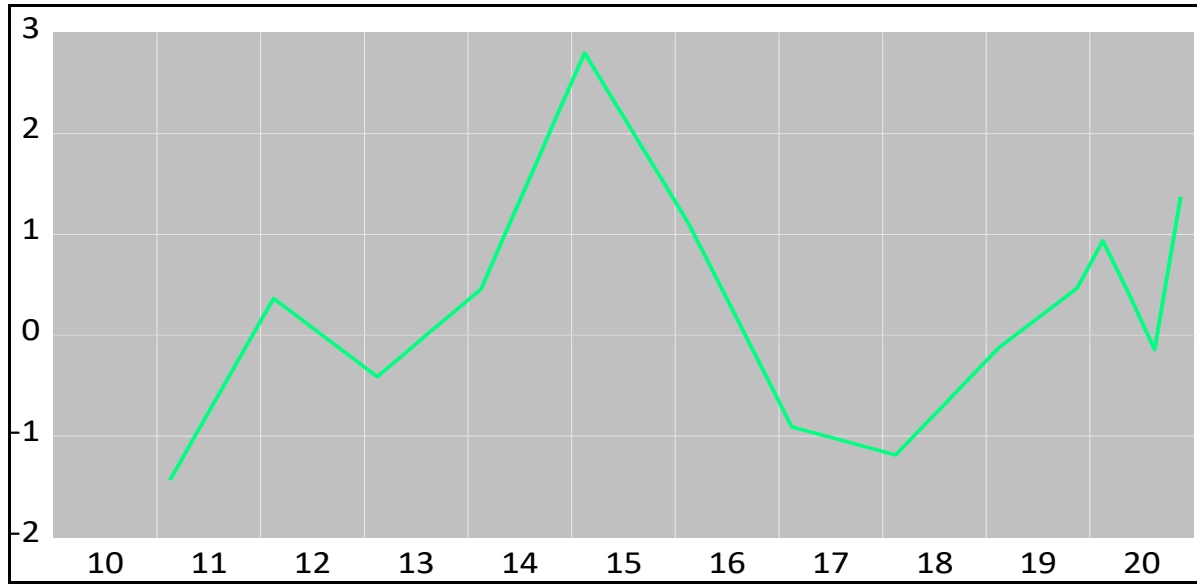
النموذج وعلى النحو الاتي:

$$PD=5.4848+0.1380GD+1.9830Y+0.3102RG-0.3796Inf-0.5508R \dots(11)$$

وهذه المعادلة أعلاه توضح العلاقة بعيدة الأمد. و تدعم الفرضية الكينزية بان هناك تحفيزاً وتحشيداً من الاقتراض الحكومي الداخلي للائتمان الخاص . كما يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة موجبة مع الائتمان الخاص لان زيادة الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع الائتمان بمقدار 1.9 ، ويؤدي ارتفاع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الى زيادة الائتمان المخصص للقطاع الخاص بمقدار 0.31 . في حين ارتفاع معدل التضخم ومعدل فائد الإقراض بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تخفيض الائتمان الخاص بمقدار 0.37 و 0.55 على الترتيب ، وهذا التحليل الاقتصادي لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع منطوقها .

شكل (21)

معادلة التكامل المشترك العلاقة طويلة الاجل



المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي .

والخطوة الاخيرة في نموذج ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الخمسة في الأمد القريب باستخدام نموذج $ARDL(4,4,4,4,1)$. ويتبين من الجدول (18) ما يأتي:

أ. يتبين ان معلمة الخطأ المصحح تأخذ إشارة سالبة كما هو متوقع وهي معنوية احصائياً وباحتمالية صفرية بلغت (-1.330783) اي خلال فصل وشهر من السنة يتم تعديل التوازن في الأمد القريب وهذا يدعم العلاقة في الأمد البعيد .

ب. قيمة معلمة الاقتراض الحكومي الداخلي اقل من الواحد وهي تدعم الفرضية الكينزية أيضاً وان زيادة الاقتراض الحكومي الداخلي يحفز الائتمان الخاص على الارتفاع .

ج. وجود علاقة قصيرة الاجل طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والذي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي في البلد والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص فارتفاع النشاط الاقتصادي بوحدة واحدة يحفز على نمو الائتمان المحلي بمقدار 4.89 .

د. وجود علاقة قصيرة الاجل عكسية بين كل من معدل التضخم ومعدل فائدة الإقراض مع الائتمان الخاص ، فارتفاع كل منهما يؤدي الى تخفيض الائتمان المحلي الخاص الى 0.41 و 0.31 لكل وحدة واحدة .

جدول (18)

نموذج تصحيح الخطأ: العلاقة قصيرة الاجل

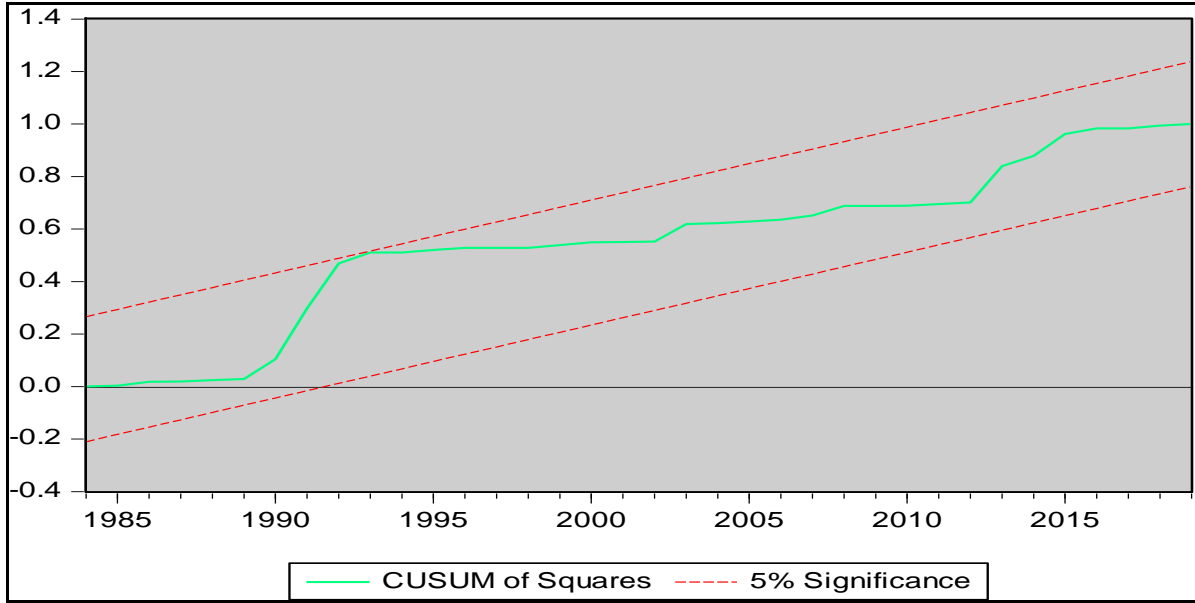
ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(PD)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4,4 ,4 ,1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 07/12/22 Time: 00:15				
Sample: 2010Q1 2020Q4				
Included observations: 40				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	20.96210	0.017566	0.368223	D(PD(-1)
0.0000	14.03946	0.021120	0.296508	D(PD(-2)
0.0000	15.70315	0.019826	0.311327	D(PD(-3)
0.0000	55.32900	0.007018	0.388287	D(GD)
0.0000	16.80621	0.011921	0.200341	D(GD(-1)
0.0000	16.40274	0.011604	0.190343	D(GD(-2)
0.0000	18.82661	0.011070	0.208402	D(GD(-3)
0.0003	4.896477	0.231377	1.132931	D(Y)
0.0000	6.314187	0.212871	1.344110	D(Y(-1)
0.0003	4.970710	0.395775	1.967281	D(Y(-2)
0.1766	1.428829	0.589343	0.842070	D(Y(-3)
0.7190	0.367737	0.001116	0.000410	D(RG)
0.0000	6.018608	0.001258	0.007571	D(RG(-1)
0.0000	6.434861	0.001729	0.011128	D(RG(-2)
0.0000	7.529538	0.001734	0.013056	D(RG(-3)
0.0000	22.50228-	0.018291	-0.411586	D(INF)
0.0001	5.381944	0.021269	-0.114468	D(INF(-1)
0.0001	5.914117	0.021608	-0.127792	D(INF(-2)
0.0000	6.509373	0.018103	-0.117841	D(INF(-3)
0.0000	13.34714	0.027512	-0.367213	D(R(1)
0.0000	53.86170-	0.024707	-1.330783	CointEq(-1*)
0.044312	Mean dependent var		0.988818	R-squared
0.515495	S.D. dependent var		0.977574	Adjusted R-squared
4.203136-	Akaike info criterion		0.025393	S.E. of regression
3.316474-	Schwarz criterion		0.012251	Sum squared resid
3.882547-	Hannan-Quinn criter.		105.0627	Log likelihood
			2.157065	Durbin-Watson stat

المصدر : نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

وللتحقق من خلو البيانات المستعملة في النموذج القياسي من استقرار النموذج هيكليا نستعمل اختبار الاستقرار الهيكلي وبصيغة اختبارين يكمل احدهما الاخر هما : اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ . ويعكس شكل (22) و (23) ان المعاملات المقدره لنموذج ARDL المستعمل لمتغيرات البحث مستقرة هيكليا وتتفق مع النتائج في الأمد القريب والبعيد .

شكل (22)

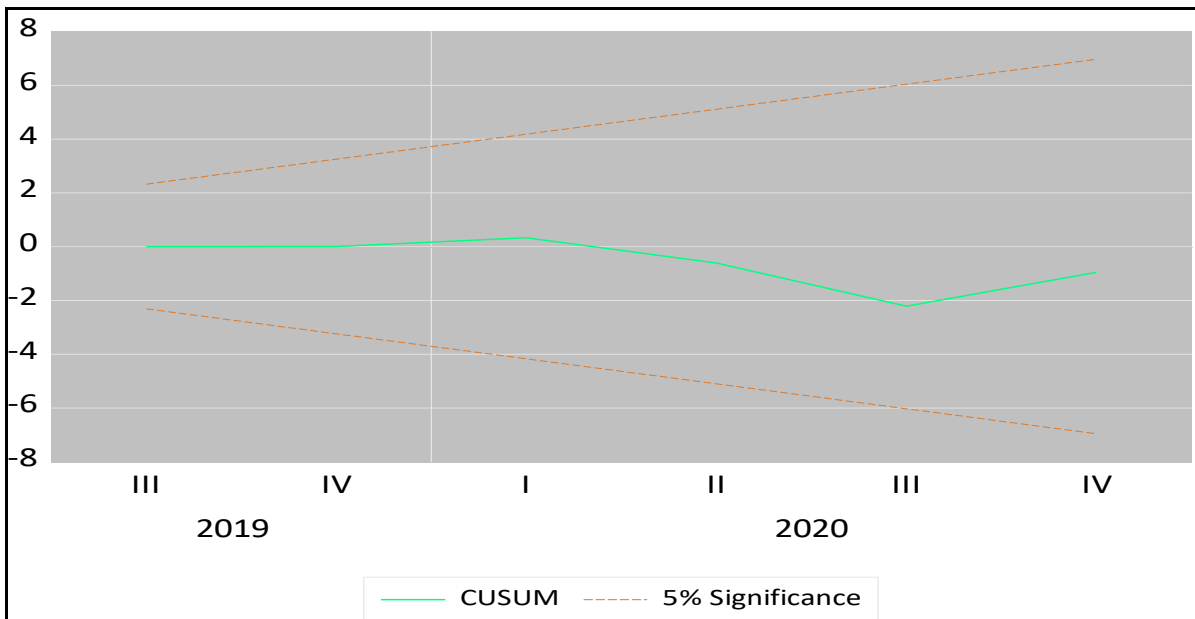
اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابة CUSUMSQ



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12.

شكل (23)

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتتابة CUSUM



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً . الاستنتاجات :

1. تم اثبات فرضية البحث ، وهي ان الفرضية المفسرة للعلاقة بين الاقتراض الحكومي الداخلي والائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص هي الفرضية الكينزية أي ان الاقتراض الحكومي الداخلي يحفز ويحشد الائتمان الخاص ويدعمه .
2. ان الاعتماد شبة الكامل على الربيع النفطي والصدمات المتعاقبة في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2021 كانت سببا مباشرا في زيادة الاقتراض الحكومي الداخلي .
3. ان مجمل الاقتراض الحكومي الداخلي كان لأغراض استهلاكية بحتة اما لتسديد الأجور والرواتب او لنفقات تشغيلية أخرى ولم يحقق الهدف المرجوه منه من دعم وتحفيز الاقتصاد الوطني في مجالات استثمارية .
4. هيمنة المصارف الحكومية على الجهاز المصرفي العراقي اذ تشكل نسبة تتجاوز 80% .
5. ضعف الائتمان المقدم للقطاع الخاص ويرجع ذلك الى تخلف الجهاز المصرفي العراقي بشكل عام واقتصار نشاط المصارف التجارية الخاصة على بيع وشراء العملة الأجنبية على حساب نشاط منح الائتمان .
6. اما استنتاجات الجانب القياسي فهي :
 - كان استخدام نموذج ARDL مايبيره قياسي ، وهو كون متغيرات البحث كانت متكاملة بعضها بالمستوى وبعضها الاخر بالفرق الأول ، وعليه كان ضرورة اختيار هذا النموذج ، وكون التكامل المشترك لجوهانسن يفترض ان تكون كل المتغيرات في الفرق الأول .
 - دعم للفرضية الكينزية في الاجلين الطويل والقصير ، اذ كانت معلمة الاقتراض الحكومي الداخلي اقل من الواحد الصحيح .
 - وجود علاقة إيجابية قصيرة وطويلة الاجل للائتمان الخاص مع الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي .
 - وجود علاقة سلبية قصيرة وطويلة الاجل للائتمان الخاص مع معدل التضخم المحلي ومعدل فائدة الاقتراض .

ثانياً. التوصيات :

1. معالجة أوجه الخلل في العملية الائتمانية لتعزيز آلية انتقال السياسة النقدية وتعبئة ونمو الائتمان الخاص ، لا سيما لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. توجيه الاقتراض الحكومي الداخلي نحو المجالات الاستثمارية وتطوير الاقتصاد الوطني
3. انشاء مكاتب خاصة للائتمان المصرفي تحت اشراف البنك المركزي العراقي طريقة لتحسين كفاءتها ، وحوكمتها ، وبالتالي جدارة الائتمان من أجل تعزيز توافر ونشر المعلومات الائتمانية.
4. تقديم ضمانات للمصارف التجارية من قبل البنك المركزي العراقي حتى لا تتردد في تقديم الائتمان للقطاع الخاص. واحدى هذه الخيارات هو إنشاء (خطط ضمان ائتمان).
5. تشجيع على انشاء مصارف استثمارية خاصة لكي تؤدي دوراً أكثر نشاطاً باعتبارها وسيلة بديلة للتمويل ، وهذا يدعم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .
6. خلق أدوات مالية جديدة ، ولا سيما الأوراق المالية ، مثل سندات الشركات. يمكن استخدام هذه الأدوات من قبل القطاع الخاص مصدراً للتمويل الخارجي طويل الأجل ومن قبل المصارف استثماراً بديلاً .
7. يحتاج القطاع الخاص إلى تنوع مصادر تمويله الخارجي من خلال الاعتماد أكثر على شركات التأمين وسوق العراق للأوراق المالية ، بدلاً من المصارف التجارية.
8. يتعين على الحكومة أيضاً أن تؤدي دوراً في تحسين البيئة المتعلقة بالائتمان لممارسة الأعمال التجارية ، وبالتالي إرسال إشارات إيجابية إلى البنوك وتشجيعها على تقديم المزيد من الائتمان للقطاع الخاص.
9. إعادة هيكلة المصارف الحكومية - الرشيد والرافدين - .



المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

- القران الكريم

أولاً . الكتب العربية :

1. احمد حامد الهذال ، الاقتراض الداخلي والخارجي في العراق مركز البيان للدراسة والتخطيط. بغداد ، 2020 ،
2. احمد عبد الرحيم زرق ، الدين العام وعجز الموازنة في مصر ، ط1 ، مكتبة القدس ، القاهرة ، 2009.
3. اياس بن إبراهيم بن محمد الهزاع ، (2019) ، احكام التسهيلات الائتمانية ، دار الميمان للنشر والتوزيع.
4. جعفر باقر علوش ، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS ، ط1، بغداد، مطبعة الرفاه، 2009 .
5. حسن عواضه . عبد الرؤف قطيش ، المالية العامة "الموازنة ، نفقاتها ، وارداتها (ضرائب ورسوم) ، القروض الإصدار النقدي ، الخزينة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، عمان 2019 .
6. خالد شحادة الخطيب وشاميه احمد زهير ، اساس المالية العامة ، دار الأوائل للنشر ، عمان ، 2003،
7. خالد عبد الله واخرون ، (2006) "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. زكريا الدوري و يسرى السامرائي ، (2006) ، البنك المركزي والسياسة النقدية ، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
9. شريف حجازي ، المالية العامة ، ط1 ، دار غيدان للنشر والتوزيع ، عمان 2019،
10. صلاح الدين حسن السيسي (2004) ، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة .
11. طلال محمد الججاوي ، ساكنه السلطاني ، SWOT لتقييم المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2014 .

12. عادل احمد حشيش ومصطفى شبحه ، مقدمة في الاقتصاد العام ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، القاهرة 2009.
13. عبد السلام لفته سعيد ، (2013) ، المصارف التجارية وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
14. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والجدارة المالية، الإسكندرية ، 2002.
15. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة ، المطبعة الكمالية ، 2009.
16. عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2007.
17. عزت عبد الحميد البرعي ، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة) ، الولاء للطبع والتوزيع ، شبين الكوم 2009.
18. على توفيق الصادق ، نبيل عبد الوهاب ، سياسات وإدارة الدين العام في البلدان العربية ، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، أبو ظبي ، 1998 .
19. فلاح حسن الثوين ، مشكله المديونية الخارجية : الاسباب والآثار، رساله ماجستير غير منشورة ، كليه الإدارة والاقتصاد -جامعه بغداد، 2006.
20. كمال سلطان محمد سالم ، الاقتصاد القياسي، ط1 ، الاسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية، 2014 .
21. محمد دويدار ، دراسات في الاقتصاد المالي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية 2009 .
22. محمد طاقة وهدي العزاوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط2، دار المسيرة للطباعة والنشر ، عمان، 2010.
23. محمد فرهود ، علم المالية العامة مع دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية ، دار المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، 2011 .
24. محمود داغر محمد ، أبحاث في السياسة النقدية المعاصرة في العراق ، مؤسسة تائر العصامي ، 2017 .
25. مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ، ط2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011، .

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية

1. فلاح حسن الثويني ، مشكله المديونية الخارجية : الاسباب والآثار، رساله ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة واقتصاد -جامعه بغداد، 2006.
2. ياسر حسين علي الحلبوسي ،(2018) ، اثر الاصلاح المالي على الائتمان المصرفي : د راسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2015 ، رساله ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، جامعة الانبار

ثالثاً : التقارير الرسمية

1. البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ، لعام 2010-2020 .
2. البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2014-2020 .
3. سوق العراق للأوراق المالية ، تعليمات بيع الاوراق المالية الحكومية رقم (1) لسنة 2004
4. سوق العراق للأوراق المالية ، تقرير الفصل الثالث عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام 2019 .
5. وزارة العدل ، قانون رقم 5 لسنة 2020 ، مجلة الوقائع العراقية ، العدد 4590 ، السنة الحادية والستون ، حزيران 2020 .

رابعاً : البحوث والدراسات

1. همسة ، العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية مع إشارة الى العراق بعد عام 2003 ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي .
2. احمد بريهي العلي ، سياسة الدين العام وخصائص الاقتصاد النفطي ، أبحاث ودراسات ، البنك المركزي العراقي .
3. احمد عبد الزهرة ، محددات عائد الإصدار النقدي : العراق حالة دراسية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، عدد:97 ، السنة :36 ، 2013 .
4. رفعة إبراهيم الحمداني ، ياسين طه القطاني (2013) ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، مجلة 11 العدد 12 .

5. سرمد عباس جواد ، علي عباس فاضل (2009) ، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية.
6. صلاح الدين حامد الحديثي ، سالم عبد الحسين ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، مجلد:16 ، عدد :60، 2010 .
7. عبد العزيز الدغيم، ماهر الامين ، وانجر وايمان (2006) ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 21 العدد 3 .
8. علي عبد الزهرة ، حسن عبد اللطيف ،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ARDL ، جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد 34 ، العدد 9،2013.
9. علي عبد الله شاهين ، (2018) ، ادارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول المنعقد بكلية التجارة الجامعة الاسلامية في الفتره 8-9 مايو ، غزة .
10. عماد محمد علي عبد اللطيف، (2012) ، الدين الحكومي وأثره في السياسة النقدية العراق حالة دراسية ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ،39 .
11. عمرو هشام محمد، ، ميسون علي حسين العبيدي / (2018) ، اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 64 .
12. فلاح حسن ثويني ، تحليل المرونة الدخلية للدين العام الداخلي في العراق ، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص بالمؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي.
13. نصير حمود مزنان ، (2011) ، تحليل الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمده 2003-2008 ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 9 ، العدد 4 .
14. وحيد محمود رامي الوتار ، (2018) ، استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية، مجلة الرافيدين ، مجلد4 ، عدد 632 .

خامساً : المصادر الأجنبية

First : Book

1. Gruber, Jonathan (2005). Public Finance and Public Policy. New York: Worth Publications.
2. Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349
3. Gujarati, Damodar.N and Dawn C.Porter, Basic Econometrics 5th Edition U.S.A: McGraw – Hill, 2009.
4. Kozhan .R, Financial Econometrics With Eviews, 2010, .from:<http://bookboon.com>
5. Green, W. (2008). Econometric Analysis. New Jersey: Prentice Hall.
6. Li, Fan and Zou, Yijun, The Impact Credit Risk, Management on Profitability of commercial Banks, UMEA University, 2014

Second : Articals , Review, studies , working paper

1. Abedifar, Pejman, et al, Non-Interest Income Activities and Bank lending, 2014, hal.archives-ouvertes.fr/hal-00947074v1
2. Adam Balcerzak , Elzbieta Rogalska , (2014) , Crowding Out and Crowding in within Keynesian Framework. Do We Need Any New Empirical Research Concerning Them?, working paper no.2, & Sociology, Journal - Economics Vol. 7, No 2, 2014.
3. Anyanwu, A., Gan, C., & Hu, B. (2017). Government domestic debt, private sector credit, and crowding outeffect in oil-dependent countries. Journal of Economic Research, 22(2),
4. Aspromourgos, Tony. “Keynes, Public Debt and the Complex of Interest Rates.” Journal of the History of Economic Thought 41 volume 40 (2018), issue TBA,

5. Ayyagari, Meghana, et al, Credit growth and macro prudential policies: preliminary evidence on the firm level, BNM – BIS conference on financial systems and the real economy , October 2016, Kula Lumpur, Malaysia, BIS Papers No.91,
6. Balcerzak, A. P., & Rogalska, E. (2014). Crowding out and crowding in within Keynesian framework. Do we need any new empirical research concerning them. *Economics & Sociology*, 7(2), 80-93
7. Başar, S., & Temurlenk, M. S. (2007). Investigating crowding-out effect of government spending for Turkey: A structural var approach. *Atatürk Universities İktisadi ve İstatistik Dergisi*, 21(2).
8. Bilan, Irina,(2016) , Overview of the Main Theories on the Economic Effects of Public Indebtedness, *EIRP Proceedings*, Vol 11 .
9. Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, *Journal of the American Statistical Association*, . USA, vol.74, 1979
10. Duasa .J , Determinants of Malaysian Trade Balance : An ARDL Bound Testing Approach , *Journal of Economic Cooperation* , 28,3,2007.
11. Fanti, Luciano. And Spataro. Luca,(2014), Dynamic Inefficiency, Public debt, and endogenous Fertility, January 2004, Research Gate, September Ministry of Finance , (2019), Medium Term Debt Management Strategy , Iraq.
12. Gray S, Karam P, Turk Ariss R. Are Banks Really Lazy? Evidence from Middle East and North Africa. *IMF Work Pap.* 2014,14(86):1
13. Hassler.U and Jurgen Woltr, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working paper, University Berlin, 2005.
14. Hauner D. Public debt and financial development. *J Dev. Econ.* 2009; 88(1):171–83.

15. Hewett, Roger (2007). "Public Finance, Public Economics, and Public Choice: A Survey of Undergraduate Textbooks". The Journal of Economic Education. **18** (4)
16. Inuomote S.O and Odeniyi K,C.O. Farayola ,Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continental J.Agricultural Economics 6(2):1,8,2012.
17. Maitah , manSoor, Zeda, khalid and Galalh, Abude (2012), The utilizing of Financial analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of money, Investment and Banking Vol. 24. No 12
18. Manda S. Does Government Borrowing Crowd Out Private Sector Investment in Zimbabwe? Asian J Econ Bus Account. 2019;(August):
19. Narayan ,Paresh P. K., Reformulating Critical Values for the Bounds F statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, No. 02,04.from, 2015.
20. Oates, Wallace E.(2008) "The Theory of Public Finance in a Federal System." The Canadian Journal of Economics / Revue Comedienne D'Economique, vol. 1, no. 1
21. Prabhat Patnaik (2006) , Public Debt as a Mode of Financing Public Expenditure: Some Comments, Economic and Political Weekly [Vol. 21, No. 35 \(Aug. 30, 1986\)](#), Published By: Economic and Political Weekly .
22. Shahe Emran M, Farazi S. Lazy Banks? Government Borrowing and Private Credit in Developing Countries. SSRN Electron J. 2011 ;(August) .

الملاحق

ملحق (1)

متغيرات البحث للمدة 2010-2020 بيانات ربع سنوية

R	INF	RG	Y	GD	PD	
14.35	2.9	5.3	5.2	5.7	14.8	Q12010
14.27	3.62	6.88	5.23	5.12	13.50	Q22010
14.19	4.35	8.22	5.26	4.55	12.20	Q32010
14.11	5.07	4.34	5.29	3.97	10.90	Q42010
14.03	5.8	3.4	5.33	3.4	9.61	Q12011
13.99	5.87	6.8	5.34	3.2	9.98	Q22011
13.95	5.94	10.2	5.36	3	10.35	Q32011
13.91	6.02	13.6	5.38	2.8	10.72	Q42011
13.87	6.1	17	5.4	2.6	11.1	Q12012
13.79	5.04	14.65	5.40	2.35	11.26	Q22012
13.72	4	12.3	5.41	2.1	11.43	Q32012
13.64	2.95	9.94	5.42	1.85	11.60	Q42012
13.57	1.9	7.6	5.43	1.6	11.77	Q12013
13.32	1.97	5.04	5.42	2.1	11.91	Q22013
13.0	2.05	2.5	5.42	2.6	12.06	Q32013
12.84	2.12	0.05-	5.42	3.1	12.20	Q42013
12.6	2.2	2.6-	5.42	3.6	12.35	Q12014
12.52	2	8.69-	5.38	6.82	13.41	Q22014
12.45	1.8	14.8-	5.35	10.05	14.47	Q32014
12.37	1.6	20.9-	5.32	13.27	15.53	Q42014
12.3	1.4	27-	5.29	16.5	16.6	Q12015
12.2	1.2	19.96-	5.29	18.4	16.4	Q22015
12.1	1	12.9-	5.3	20.3	16.2	Q32015
12	0.79	5.88-	5.30	22.2	16	Q42015
11.9	0.6	1.15	5.31	24.1	15.8	Q12016
11.82	0.5	3.98	5.31	23.45	15.18	Q22016
11.75	0.4	6.82	5.32	22.8	14.57	Q32016

11.67	0.3	9.66	5.33	22.15	13.96	Q42016
11.6	0.2	12.5	5.34	21.5	13.35	Q12017
11.32	0.25	14.7	5.36	20	12.93	Q22017
11.05	0.30	16.9	5.39	18.5	12.51	Q32017
10.77	0.35	19.1	5.41	17	12.09	Q42017
10.5	0.4	21.3	5.44	15.5	11.67	Q12018
10.15	0.35	22.72	5.41	15.07	11.64	Q22018
9.8	0.31	24.15	5.39	14.65	11.61	Q32018
9.44	0.25	25.57	5.36	14.22	11.58	Q42018
9.1	0.2	27	5.34	13.8	11.55	Q12019
8.87	0.3	15.15	5.30	14.88	11.79	Q22019
8.64	0.4	3.3	5.27	15.97	12.03	Q32019
8.42	0.5	8.54-	5.24	17.05	12.27	Q42019
8.19	0.6	6.5	5.21	18.14	12.51	Q12020
8.42	0.81	4.87	5.11	17.81	11.8	Q22020
9.32	0.7	5.6	5.32	18.1	12.23	Q32020
7.66	0.5	4.82	5.21	17.96	12.68	Q42020

Abstract

This research aims to analyze and measure the impact of internal government borrowing on private credit in Iraq for the period 2010-2021, with the hypothesis that 'the relationship between internal government borrowing and private bank credit is crowding in'. In analyzing the reality of internal government borrowing and bank credit provided to the Iraqi economy, it was found that the beginning of the significant rise in internal government borrowing was the result of the double shock in 2014 and the compound shock in 2020, and the level of bank credit was below the level of ambition and a clear weakness in the performance of the banking sector in supporting the private sector. Measuring and testing the explanatory hypotheses of the relationship between the two variables and using modern methods in econometric analysis in studying the relationship between the economic variables in question, as well as recognizing the characteristics of the time series of these variables, as stability and co-integration tests were applied for the Bound Test The error correction vector model (VECM) , and ARDEL. The results showed the hypothesis that explains the relationship between internal government borrowing and domestic credit provided to the private sector is the Keynesian hypothesis and the existence of a positive long and short-term relationship between private domestic credit, GDP and real growth rate and a negative short and long-term relationship between private credit, inflation rate and borrowing interest rate. The research concluded with the most important conclusions and recommendations.

Republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research**

AL- Qadisiya University

Administration and Economics College

Department of Economics



**THE IMPACT OF INTERNAL GOVERNMENT
BORROWING ON PRIVATE BANK CREDIT IN
IRAQ FOR THE PERIOD (2010-2021)**

Thesis of submitted

**To the Board of the Faculty of Management and Economics
University of Qadisiya**

**It is part of the requirements for a Master's Degree in
Economics sciences.**

by the student:

AYER SALEM KHAMMAS AL- ALWAILI

Supervised by:

PROF. DR. NABEEL MAHDI AL-JANABI

1444 A.H

2022 A.D